الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1767 ■ من الجمعة 5 إلى الخميس 11 دجنبر 2025 الموافق لـ 14 - 20 جمادى الثانية 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

تحت الأضواء | تورط الوزيرة بن يحيى في عرقلة إصلاح وكالة التنمية الاجتماعية

ملف الأسبوع | توقعات بميلاد علاقات جديدة بين المغرب والجزائر خلال دجنبر

سري

تحالفت بعض الأحزاب الكبيرة للالتفاف على التوجيهات الملكية القاضية بتشجيع مشاركة الشباب في السياسة دون انتماء سياسي، لتضغط على الداخلية من أجل قبول المقترح الذي يفرض على الشاب(ة) المرشح، الحصول على 2 في المائة من المسجلين في اللوائح الانتخابية.. وهي نسبة كبيرة مقارنة مع قدرات الشباب.

انتخابات 2026

هل يتحرك الهمة خلف الستار ؟

يفترض أن فؤاد عالي الهمة لا يمارس السياسة بمعناها الحزبي الضيق بحكم منصبه كمستشار لملك البلاد، لكن عبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عاد ليثير اسم الهمة في اجتماع حزبي وهو يتساءل: «لعل الهمة حاليا يدير السياسة من وراء ستار.. الله أعلم.. إيلا وقّرنا، مزيان، وإذا عاد للسياسة من جديد، سيجدنا في مواجهته».. أليس هذا كلاما خطيرا صادرا عن رئيس حكومة سابق لا يطلق الكلام على عواهنه(..)؟ ما هي الحدود الحقيقة بين مسرح السياسة وبين مسرح الواقع؟ وماذا كان يقصد بن كيران عندما جمع اسم الهمة بانتقاده لحزب الأصالة والمعاصرة(..) ؟

التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»

للنقاش | هل الحكم الذاتي يلغي الصراع بين المغرب وإسبانيا حول جبل تروبيك ؟

متابعات | كيف يمكن للدولة أن تنجح في محاربة الفساد دون مجتمع مدني ؟

كواليس الأخبار

نقابيون يتهمون الدولة **بتغييب الإرادة السياسية لفصل سلطة المال عن السياسة**

الرباط. الأسبوع

اعتبرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن هناك انسدادا للأفق السياسي وغياب إرادة حقيقية للدولة في البناء الديمقراطي الحقيقي، بإعمال إصلاحات عميقة دستوريا وسياسيا ومؤسساتيا لبناء الدولة الديمقراطية.

وانتقدت النقابة غياب الفصل الحقيقي للسلط، بما فيه فصل سلطة المال عن السلطة السياسية، ووضع حد لتضارب المصالح، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعيد الاعتبار للمؤسسات السياسية وتعكس السيادة الشعبية، واستمرار منطق الهيمنة على المشهدين السياسي والاقتصادي، ومحاربة الهيئات والمؤسسات المجتمعية ذات النفس النقدي بتمييع الحقل السياسي والنقابي والثقافي، والتضييق على الحريات العامة والفردية، وقمع الأصوات الحرة والحركات الاجتماعية السلمية.

ونددت «ك. د. ش» برهن القرار السياسي بمصالح لوبيات الفساد المحتكرة لأسس الاقتصاد الوطني وشرايينه وحمايتها من كل أشكال المحاسبة، وتغييب منطق الحكامة والديمقراطية، مما ساهم في تنامي أوليغارشية هاجسها الاحتكار والريع بشتى الوسائل غير المشروعة على حساب المصلحة العليا للوطن، وتأزيم الوضع الاجتماعي، مما زاد من تصاعد وتيرة الاحتجاج وتنامي خطاب التذمر وفقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها، من خلال احتجاجات متضرري زلزال الحوز، وساكنة أيت بوكماز وبوعرفة وفجيج، ونساء مداشر خنيفرة، و«جيل زد».

وأكدت النقابة أن المدخل الأساسي للإصلاح السياسي الشامل، ينطلق من مراجعة شاملة وعميقة للدستور، تقوم على توافق وطني حول طبيعة الدولة والمجتمع المنشود، مجتمع قائم على دينامية مدينة حية مرجعيتها القيم الإنسانية الكبرى، كالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ودولة ديمقراطية ترتكز على مؤسسات ذات مصداقية سياسية واجتماعية وفكرية، داعية إلى الانفراج السياسي عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمدونين والصحفيين وناشطي الحركات الاجتماعية، بما يعيد الاعتبار لحرية التعبير ويجعل الإصلاح الديمقراطي عملية شاملة تنصت للمجتمع وتفتح آفاق مشاركة أوسع للمجتمع بكل تعبيراته.

السكوري يقترب من الاتفاق مع مفتشي الشغل

الرباط. الأسبوع

كشف يونس السكوري عن وجود اتفاق مع الحكومة وفوزي لقجع، الوزير المكلف بالميزانية، من أجل تسوية مطالب مفتشي الشغل المادية.

وأكد وزير التشغيل أنه توصل لاتفاق مع النقابات في عدد من النقاط، لكن هناك نقطتان عالقتان فقط، ويتعلق الأمر بمرسوم التعويض عن الجولات والنظام الأساسي لهذه الفئة، مقترحا دمجهما في مرسوم واحد.

من جهتها، دعت النقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل، إلى تنظيم وقفة احتجاجية يوم السبت المقبل أمام مقر البرلمان، متهمة الوزارة الوصية بعدم الالتزام بإخراج نظام أساسي عادل منصف ومحفز، ومرسوم التعويض عن الجولات، والمتعلقان بالهيئة، إلى حيز الوجود.

السكوري

السـاسي يفضح مفـارقات المشـهد السـياسي

الدولة تتدخل في بنية الأحزاب بدل أن تتدخل الأحزاب في إصلاح بنية الدولة

الرباط. الأسبوع

قال المناضل محمد الساسي، المحسوب على تيار الوفاء(..)، أن «المشهد السياسي الحزبي عرف عدة تحولات منذ الاستقلال حتى اليوم، تمثلت في تقديم الأحزاب تنازلات كبيرة للبقاء بالقرب من النظام لاستخلاص مصادر القوة وأصبح هدفها هو ملاءمة برامجها مع برامج الدولة، وباتت الدولة هي التي تصلح بنية الأحزاب في الوقت الذي من المفترض أن تكون فيه الأحزاب هي التي تعمل على إصلاح بنية الدولة وليس العكس».

الساسي

وأضاف الساسي، في ندوة حول تحولات الحقل الحزبي، أن البلاد تتجه نحو نمط سياسي أقرب إلى حزب واحد بتلوينات متعددة، في ظل توافق عام تقريبا حول السيادة الملكية، باعتبارها انعكاسا إما لفكرة إمارة المؤمنين، أو تكريسا لفكرة «الملك قائد المشروع التنموي أو الديمقراطي الحداثي»، مشيرا إلى وجود أحزاب ترى أن الديمقراطية في المغرب لا يجب أن تكون بكامل قواعدها المعروفة، بحكم خصوصيتنا الوطنية والدينية، وأوضح بأن هناك أحزابا تاريخية كانت في فترات من الزمن، تعبر في محطات عديدة عن معارضتها للملك الراحل الحسن الثاني، مذكرا بعدة أمثلة عندما رفضت جريدة «الاتحاد الاشتراكي» فكرة المخطط لفائدة لحظة توقف، وعندما ردت جريدة «العلم» على قول الحسن الثاني أن اشتراكيته تُغني الفقير دون أن تفقر الغني، رفض عبد الرحيم بوعبيد قبول الحسن الثاني للاستفتاء.

وسلط محمد الساسي الضوء على الأحزاب الإدارية التي ظهرت بعد الاستقلال، رغم أنها كانت تفتقد للهيكلة إلا أنها تمكنت من استقطاب أطر عليا وفنانين ومفكرين إليها في المدن والقرى، ورسخت حضورها في النقابات والجمعيات، مبرزا أن ما يجمع الأحزاب اليوم هو المشاركة في الحكومة التي أصبحت أولوية مطلقة، والجميع مستعد للتنازل عن مطالب استراتيجية من أجل البقاء في الحكومة.

وحسب الساسي، فإن الأحزاب باتت في مواجهة منافسين جدد غير حزبيين؛ الحراكات، الفضاء الأزرق، التنسيقيات، ثم مركزية الحقل الانتخابي وتأثيره المتبادل مع الحقل الحزبي، وظاهرة العزوف، وتقلص الفروقات بين المرشحين.

وهبي وسياسة

«الموسخ اللي ولدك»

الرباط. الأسبوع

أثارت المشادات الكلامية بين وزير العدل ومجموعة العدالة والتنمية داخل البرلمان، استياء المغاربة بعدما تفوه عبد اللطيف وهبي بكلام لا يليق بمنصبه الحكومي.

ووجه وهبي لعبد الصمد حيكر، أحد نواب «البيجيدي»، عبارات قدحية قائلا: «سير الموسخ اللي ولدك»، داخل المؤسسة التشريعية الدستورية، رغم أن الجلسة كانت عمومية ومنقولة على القنوات التلفزية.

ورغم تقديم وهبي اعتذاره لرئيس المجموعة النيابية لـ«البيجيدي» عبد الله بوانو، عما صدر منه، إلا أن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي اعتبروا أن الاعتذار لا يبرر السقوط الأخلاقي لوزير العدل «يا حسرة»، ولا يعفيه من المسؤولية، مطالبين بتقديم استقالته من الوزارة.

والمفارقة أن وزير العدل الذي يدافع عن حقوق المرأة وعن مكانتها في المجتمع، قام بالتهجم على نائبة برلمانية من مجموعة العدالة والتنمية، بعدما رفض الإجابة عن سؤالها واعتبر كلامها يشبه «بيان مجلس قيادة الثورة»، مما جعل زملاءها في الحزب ينتفضون.

وهبي

بالمناسبة

تتحدث بعض الأوساط داخل وزارة الإسكان والتعمير، عن مستشارة في ديوان الوزيرة، تتمتع بصلاحيات واسعة، ولها نفوذ على رؤساء الأقسام والمصالح، وحتى على بعض الأطر، وهذه المستشارة تتدخل في الشاذة والفاذة وأصبحت تتفوق على الكاتب العام، وتبسط سيطرتها على الوزارة عند غياب الوزيرة لسبب أو لآخر(..).

منيب تدعو إلى **اعتماد البطاقة الوطنية** في التصويت

الرباط. الأسبوع

دعت البرلمانية نبيلة منيب، إلى إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الاستحقاقات الانتخابية، بما يضمن احترام الإرادة الشعبية وحماية مؤسسة البرلمان من أصحاب المصالح الضيقة.

وأكدت منيب على ضرورة اعتماد البطاقة الوطنية كأساس للتصويت، وتمكين مغاربة العالم من مشاركة فعلية في العملية الانتخابية، مطالبة بتوفير مناخ ملائم عبر إطلاق سراح معتقلي حراك الريف وشباب «جيل زد»، موضحة أن الانتخابات يجب أن تكون قائمة على أدوات ديمقراطية حقيقية تجسد السيادة الشعبية، وتدعم الجهوية المتقدمة، وتجنب البلاد السيناريوهات المسبقة، وتحد من هيمنة التكنوقراط على القرار السياسي.

منيب

أخنوش والصفريوي وبنجلون.. الأغنياء الكبار في زمن «المزاليط»

الرباط. الأسبوع

كشف مجلة «فوربس» المتخصصة في رصد أغنى الشخصيات العربية والمغربية، عن تجاوز ثلاثة أسماء بارزة ثروتها مليار دولار، كل من عثمان بنجلون، وأنس الصفريوي، وعزيز أخنوش.

وحسب المجلة، فإن ثروة بنجلون تقدر بـ 1.6 مليار دولار، مستفيدا من أنشطته في القطاع البنكي والتأمينات والاتصالات، أما أنس الصفريوي، فقد بلغت ثروته 1.6 مليار دولار أيضا، حققها في قطاع العقار والإسكان عبر «مجموعة الضحى»، بينما المركز الثالث يحتله عزيز أخنوش بثروة تبلغ 1.5 مليار دولار راكمها عبر مجموعته «أكوا» في مجال الطاقة والغاز.

وتضم اللائحة التي كشفت عنها مجلة «فوربس» أيضا، أسماء أخرى، مثل العلمي لزرق بـ 660 مليون دولار، وعبد الحفيظ العلمي أقل من مليار دولار، وسلوى الإدريسي أخنوش بـ 100 مليون دولار، وحسن بنصالح بـ 50 مليون دولار.

ورغم اقتصار المجلة على هذه اللائحة من الأثرياء المغاربة، إلا أن هناك عائلات كبيرة تتبوأ مراتب كبيرة ضمن أغنياء المغرب، مثل عائلة القباج، وعائلة الشعبي، وعائلة زنيبر، وعائلة برادة، والجامعي، وبنسودة، والتازي.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

تورط الوزيرة بن يحيى في عرقلة إصلاح وكالة التنمية الاجتماعية

حسن **غربي**

تتزايد الأصوات داخل الأوساط المدنية والرأي العام مطالبة بمراجعة جدية داخل وكالة التنمية الاجتماعية، التي تفتقد إلى المسؤولية الإدارية والتدبيرية، إذ يبدو أن الوزارة المعنية تحاول معالجة المشكلات المتعلقة بالجانب المالي متجاهلة العمق الإداري والأخلاقي للأزمة، حيث يقتصر تركيز وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، نعيمة بن يحيى، على سيارات الخدمة وميزانية الاستثمار المجمدة قبل خمس سنوات من قبل وزارة الاقتصاد والمالية، وذلك دون الانتباه إلى أن المشكلة الرئيسية تكمن أساسا في ثقافة الإدارة وسلوك المسؤولين الذين قد يشعرون بأنهم فوق المساءلة والمحاسبة طالما بقيت الوضعية الداخلية ضمن المتحكم فيها.

وقد عاشت - وما تزال- وكالة التنمية الاجتماعية منذ عدّة سنوات على إيقاع أخبار فضائح الفساد المالي والإداري، وهو الفساد المتعدد الصفات، الذي عصف بالعديد من الميزانيات الضخمة والمشاريع الاجتماعية الكبيرة إلى درجة اضطرت معها وزارة الاقتصاد والمالية إلى تجميد ميزانيتها للاستثمار منذ خمس سنوات مع تحرير تقرير أقل ما يمكن القول عنه أنه «تقرير كارثي»، ورغم أخبار الصحافة وبلاغات الإدانة ومتابعات لجان الافتحاص، وتحقيقات المفتشيات، يبدو أن الفساد المالي/ الإداري/ الأخلاقي المتشابك والمترابط، قد تحول خلال العقود الأخيرة إلى «منظومة» محبوكة، امتدت فاعليتها بعدما كونت لنفسها ثقافة وأدوات، تلك المنظومة التي لم تكتف بالاعتداء على المال العام نهبا واختلاسا، عمقت نفسها وثقافتها وأدواتها في مراكز القرار، حيث عملت بهدوء على احتكار السلطة ومصادرة الحريات وإفساد الانتخابات المهنية وإضعاف المؤسسة، كما عملت على تغييب الرقابة وإلغاء دور النزهاء والكفاءات في الفاعلية الإدارية.

ويكاد يتفق الجميع أن هذه الوضعية التي تعيشها الوكالة، لم تكن وليدة اليوم، وأن غياب نجاعة تدخلاتها راجع بالأساس إلى الخلل الذي صاحب نشأتها والمتعلق بمسألة المعايير المعتمدة في اختيار مناصب المسؤولية مع عدم احترام مدّة تعيين المسؤولين المركزيين والجهويين والإقليميين، والتي كان ينتصر فيها دائما معيار الولاء الشخصي والانتماء للنقابة المهيمنة على الوكالة، كما أنهم لا يخضعون لإعادة التوزيع كل أربع سنوات، بل يتم التمديد لهم في نفس المناصب لسنوات، بل منهم من تغير التقطيع الإداري واسم الجهة الترابية وهو باق في منصبه لم يتزحزح، وضع اضطرت معه العديد من الكفاءات للتواري وترك المجال فارغا أو مغادرة القطاع مؤقتا أو نهائيا.

وعلى أرض الواقع، ساهمت «المنظومة القائمة» في الوكالة إلى حد بعيد في إحباط وتآكل مشروعيتها المؤسساتية، مما أدى إلى تعالي الأصوات بحلها بعد وضوح معادلة الفشل/الإفشال لمشاريعها التنموية ومبادراتها في الاستثمار البشري، واستئثار فئة من الموظفين ذوي لون نقابي وإيديولوجي معين بالمناصب والامتيازات، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تعميق الهوة بينها وبين باقي موظفيها وطموحاتهم في تثبيت قيم الإنصاف والإصلاح وتطبيق القانون.

في آخر اجتماع لوزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، نعيمة بن يحيى، بمسؤولي القطاعات والمنسقيات في وكالة التنمية الاجتماعية، والذي خصص للوقوف على حالة تقدم برنامج الوزارة المعروف بـ«الإدماج الاجتماعي للنساء في وضعية صعبة»، حيث تعهدت بالعمل على استرجاع ميزانية الاستثمار وشراء 13 سيارة خدمة.. لكن الأزمة الحقيقية للوكالة هي أزمة قيادات ومسؤوليات مركزية وترابية وليست أزمة مالية بالأساس، هي أزمة تدبيرية وبنيوية وتراكمية، مثال حيّ من ملحقة وكالة التنمية الاجتماعية بإقليم الحسيمة يوضح صوابية هذا المنطق، حيث تؤكد جميع التقارير الرسمية والأسئلة البرلمانية الموجهة للوزارة الوصية، فشل وتعثر أكثر من 90 % من برامج ومشاريع وكالة التنمية الاجتماعية بالإقليم منذ سنة 2011، وهي وضعية لها تكلفة اجتماعية وأثر سلبي على التنمية الاجتماعية في منطقة حساسة؛ فبدل أن تساهم الوكالة في تقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة، لعبت أدوارا سلبية جدا في عرقلة برامج ومشاريع كانت تستهدف الفئات الهشة والساكنة الفقيرة، أطفالا ونساء وشبابا بهذا الإقليم.

أما ما يتعلق بسيارة الخدمة، فالسنة سكان شوارع يوسف بن تاشفين ومحمد الخامس وبيتهوفن بطنجة، وسكان جماعات الحسيمة وإمزورن وأيت يوسف وعلي وأجدير وبني بوعياش.. تلوك حكاية سيارة خدمة تابعة للوكالة كانت تستخدم لقضاء أغراض شخصية؛ هذا الاستخدام لم يكن مجرد تبديد للموارد المالية من وقود وصيانة وتأمين، بل جسّد ثقافة تسيب تحول وسائل الدولة إلى امتيازات شخصية، وضدا على المراسيم والمذكرات الحكومية في موضوع ترشيد النفقات وتخليق الإدارة العمومية كانت تشاهد سيارة المؤسسة خارج أوقات العمل بعيدا عن مقر العمل بـ 18 كلم و30 كلم، تطوف بين المدن والأسواق مصحوبة بأغراض شخصية ثقيلة (مواد البناء والصباغة والتنظيف وغيرها)، بل كانت تستعمل لنقل العمال لشهور عديدة)..

ففي الوقت الذي دخل فيه المغرب مرحلة جديدة قاطعا مع مثل هذه السلوكيات والممارسات، وفي ظل انعكاسات جائحة «كورونا» والأزمة الاقتصادية في تلك الفترة، وكذا ارتفاع أسعار المحروقات.. يحدث أن سمحت إدارة الوكالة لبعض المسؤولين باستغلال سيارات المؤسسة لأغراض بدعوى أنها مهنية.

أزمة المسؤولية في وكالة التنمية الاجتماعية لن تحل بمجرد وجود ميزانية للاستثمار أو سيارات للخدمة، إذ تظهر حالة ملحقة الحسيمة بوضوح أن السيارات ليست مجرد نفقات، بل أداة قوة يمكن استغلالها على نحو يضر بالمال العام ويقوض ثقة المواطنين، والحل يكمن في الانتقال من التركيز على الميزانية والسيارات إلى إصلاح المسؤولية الإدارية والترابية وتعزيز الحكامة الجيّدة، والالتزام بالقيمة العامة للمرفق أولا وقبل كل شيء، لأن التركيز على الميزانية والسيارات فقط يغفل المساءلة الأخلاقية والمحاسبة الإدارية، ويعطي إحساسا بأن استغلال الموارد العامة أمر مسموح به طالما هناك ميزانيات وسيارات.

ويتفق العديد من الفاعلين المدنيين والسياسيين والنقابيين، والمهتمين بالشأن الاجتماعي في المغرب، أن مشكلة وكالة التنمية الاجتماعية تكمن في وزارتها الوصية التي تعتمد في تدبيرها لها على «مقاربات غير تنموية» ولم تتبلور لديها قناعة إلى الحاجة الملحة لحوكمة المؤسسة ورفع فعاليتها من خلال اعتماد مقاربة جديدة للتدبير القائم على النتائج، ناهيكم عن ضرورة تفعيل آليات الافتحاص وترشيد أساليب التدبير وتحسين عمل الموارد البشرية من خلال تشجيع التدبير المرتكز على الاستحقاق وحسن الأداء، ومن جهة أخرى، غياب إرادة حقيقية وجدية لدى الوزيرة الوصية على القطاع، لوضع حد لأعطاب التدبير التي شابت عمل هذه المؤسسة، وفرض رقابة فعالة، ومحاسبة المسؤولين على التجاوزات المرتكبة بما يضمن تعزيز الشفافية وتمكين الآليات المؤسساتية من رصد هذه الممارسات، لأن النجاعة في تدبير الشأن الاجتماعي تتطلب ليس فقط وضع المخططات والبرامج والمشاريع التنموية وتخصيص الميزانيات والوسائل اللوجستيكية لها، بل أيضا قرارات جدية تضمن تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة، وجعل نتائجها أداة لإصلاح الأداء وتحديد وضبط المسؤوليات.

ما خفي

- «**المغرب** هو الدولة الوحيدة التي تعطي تغطية صحية 100 % لجميع مواطنيها، ومن الدول القليلة في العالم التي تمنح مواطنيها دعما ماليا مباشرا يرتفع باستمرار».. لم يكن هذا إلا تصريحا آخر للوزير ذي الوجه الإسمنتي، لحسن السعدي.

- **بدأت** أخيرا تظهر خيوط المعادلة ذات الألف مجهول(...)، بعد أن شرعت الرباط وباريس في صياغة جدول أعمالهما الدبلوماسي، بإحياء الذكرى السبعين لنهاية الحماية الفرنسية، على شكل زيارة رسمية للملك محمد السادس إلى فرنسا، التي قد تصادف شهر مارس 2026.

- **بعد** وصول السفير الأمريكي الجديد للرباط، ينتظر المغرب، بين الفينة والأخرى(..)، الرسوم الجمركية الجديدة التي ستفرض عليه من طرف إدارة ترامب، للتأكد ما إذا كانت المجهودات السابقة للولايات المتحدة تجاه المملكة، لها ثمن، أم أنها تدخل في إطار التعاطف.

- **بعد** 31 أكتوبر والقرار الأممي الذي يصب في صالحه، دخل المغرب الآن سياسة الدفع بالاتحاد الإفريقي نحو سحب اعترافه بالجمهورية الوهمية، وكانت جميع الجهود التي بذلتها الجزائر وجنوب إفريقيا لإقحام الاتحاد الإفريقي في ملف الصحراء، قد باءت بالفشل.

- **تستعد** ثلاث هيئات من دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، للإفراج عن قرض بمئات الملايين من الأورو لدعم المغرب في مواجهة الإجهاد المائي، ليبقى التساؤل مطروحا حول مصير الملايير التي تم استثمارها في مشاريع تحلية المياه، وعما إذا لم تكن كافية(..) ؟

- **افتتحت** فاطمة الزهراء المنصوري مهرجان الحملات الانتخابية، بزيارتها لبيوت المغاربة في إقليم الحوز، مصحوبة بعدسات الكاميرات لتخليد المشهد(...)، وهي تردد عند أبواب البيوت: «فين ما دخلنا يدخل الخير»، مصحوبة بأمازيغ والمصورين يأخذون له صورا وهو يخلع حذاءه عند الدخول، في صورة توحي بأن جميع المغاربة يعيشون في بيوت حقيقية، ويأكلون طعاما حقيقيا، وأن الفقر ليس مجرد تقارير ترفع للحكومة(...)، في انتظار استحقاقات ستعيد كل واحد لمكاتبه المكيفة..

كواليس الأخبار

هل تحولت الخطبة الموحدة للجمعة إلى خطبة سياسية ؟

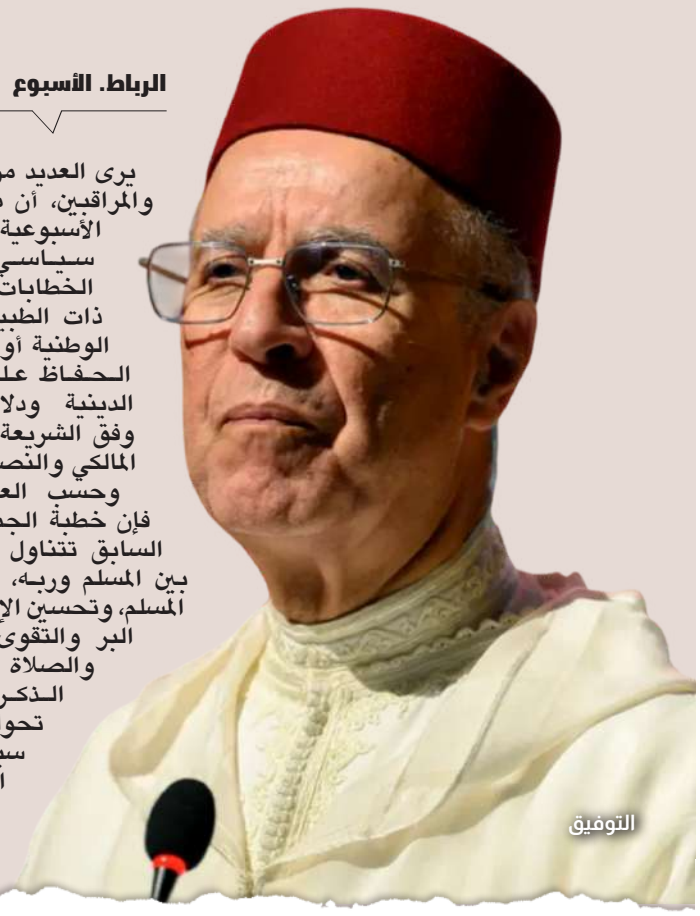
التوفيق

الرباط. الأسبوع

يرى العديد من المواطنين المغاربة والمراقبين، أن منبر خطبة الجمعة الأسبوعية تحول إلى منبر سياسي للدولة لتمرير الخطابات السياسية، سواء ذات الطبيعة الاجتماعية أو الوطنية أو الاقتصادية، عوض الحفاظ على رمزية الخطبة الدينية ودلالاتها ومقاصدها وفق الشريعة الإسلامية والمذهب المالكي والنصوص القرآنية.

وحسب العديد من المتتبعين، فإن خطبة الجمعة، التي كانت في السابق تتناول العبادات، والعلاقة بين المسلم وربه، وبين المسلم وأخيه المسلم، وتحسين الإيمان، والتعاون على البر والتقوى، والعمل الصالح، والصلاة عماد الدين، وفضل الذكر، وتلاوة القرآن، تحولت إلى خطب شبه سياسية تخدم التوجه الحداثي للدولة، وتمرير خطابات تتعلق بشؤون اجتماعية بعيدة عن الأهداف الحقيقية التي تأسست عليها خطبة الجمعة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

فقد أصبحت خطب الجمعة تتناول مواضيع مثل حقوق المرأة، العنف ضد النساء، الأعياد الوطنية، مراعاة المصلحة العليا للوطن، ذكرى الاستقلال المجيدة عبر ودلالات، بناء المغرب الحديث، تربية الأولاد على المشاركة في الشأن العام، وغيرها من المواضيع البعيدة كليا عن المقاصد الحقيقية لخطبة الجمعة المعروفة لدى العلماء والفقهاء.

ويتساءل هؤلاء المتتبعون عن الأسباب الحقيقية وراء تبديل الخطاب الديني بالخطاب السياسي داخل المساجد، لخدمة الدولة أو لخدمة السياسات العامة للبلاد، رغم أن هذه الأمور يمكن المضي فيها دون الترويج لها من خلال منابر المساجد، خاصة وأن الدستور والقوانين تنص على عدم استغلال المساجد لأغراض سياسية.

ويرى العديد من المراقبين أن الخطبة الموحدة التي اعتمدتها وزارة الأوقاف، رغم رفض معظم الخطباء والفقهاء في المجالس العلمية المحلية، تزيد من استياء الناس بسبب المواضيع التي تتناولها، والتي لا تتطابق مع الشؤون الدينية التي يجب التطرق لها لوعظ الناس وإرشادهم إلى الحق وإصلاح أنفسهم وعلاقتهم مع الخالق.

هيئة مدنية تنتقد وضعية «أرشيف المغرب»

الرباط. الأسبوع

أبدى المكتب الوطني للجمعية المغربية لتدبير المعلومات والبيانات، قلقه من الوضعية الحالية للمنظومة الوطنية للمعلومات، في غياب رؤية واضحة لإدارة القطاع واستمرار التعيينات غير القانونية في مؤسساته الأساسية.

وانتقدت الجمعية - في بلاغ لها - تأخر الإفراج عن خطة إعادة تنظيم وهيكلة النظام الوطني للتوثيق والأرشيف، رغم أن إعداد المخطط المديري لهذا الورش أسند لمندوبية التخطيط منذ أكثر من خمس سنوات، منددة بإقصاء المهنيين من أجهزة ومؤسسات القطاع، مثل اللجنة الوطنية للأرشيف، واللجنة الوطنية للحق في الوصول للمعلومة.

ونبهت الجمعية إلى محاولات التلاعب بأجندة الإصلاح داخل مؤسسة «أرشيف المغرب» والمكتبة الوطنية، معتبرة أن المؤسسة استراتيجية ولا علاقة لها بالقطاع الفني والثقافي، كما ينص القانون، داعية الحكومة والأمانة العامة للمجلس والمندوبية السامية للتخطيط، إلى تحمل مسؤولياتهم ووقف هذه التجاوزات التي أثارت استغراب المتخصصين.

وقررت الجمعية تنظيم ندوة وطنية حول موضوع: «النظام الوطني للمعلومات: بين واقع التشتت المؤسساتي ورهانات إعادة الهيكلة»، بهدف فتح حوار موسع يشارك فيه المهنيون والشركاء المؤسساتيون.

التهراوي

نقابة الممرضين تعلن العصيان على الوزير التهراوي

الرباط. الأسبوع

عادت النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة، لاستئناف نضالها من جديد بعد عدة أشهر من التوقف، بسبب ما سمته «تماطل الحكومة ووزارة الصحة في تنفيذ الملف المطلبي».

واعتبرت النقابة أن الوزارة التي يوجد على رأسها أمين التهراوي، تنصلت من تنزيل بنود اتفاق 23 يوليوز 2024 رغم أنه يتضمن الحد الأدنى من المطالب، بعدما لم يتم تنفيذ سوى نقاط محدودة، بينما ظلت باقي الالتزامات في «ثلاجة الحكومة»، في وقت تستمر فيه سياسة التسويف، مما يعيد التوتر والاحتقان داخل القطاع الصحي، مشيرة إلى أن أولويتها هي إخراج مصنف الأعمال وحل ملف النقل الصحي، إلى جانب الإسراع بإحداث الهيئات الوطنية للممرضين وتقنيي الصحة، وقالت أن الحكومة رفضت تطبيق النقاط التي وعدت بها فيما يتعلق بمركزية الأجور، والمناصب المالية، وعدم صدور النصوص التنظيمية، معتبرة أن استمرار الحكومة في تجاهل الملف المطلبي يدفع كل طرف داخل التنسيق لاتخاذ تقديراته الخاصة في شأن اللجوء إلى الاحتجاجات الميدانية، مؤكدة على تمسكها بتنفيذ اتفاق 23 يوليوز 2024، وبالحفاظ على صفة الموظف ومركزية المناصب المالية ومركزية الأجور، كما طالبت بحل نهائي لملف تعويضات المراكز الاستشفائية الجامعية، بما فيها تعويضات المردودية الخاصة بالمركز الاستشفائي الجامعي بطنجة.

احجيرة للسياسيين: «براكة من شد ليا نقطع ليك»

الرباط. الأسبوع

احجيرة

دعا عمر احجيرة كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، السياسيين وزعماء الأحزاب والبرلمانيين، إلى تغيير لغة الخطاب السياسي معتبرا أن ما يتم تداوله داخل المؤسسات يصل صداه إلى الخارج.

وقال احجيرة أن النقاش السياسي الداخلي يجب أن يظل مسؤولا وبناءً، خاصة في ظل المتابعة الدولية المتزايدة لما يجري داخل المغرب، موضحا أن أي انتقاد يجب أن يهدف إلى الإصلاح وليس إلى صورة سوداء غير حقيقية تنفر المستثمرين من البلاد.

المحميات البحرية بلا حماية.. فمن ينقذ الساحل المتوسطي ؟

فاطمة أوحسين. الأسبوع

وجه النائب البرلماني عبد الحق أمغار، سؤالا كتابيا حادا إلى كاتبة الدولة المكلفة بقطاع الصيد البحري، زكية الدريوش، محذرا من أن الوضع البيئي على امتداد السواحل المتوسطية بلغ مستوى من التدهور لم يعد يسمح بأي تأخير في تفعيل المحميات البحرية.

أمغار أكد أن عددا من المحميات المعلنة منذ سنوات، من بينها المنتزه الوطني للحسيمة، ومحمية البوران ومحمية رأس واشت - رأس الشوكات الثلاث بالناظور، ما تزال خارج نطاق الحماية الفعلية، رغم التزامات المغرب الدولية بموجب اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المرتبطة بها، وأشار إلى أن هذه المحميات بقيت مجرد أسماء بلا تنزيل ميداني في وقت تتسارع فيه مظاهر الاختلال البيئي.

كما سجل نفس البرلماني اتساع رقعة الصيد الجائر وتنامي الأصناف الغازية وتأثيرات التغيرات المناخية، مقابل غياب آليات مراقبة فعالة من قبل الجهات الوصية، مضيفا أن تقارير رسمية، وعلى رأسها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، كشفت اختلالات بنيوية في تدبير المنتزه الوطني للحسيمة، الذي تحول إلى فضاء يفتقر إلى الحكامة والتتبع، وهو ما يستدعي إعادة بناء المنظومة التدبيرية من أساسها، حسب قوله.

وطالب أمغار الحكومة بالكشف عن جدول زمني واضح وملزم لإخراج مخططات تهيئة هذه المحميات إلى حيز التنفيذ، وتحديد الموارد البشرية واللوجستية الضرورية لضمان مراقبتها، ودعا إلى إشراك مهنيي الصيد والجماعات المحلية والفاعلين المدنيين في تدبير هذه الفضاءات بما يحقق توازنا بين حماية التنوع البيولوجي وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية التي يعتمد عليها سكان الشريط الساحلي.

وختم أمغار تنبيهه بالتأكيد على أن الساحل المتوسطي اليوم يدفع ثمن سنوات من التأجيل والتردد، وأن إنقاذه يبدأ بتفعيل حقيقي وصارم للمحميات البحرية بوصفها ضرورة بيئية وتنموية مستعجلة.

كواليس الأخبار

أوجار.. قيادي في حزب أخنوش يمارس المعارضة الراديكالية

الرباط. الأسبوع

رغم كونه أحد أعضاء حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يقوده رئيس الحكومة عزيز أخنوش(..)، قال محمد أوجار، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، أن هناك بيروقراطية موروثة عن وزير الداخلية الأسبق إدريس البصري، لإعاقة عمل الوزير، وأوضح أن «الوزير يجد نفسه عاجزا؛ فقد ورث بيروقراطية ثقيلة تتحكم فيها الدولة العميقة، موروثة عن البصري الذي وضعها لعرقلة عمل حكومة التناوب، فالكتاب العامون والمديرون لا يتبعون بشكل إرادي للوزير».

وحسب أوجار، فإن «الدولة لا تترك مجالات كبيرة للأحزاب كي تشتغل، ولا يمكن تحميل المنتخبين شر الدولة، خاصة وأنهم لا يشتغلون إلا باستشارة وزارة الداخلية، وإذا كانت محاسبتهم على الفساد مهمة، من يحاسب الولاة والعمال والإدارات الكبرى المدبرة للمال العام ؟».

فمن يدبر الميزانيات ليس المنتخبين، بل هم الولاة والعمال وممثلو الإدارة الترابية، ورئيس الجماعة لا يمكنه أن يرفع القلم إلا بعد استشارة ممثل الإدارة، يؤكد أوجار، مشيرا إلى أن المنتخب لا يستطيع أن يتحرك إلا تحت وصاية ممثل وزارة الداخلية وبإذنه.

أوجار

برلمانية تجمعية تصنع الحدث بـ«التملق فوق العادة» لأخنوش

الرباط. الأسبوع

دفع مديح والحماس الخطابي للبرلمانية التجمعية ياسمين لمغور، لرئيس حزبها، عزيز أخنوش، لسقوطها في المحظور، بعدما استعملت عبارات تحمل دلالات سيادية مرتبطة بالقصر.

وخلقت لمغور الجدل بلغتها العربية الركيكة خلال مهرجان للحزب بحي يعقوب المنصور بالرباط، بعدما رددت عبارات ترتبط بالمؤسسة الملكية وبطقوس البيعة وعيد العرش المجيد، والتي لا يجوز استعمالها في اللقاءات الحزبية أو السياسية، حيث قالت لرئيس الأحرار: «الناس جايين باغيين يشوفوك الرئيس من جميع الأقاليم، القاعة تتسع لهؤلاء الآلاف جايين باش يجددوا العهد»، إذ اعتبر العديد من المتتبعين والمحللين أن كلمة «تجديد العهد» تحمل دلالة سيادية مرتبطة بالمؤسسة الملكية.

وقد تلقت البرلمانية سيلا من الانتقادات، بعدما باتت مكلفة فقط بالدفاع عن رئيس حزبها في جميع خرجاتها، سواء في مجلس النواب أو اللقاءات الحزبية أو في مواقع التواصل الاجتماعي عوض مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والمشاركة في النقاشات البناءة.

لمغور

اتهام الحكومة بتأجيل قانون الحوادث لزيادة مداخيل شركات التأمين

الرباط. الأسبوع

اتهم سعيد بعزيز، عضو الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، الحكومة، بصياغة قانون للتعويض عن حوادث السير يخدم مصالح شركات التأمين، خصوصا بعد منح سنة إضافية لها للاستفادة من النظام القديم.

وأوضح بعزيز أن مشروع القانون 70.24 لا يحل الإشكالات المطروحة ولا يرقى إلى طموحات المواطنين، لكونه يخدم فئات أخرى، كما أنه لا ينصف المتضررين، خاصة في ظل السعي نحو تقليص عدد الملفات التي ستعرض على القضاء، مشيرا إلى أن الحكومة كانت تتشبث بتطبيقه على جميع المتضررين الذين لم تسوَّ وضعيتهم بعد تمريره والعمل به.

وشكك البرلماني في تأجيل برمجة المشروع على الجلسة العامة والذي يصب في مصلحة شركات التأمين ولا يخدم ضحايا حوادث السير، عبر منحها سنة إضافية للاستفادة من القانون القديم، الذي يعود إلى سنة 1984 ولم يعرف أي تعديل جوهري منذ أربعة عقود رغم التحولات التي عرفها المغرب، وانتقد عدم وفاء الحكومة بوعدها وتراجعها عن الرفع من الحد الأدنى للتعويضات إلى 5 ملايين سنتيم، ومنحها شركات التأمين شيكا على بياض من خلال تأجيل تطبيقه إلى يناير القادم، وبالتالي تطبيق مقتضياته إلى سنة 2027.

ملف الأسبوع

هل يشهد شهر دجنبر ميلاد علاقات جديدة بين المغرب والجزائر ؟

■ توقيع اتفاق المصالحة بين المغرب والجزائر بالعاصمة باماكو (أكتوبر 1963)

لا حديث الآن إلا عن قرب الأجل الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية زمنيا للتوصل إلى اتفاق سلام بين المغرب والجزائر؛ حيث ينتظر العالم إلى الآن أي إشارة رسمية بسيطة يمكن أن تبعث بصيص أمل إلى إمكانية وجود محادثات مباشرة أو غير مباشرة بين مسؤولي البلدين حول المصالحة المنشودة، وقد بقي شهر فقط على نهاية المهلة الأمريكية.. فهل نشهد تحولات خلال هذا الشهر تقود إلى المصالحة ؟

أعد الملف: سعد الحمري

منذ البداية **بدأ الصراع**

إن الحديث عن العلاقات المغربية الجزائرية يستوجب بالضرورة استحضار البعد التاريخي، على اعتبار أن الذاكرة السياسية التاريخية هي من يتحكم في العلاقات بين البلدين، ومؤخرا هناك حديث كثير عن المصالحة الممكنة بين البلدين في ظل ضغوط أمريكية على الجانب الجزائري من أجل إعادة العلاقات بين الجارين. وإن قراءة في تاريخ العلاقات بين البلدين على امتداد 63 سنة، أي منذ استقلال الجزائر، تجعلنا نقف على حقيقة صادمة، وهي أن العلاقات بين البلدين قائمة بالضرورة على القطيعة وليس حسن الجوار.

فالحقيقة التاريخية تقول أن العلاقات بين البلدين دخلت في حرب بعد استقلال الجزائر بسنة واحدة فقط، وحتى عندما تدخل الوسطاء من أجل إنهاء الحرب، وتقرر أن يكون مكان الوساطة هو باماكو عاصمة جمهورية مالي، حيث توجه الملك الحسن الثاني إليها يوم 28 أكتوبر 1963، وألقى خطابا أكد من خلاله أنه قبل الوساطة الإثيوبية-المالية حقنا للدماء وسعيا إلى إقرار السلم بين الشعبين الشقيقين.. وهكذا انعقد بباماكو، يومي 29 و30 أكتوبر 1963، مؤتمر ضم كلا من الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي، والملك الحسن الثاني، والرئيس الجزائري أحمد بن بلة، والرئيس المالي موديبو كيتا، قصد تسوية الخلاف القائم بين المغرب والجزائر، وصدر في نهاية الاجتماع الذي ترأسه الإمبراطور الإثيوبي، بلاغ مشترك يوم 30 أكتوبر، وفي جو من الاحتفال بتوقيع الاتفاق في باماكو، عاد الحسن الثاني صباح اليوم الموالي إلى أرض الوطن، وكان يتهيأ لإلقاء خطاب يعلن من خلاله عن نهاية حرب «الرمال» وما خلص له الاتفاق، إلا أن الكل فوجئ بإقدام الجزائر على خرق اتفاق وقف إطلاق النار دون مبرر، عندما هاجمت القوات الجزائرية مدينة فجيج صباح يوم فاتح نونبر من نفس السنة، مع العلم أن فجيج غير معنية بالمرة بخلافات الحدود، ومعنى هذا أن الجزائر كانت تريد إيقاف الحرب وليس السلام مع المغرب.

تكريس القطيعة خلال سنوات السبعينات

استمرت القطيعة بين البلدين مدة سنتين كاملتين، وهي أقصر مدة تتوقف فيها العلاقات بين البلدين تاريخيا، حيث كانت الجارة الشرقية على موعد مع انقلاب قاده هواري بومدين يوم 19 يونيو 1965، وكان ذلك إيذانا ببداية مرحلة ونهاية أخرى؛ فقد دخلت العلاقات المغربية-الجزائرية مرحلة من التحسن، ثم تبادل زعيما البلدين الزيارات على مدى ثلاث سنوات، وتوج هذا الانفراج بعد ذلك بمعاهدة إفران يوم 15 يناير 1969، وهي معاهدة أخوة وحسن الجوار والتعاون بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية، تضمنت ثمانية مواد، كان من أبرزها المادة الخامسة، القاضية بأن يتعهد الطرفان بعدم الانخراط في أي حلف أو تحالف موجه ضد أحدهما.

وقد كان في الإمكان قطع العلاقات بين البلدين في سنة 1973؛ فقد سارعت الجزائر إلى المصادقة على اتفاقية 15 يونيو 1972 المتعلقة بالحدود، ونشرت في الجريدة الرسمية الجزائرية، ومباشرة بعد ذلك، وخلال شهر مارس من نفس السنة، ظهر أن الجزائر كانت تفكر في شيء تجاه المغرب؛ فقد تسربت من التراب الجزائري إلى التراب المغربي الأسلحة والرجال محمولين على متن سيارات تابعة للإدارة الجزائرية، وقد قدمت القضية

◄1

للمحاكم وقتل رجال من القوات المسلحة والقوات المساعدة ورجال الدرك والشرطة.

ورغم ذلك، لم تنقطع العلاقات بين المغرب والجزائر، بل استمرت إلى ما بعد المسيرة الخضراء، وبالضبط يوم 27 فبراير 1976، عندما تم الإعلان في العاصمة الجزائرية عن قيام ما سموها «الجمهورية الصحراوية الديمقراطية» أو ما يعرف بالبوليساريو، وبذلك تكون الجزائر قد أخلت بالتزامها، وهو عدم التدخل في قضية الصحراء، ومعنى إعلان قيام الجمهورية الوهمية فوق التراب الجزائري، أن هذه الأخيرة لم تتدخل بطريقة غير مباشرة أو مباشرة إلى حد ما في قضية الصحراء، بل أصبحت الحاضنة للبوليساريو فوق ترابها.

بعد يوم واحد من هذا الحدث، أرسل الملك الحسن الثاني رسالة إلى القوات المسلحة الملكية حول إنشاء الجزائر لحكومة وهمية في الصحراء، حيث أعلم الجيش في بداية الرسالة بالخبر الذي أذيع في الجارة الشرقية، وأكد من خلالها أنه لم يندهش من القرار الجزائري، فقد عبر عن ذلك بالقول: ((هذا العمل الأخرق الجديد لا يثير في نفسنا دهشة، فابتداء من يوم 25 دجنبر 1975، كانت الحكومة الجزائرية قد لمحت إلى اقتراب وقوع حدث ذي أهمية قصوى بتندوف بين 25 و30 دجنبر من السنة الماضية، وافترض الكثيرون أن «حكومة صحراوية» في المنفى سيتم إنشاؤها، غير أن افتراضهم قد خاب، لأنهم يوجدون الآن أمام «دولة صحراوية»))، كما لم يتأخر رد فعل الحكومة المغربية كثيرا، وكان مماثلا للخطوة التي أقدمت عليها الجزائر، فقد أعلنت يوم 7 مارس من نفس السنة، عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، احتجاجا على سلوك الجارة الشرقية الغير مسؤول.

بعد العديد من الوساطات بين المغرب والجزائر.. **نجحت الوساطة السعودية في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتطورت الأحداث بسرعة خلال سنة 1988، حيث أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي، وفتحت الحدود البرية بين المغرب والجزائر،** ووقع البلدان عدة اتفاقيات اقتصادية بينهما لعل أهمها توقيع اتفاق مغربي-جزائري يوم 16 شتنبر 1988، من أجل تنفيذ أنابيب الغاز الذي أطلق عليه اسم «المغرب العربي-أوروبا».

شبه قطيعة بين المغرب والجزائر من 1988 إلى اليوم..

كانت هناك عدة محاولات للصلح بين المغرب والجزائر، منها تلك التي قامت بها مالي، كما دار الحديث، خاصة خلال سنة 1978، عن وساطة أمريكية، ثم فرنسية، إلا أن الجزائر كانت ترفض هذه الوساطات على اعتبار أن الأمر بين البوليساريو والمغرب وليس لها دخل في الموضوع، وبذلك استمرت القطيعة إلى سنة 1988، عندما بدأت الوساطات العربية من أجل إعادة العلاقات المغربية-الجزائرية إلى طبيعتها، وتحت هذا الضغط، بدأت الجزائر تحاول القيام بمحاولات خجولة تقابل بها المبادرات المغربية في هذا الباب، وأطلقت دعاية لدى الدول العربية، مفادها أن العلاقات بينها وبين المغرب غير مقطوعة، وأن هناك اتصالات بين الدولتين.

كذب الحسن الثاني المزاعم الجزائرية وأوضح أن العلاقات بين البلدين مقطوعة تماما، وكان التصريح الملكي بمثابة الدفعة القوية للعلاقات المغربية-الجزائرية، إلى أن نجحت الوساطة السعودية في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتطورت الأحداث بسرعة خلال سنة 1988، حيث أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي، وفتحت الحدود البرية بين المغرب والجزائر، ووقع البلدان عدة اتفاقيات اقتصادية بينهما لعل أهمها توقيع اتفاق مغربي-جزائري يوم 16 شتنبر 1988، من أجل تنفيذ أنبوب الغاز الذي أطلق عليه اسم «المغرب العربي-أوروبا».

وفي نفس يوم هذا الاتفاق التاريخي، وبعدما توقفت الهجومات التي تنفذها جبهة البوليساريو ضد المغرب مدة طويلة، أبت الجزائر إلا أن تقدم إلى المغرب هدية ثمينة كعربون على الاحتفال بهذا اليوم التاريخي، حيث قامت وعلى حين غرة، وحدات من جبهة البوليساريو بهجوم على الجدار الأمني بقطاع أم دريكة.

ورغم ذلك، تقبل المغرب الأمر على مضض من أجل إنجاح مشروع اتحاد المغرب العربي، وباقي المشاريع مع الجزائر، ثم كان البلدان على موعد سنة 1994 مع حدث جديد، عند وقوف الجزائر وراء حادثة أسني بمراكش، وأغلقت الحدود منذ ذلك التاريخ.. إلى أن جاءت سنة 2021، عندما قطعت الجزائر علاقتها بصفة نهائية مع المملكة المغربية.

ماذا يحدث اليوم في الكواليس.. ؟

واليوم، هناك حديث عن وساطة أمريكية قوية من أجل إعادة العلاقات بين البلدين، حيث أكد أكثر من مسؤول أمريكي منذ أواسط أكتوبر الماضي، أن الجزائر والمغرب أمام فرصة تاريخية للمصالحة في غضون الشهرين القادمين، أي نونبر ودجنبر الجاري، لكن انقضى شهر نونبر دون أن تظهر بوادر

سقط هروب الجزائر إلى الأمام الذي كانت تنوي القيام به من خلال الدعوة إلى مساعدة «طرفي النزاع» على التوصل إلى حل أو الوساطة بينهما، عندما صدرت النسخة العربية للقرار الأممي رقم 2797، **الذي يتحدث صراحة عن «أطراف النزاع» وليس «طرفي النزاع»، بمعنى أن القرار يعتبر الجزائر طرفا مباشرا في النزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، وبذلك لم يعد هناك من مبرر أمامها لاعتبارها ليست طرفا..**

انفتاح بين البلدين، ولا حتى تسريب وسائل الإعلام أي إشارة إلى وجود محادثات غير مباشرة.. لا شيء من هذا حصل.

إن كل ما وقع خلال شهر نونبر، أنه بعد القرار الأممي رقم 2797 يوم 31 أكتوبر 2025، ثار نوع من اللايقين حول علاقة الرباط بالجزائر، وتباينت لغتهما تماما؛ فالمغرب، سواء عبر ملك البلاد في خطابه الرسمي الذي جاء مباشرة بعد جلسة مجلس الأمن، أعاد التأكيد على سياسة مد اليد للجزائر، ولوحظ تغير كبير في خطاب وزير الخارجية المغربي في الحوار المباشر الذي أجرته القناة الثانية معه لجهة تجنب أي مفردة في الخطاب يمكن أن تظهر علامات النصر على الجزائر أو النكاية بمواقفها، في حين خرج وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، بخطاب مغاير تماما للغة الممثل الدائم للجزائر بالأمم المتحدة، عمار بن جامع، في جلسة التصويت على قرار مجلس الأمن، وبدا وكأن خرجة عطاف توجه خطابا إلى الداخل أكثر من محاولة تفسير موقفها المعبر عنه بالأمم المتحدة بكل حسرة، فالرأي العام الجزائري لم يستوعب هذه الكبوة الدبلوماسية الجزائرية بعد خمسين سنة من الاستثمار في ملف نزاع الصحراء.

وبالموازاة مع ذلك، لوحظ ثلاثة خطوط في التحركات الجزائرية خلال شهر نونبر: أولا، استمرار تأويل قرار مجلس الأمن رقم 2797، بإعادة تكثيف السردية التقليدية لوزير الخارجية أحمد عطاف، إذ أضافت خرجته الإعلامية الجديدة، نفس المضامين، مع تعليق على خطاب الملك محمد السادس بمد اليد للحوار، من خلال الإشارة إلى أن دعوته الصحراويين من أجل العودة للوطن، لا يمكن أن تكون إلا من خلال الاستفتاء، وفي حالة قبولهم لها، لكن الجديد في هذا الخط، هو محاولة نقل تصريحات الرئيس عبد المجيد تبون السابقة، بأن الجزائر طرف محايد وغير معني بالصراع، وأنه مستعد لمساعدة الطرفين لإيجاد حل، إلى طرح وساطة للحل، وهو ما يندرج في سياق تبرير السردية الجزائرية بأنها ليست طرفا في التفاوض، على اعتبار أن النسختين المنشورتين رسميا للقرار 2797، هما بالإنجليزية والفرنسية، واللغتين معا ليس فيهما فرق بين المثنى والجمع، حيث يمكن ترجمة Parties إلى طرفي النزاع أو أطراف النزاع.

الخط الثاني، تمثل في إعلان الرئيس الجزائري عن الشروع في الاستغلال المحلي لخام الحديد في منجم غار الجبيلات بداية من سنة 2026، ووضع حيز الخدمة لخط السكك الحديدية المنجمية ـ بشار تندوف ـ غار جبيلات. وثالثا، تحرك السياسة الخارجية الجزائرية على واجهتين اثنتين: تنشيط وتكثيف فعالية اللوبي الجزائري بالولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تقوية العلاقات الدبلوماسية معها ورفع مرتبتها، ويمكن أن ندرج ضمن هذا المؤشر تصويت الجزائر على مشروع القرار الأمريكي بشأن غزة، والتعليل الذي قدمه وزير الخارجية الجزائري، بأن بلاغ فصائل المقاومة الفلسطينية بخصوص موقف الجزائر في جلسة مجلس الأمن الخاصة بغزة، مجهول الهوية، وأن الجزائر لا تعرف هذه الفصائل، وإنما تتعامل فقط مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، علما أن الجزائر هي التي قامت باستضافتها وأعلن الرئيس الجزائري حينها أن بلاده تدعم فلسطين ظالمة ومظلومة، ثم التحرك تجاه القارة الإفريقية (لقاء أحمد عطاف مع نظيرته الموزمبيقية) على نحو يقلص من دينامية الدبلوماسية المغربية وسعيها إلى خلق إجماع إفريقي حول سيادة المغرب على صحرائه.

سقط هروب الجزائر إلى الأمام الذي كانت تنوي القيام به، من خلال الدعوة إلى مساعدة طرفي النزاع على التوصل إلى حل أو الوساطة بينهما، عندما صدرت النسخة العربية للقرار الأممي رقم 2797، الذي يتحدث صراحة عن «أطراف النزاع» وليس «طرفي النزاع»، بمعنى أن القرار يعتبر الجزائر طرفا مباشرا في النزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، وبذلك لم يعد هناك من مبرر أمامها لاعتبارها ليست طرفا.

فكيف يمكن أن تسير الأمور خلال شهر دجنبر الجاري، والمفترض أنه الشهر الأخير من المهلة التي قدمتها أمريكا من أجل المصالحة بين البلدين؟ هل نشهد فيه تحولا حقيقيا في اتجاه المصالحة، أم أن الجزائر تجد راحتها في القطيعة، أم أن هناك أمورا تجري في الكواليس لا نعرفها، وما يصدر من تصريحات مؤخرا هو ترجمة لها ؟

فمثلا، هناك إصرار جزائري حقيقي على أنها ليست طرفا في قضية الصحراء، فهل هناك شرط جزائري مقابل المصالحة هو اعتبارها ليست طرفا وترك قضية الصحراء جانبا كما حصل سنة 1988 عندما قامت البوليساريو بهجوم على المغرب في نفس يوم إعلان المصالحة؟ وهل يقبل المغرب بهذا الشرط الجزائري وهو الذي أصبح يرى أن علاقاته مع البلدان من منظار موقفها من الصحراء ونجح في ذلك مع دول وازنة كفرنسا وإسبانيا وألمانيا، أم أن الجزائر ستكون استثناء ؟

وأخيرا، ما موقف أمريكا التي لا تريد أن تكون مجرد وسيط، بل فاعلا يريد فرض السلام، خاصة وأن الرئيس ترامب يريد، بكل ما يملك من قوة، أن يكون «رجل سلام» مع نجاحه في حل عدة خلافات مشابهة لمشاكل الجزائر والمغرب خلال هذه السنة؟ فهل نشهد قفزة حقيقة خلال الأيام القادمة، أم أن مصير العلاقات بين البلدين هو القطيعة الدائمة ؟

رغم مصادقة الجزائر على اتفاقية الحدود مع المغرب، سنة 1972، إلا أنها كانت تفكر في شيء تجاه المغرب؛ **فقد تسربت خلال شهر مارس 1973، من التراب الجزائري إلى التراب المغربي، الأسلحة والرجال محمولين على متن سيارات تابعة للإدارة الجزائرية، ووقع ما وقع..**

ورغم ذلك، لم يقطع المغرب علاقاته مع الجزائر، بل استمرت إلى ما بعد المسيرة الخضراء، **وبالضبط يوم 27 فبراير 1976، عندما تم الإعلان في العاصمة الجزائرية عن قيام ما سموها «الجمهورية الصحراوية الديمقراطية» (البوليساريو)..**

مغرب ما بعد 31 أكتوبر

عبد الله بوصوف

أجد نفسي أمام قوة وبلاغة مقولة نسبت للرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن: «يمكنك خداع كل الناس بعض الوقت، أو بعض الناس كل الوقت، ولكن لا يمكنك خداع كل الناس كل الوقت».

هذا بالضبط ما يحصل مع كل من اتخذ من الإساءة للمغرب ولرموزه السيادية أو لرجالات أجهزته الأمنية، مصدرا للعملة الصعبة أو مقابل لمنافع ومكاسب سخية من «صرافين» أصيبوا بعقدة المغرب وصورته في الخارج..

إذ عمد مهندسو العداء للمغرب إلى: أولا تحديد عناصر قوة الدولة المغربية، خاصة المؤسسة الملكية وإمارة المؤمنين وأجهزة الأمن السيادية، وثانيا، تنظيم حملات إساءة بالوكالة، باستعارة خدمات تجار المواقف وأقلام للإيجار، ومنظمات حقوقية وسياسيين من الصف الخامس أو صحافيين أجانب غاب عنهم بريق الأضواء والشهرة..

لقد تم توجيه رصاص أقلامهم لزعزعة ثقة الشعب في المؤسسة الملكية وإمارة المؤمنين القائمة على البيعة الشرعية المتبادلة بين القصر والشعب، ولم يفلحوا في ذلك، كما لم يفلحوا في حملات «الوحل الإعلامي» ضد رجالات الأمن السيادي المغربي، ولم ينجحوا في حملات التشهير والتهديد بالمتابعات القضائية خارج الحدود المغربية.

لم تعد سرا تلك المؤامرات في ممرات مقرات المنظمات الحقوقية والإعلامية، والعلاقات المشبوهة مع بعض تيارات اليسار الراديكالي، سواء في جنيف أو بروكسيل أو ستراسبورغ أو مدريد أو باريس.. كما لم تعد سرا مصادر حقائب العملات الصعبة وتوزيعها بسخاء في الأماكن المظلمة على متعهدي حفلات تتنكر للحق التاريخي والجغرافي المغربي على كل صحرائه.

نحن هنا لسنا بصدد إنتاج أحداث غير حقيقية، بل لنكشف وقائع وأحداث تشهير وابتزاز وتلطيخ صورة المغرب في الخارج، أبطالها معروفون بالاسم والصوت والصورة، نحن هنا لنقول لهم: كنا طيلة كل هذه السنوات في جهة الحق والحقيقة وشرف الانتماء.. مقابل جهة المكر والتشكيك.

والنتيجة هي أنهم في نهايات كل المحطات التاريخية كانوا يعودون بخفي حنين، فهم لم يستطيعوا خداع كل الناس لكل الوقت.

الملك محمد السادس في خطابه ليوم 31 أكتوبر 2025، كتب الصفحة الأولى لتاريخ مغرب جديد ومهره بإعلان «عيد الوحدة»، عندما خرج المغاربة داخل الوطن ومغاربة العالم، إلى الشوارع للاحتفال الجماعي بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797، القاضي باعتماد مقترح الحكم الذاتي كإطار وحيد لحل ملف الصحراء في ظل السيادة المغربية، وكانت في ذلك الخطاب وذلك الاحتفال الجماعي، كل عناصر الوحدة والالتحام والإجماع الوطني حول مؤسسات الملكية وإمارة المؤمنين وأجهزة الأمن المغربي وحول حدوده الحقة.

فكل العناصر كانت تشير إلى انتصار المقاربة الواقعية في ملف الصحراء المغربية رغم محاولات الشيطنة والتشكيك وخلق عراقيل أمام مبادرة الحكم الذاتي، حيث كان الهدف هو إضعاف المركز المغربي، لذلك حاولوا اللعب بكل الأوراق، كورقة حقوق الإنسان، وموضوع الحريات، وإقحام اسم المغرب في ملفات غير معني بها، كوثائق بنما و«بيغاسوس» و«قطر غيث»، وأكثر من هذا، لعبوا ورقة القضاء بخصوص الاتفاق الفلاحي والصيد البحري مع أوروبا، كان آخرها قرار محكمة العدل الأوروبية يوم 4 أكتوبر 2024، وهو القرار الذي تم الرد عليه وتفكيكه على المستوى القانوني، وأنه كان مجرد لعبة في الوقت الميت من طرف لجنة كانت على باب التقاعد المهني، وأنه قرار سياسي أكثر منه حقوقي أو قانوني.

وشاءت الأقدار أن وقع المغرب مع الاتحاد الأوروبي الاتفاق الجديد يوم 3 أكتوبر 2025، وهو الاتفاق الذي يرسخ سيادة المغرب على أقاليمه الصحراوية، فأعادوا محاولة خلط الأوراق أمام البرلمان الأوروبي بستراسبوغ، لكن التصويت ليوم 26 نونبر، كان لصالح بنود الاتفاق ومع ترسيخ سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

وليس هذا فحسب، فالمغرب وقع اتفاقات مماثلة مع روسيا والهند وبريطانيا والصين.. كما شهدت مدينة الداخلة تنظيم المنتدى الاقتصادي الفرنسي/المغربي يوم 9 أكتوبر 2025 بمشاركة قوية لفاعلين اقتصاديين، فرنسيين ومغاربة، لفتح آفاق جديدة للاستثمار في الأقاليم الجنوبية.

إذن، كل هذه الأحداث والمحطات تجسد مقولة المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها..

المكسب الآخر، القوي بدلالاته والغني بمعانيه ورسائله، يتعلق باستقبال مدينة مراكش لأشغال الدورة 93 للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (أنتربول) من 24 إلى 27 نونبر، بحضور دولي وازن بين رؤساء شرطة ووزراء وممثلي دول.. وأعتقد أن عقد اجتماعات «الأنتربول» بمراكش ليس بالحدث العادي، بل هو أكثر من محطة قوية لـ«الأنتربول» بالمغرب، الذي قطع أشواطا كبيرة في مجال محاربة الجريمة العابرة للقارات والإرهاب، وهو بهذا راكم تجربة مهمة ورأسمالا قويا مكنه من الإسهام بقوة في تعزيز السلم ومحاربة الجريمة، لذلك، يأتي هذا التنظيم كشهادة اعتراف دولية بقوة أجهزة الأمن المغربي، التي أصبحت رقما صعبا في معادلات الأمن العالمي، في سياقات جيو-استراتيجية معقدة تتسم بتطور رهيب في الجريمة وارتفاع معدلات الجرائم واعتماد الجناة على وسائل التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي..

فعندما توشح «الأنتربول» عبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني وللمراقبة الترابية، بأرفع وسام تقديرا لمجهوداته في محاربة الجريمة العابرة للقارات ومكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الأمني الدولي، فإنها تطلق بذلك رصاصة الرحمة على كل مهندسي حملات التشهير التي تعرض لها المسؤول الأمني الكبير.

المغرب الجديد الذي أعلن عنه ملك البلاد في خطاب 31 أكتوبر 2025، هو مغرب الثقة في مؤسساته الدستورية وأجهزته الأمنية السيادية، وهو مغرب الوحدة الترابية والوطنية.

الحكم الذاتي وضرورة الارتقاء بالنقاش العمومي

عبد الرفيع حمضي

منذ صدور القرار 2797 لمجلس الأمن الدولي، دخلت قضية الصحراء المغربية مرحلة جديدة وفاصلة في مسارها؛ فالعالم بات ينظر إلى المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الإطار الواقعي للحل، وهو ما أكده الخطاب الملكي الأخير حين رسم معالم المرحلة المقبلة، ثم رسخته المقاربة التشاورية التي عُقدت مع الأحزاب السياسية، التي دُعيت إلى تقديم تصوراتها قبل استئناف المفاوضات مع الأطراف الأخرى، ويتضح من هذا التوجه أن المغرب يستعد، بوعي وتدرج، لتفعيل الحكم الذاتي ليس بوصفه نصا قانونيا لاتفاق سياسي فقط، بل باعتباره مشروعا وطنيا كامل الدلالة.

وقد يعتقد البعض أن الحديث منذ الآن عن النخب، وآليات التدبير، وكيفية إدماج الساكنة، حديث مبكر، غير أن التجارب الكبرى تُظهر أن اللحظات المؤسسة تُبنى قبل وقوعها، وأن نجاح التحولات التاريخية يقتضي تهيئة نفسية ومؤسساتية وسياسية تسبق التنفيذ؛ فالانتظار ليس حكمة في مثل هذه المنعطفات، أما التفكير الاستباقي، فهو الشرط الأول لبلوغ الغاية.

في خضم هذه الدينامية، برزت بعض النقاشات الجانبية والهامشية على المستوى الجهوي، والتي رغم أنها لا تمس الاتجاه الوطني العام، لكنها تُظهر الحاجة الملحة إلى ضرورة الارتقاء بالنقاش العمومي؛ فالمغرب اليوم أمام لحظة أكبر من ردود الفعل، وأعمق من الصيحات القبلية، وذلك لأن الحكم الذاتي ليس مجالا للتنازع اللفظي، بل ورشة لبناء مستقبل مشترك، تحتاج إلى هدوء واتساع نظر ونَفَس دولة.

ولا ينبغي أن نغفل أن الأمر يتجاوز مجرد إعادة توزيع الصلاحيات.. إنه إعادة صياغة العلاقة بين ساكنة عاشت في كنف المؤسسات الوطنية، وأسهمت في انتخاب ممثليها وتدبير شؤونها، وبين ساكنة أخرى عاشت في المخيمات، تحمل ذاكرة وتجربة مختلفة، وسيعود من يعود منها للمشاركة في البناء، فالتحدي هنا ليس إداريا صرفا، بل هو ترميم للثقة بين تجربتين، وبناء وعي جديد بالانتماء، يسمح بطيّ صفحة الماضي دون محوها، ويمنح للمستقبل حقه من الأمل والاحترام.

وفي هذا المجال، تبرز بوضوح تجربة ألمانيا الموحدة - مع وجود الفارق - فبعد سقوط جدار برلين، كان على ألمانيا الغربية والشرقية أن تدمجا مجتمعتين؛ فقد عاشتا نصف قرن تحت وضعيتين متعارضين، ومع ذلك، لم تُبن الوحدة لا على الإقصاء ولا الهيمنة، بل على المرافقة وإعادة البناء والاعتراف بالاختلاف دون تضخيمه؛ أعيد تأهيل الشرق، وأعيد بناء الإدارة، وفتحت الأبواب أمام النخب للمشاركة في المؤسسات الموحدة بعد برامج تكوين وتأهيل، وقد أدرك الألمان أن اندماج البشر أسبق من اندماج النصوص، وأن الوحدة تُبنى بالثقة.

إن هذه التجربة تذكرنا بأن المرحلة المقبلة في المغرب ليست توزيعا للأدوار بين من كان هنا ومن كان هناك، بل هي تأسيس لنموذج من المفروض أن تكون فيه المشاركة مشروطة بالأهلية والكفاءة، والانتماء للوطن الكبير لا غير.

وبالتالي، فمن الطبيعي، والحالة هذه، أن تُطور الأحزاب السياسية رؤيتها، فهي ليست مطالبة في هذه الاستشارة بتسطير لائحة طلبات موجهة للدولة فقط، بقدر ما هي مطالبة كذلك بأن تحدد مسؤوليتها؛ كيف ستفتح بنياتها أمام طاقات جديدة؟ كيف ستعيد بناء أدوات التأطير؟ كيف ستصنع ثقة سياسية حقيقية؟ وكيف ستتكيف مع نموذج جهوي جديد يحتاج إلى نخب جديدة ونَفَس سياسي جديد ؟

إن الحكم الذاتي لن يدار بخطاب المقارنات أو الحسابات الصغيرة، بل بمن يملك القدرة على خدمة الساكنة، وبمن يعتبر الجهة فضاءً للعمل المشترك لا مجالا لتنازع الشرعيات، فالسيادة اليوم ليست مجرد حماية للتراب، بل بناء للثقة، كما أن الانتماء ليس ذاكرة فقط، بل مسؤولية مشتركة.

ولعل ما قاله غرامشي يختصر روح اللحظة: «إن كل تنظيم جديد يولد معه أزمة في الوعي»، والوعي الذي نحتاجه اليوم هو الإدراك بأن بلادنا تجتاز مرحلة تتطلب قدرة جماعية على تجاوز الانفعال لبناء مشروع وطني يتّسع لكل من سيشارك فيه بكفاءة ومسؤولية ووعي، وليس بمنطق «أمولا نوبة» على حد تعبير صاحب «دفنا الماضي» في ركنه اليومي «مع الشعب» بجريد «العلم».

الأمومة أقوى قانون وأسمى وطن

نور الدين الرياحي

الفيلم المشهور «الأم»، بالأرمينية Mayrig، من بطولة عمر الشريف وكلوديا كاردينالي، أنتج سنة 1991، وهي قصة حياة وكفاح عائلة أرمينية نجت من الإبادة الجماعية بأعجوبة والتي تعرض لها الأرمن على يد الأتراك في سنة 1915 خلال فترة الخلافة العثمانية وهاجروا إلى فرنسا ليشقوا طريقهم في الحياة وبناء مستقبل ابنهم الوحيد الذي كان أمل كل تلك العائلة الهاربة.

والحقيقة، أن بعض الأفلام يوم كانت السينما في أوج مجدها قبل أن تدخل تفاهات العصر إلى ثقافتها وتحولها إلى صناعة بائسة مبنية على الإغراء والترهات والتفرج على من دب وهب، وكادت بعض الأفلام والقصص العالمية، خاصة التي حازت على جوائز، أن تدخل التاريخ وتصبح مبادئ ومفاتيح في فهم المعضلات الفكرية والاقتصادية، بل حتى السياسية، وقوبلت بنقاشات فكرية أصيلة ومحاولة لفهم الأبعاد، قام بها مفكرون وأدباء من مختلف المشارب.

وتمكنت هوليود، بفضل إمكانياتها المادية وجمال ممثلاتها وأناقة أبطالها وعمق قصصها وحرفية منتجيها ومخرجيها وأعمال نقادها.. أن تفرض ذوقا راقيا في المشاهدة والروعة في التمثيل لدرجة تناسي المشاهد بأن ما يراه هو خيال مصنوع، بل يحسبه واقعا يتأثر به مدة طويلة في حياته الأسرية والاجتماعية.

والصورة اليوم التي تجذب في التواصل الاجتماعي أكثر ما تجذب المقالات من مشاهدات، أضحت وسيلة من وسائل لفت انتباه القارئ إلى الموضوع بعدما كان الموضوع هو الذي ينادي على الصورة ويقدمها.

ورجوعا إلى فيلم «الأم» الذي يذكر بتلك الجرائم التي صورها بصورة، ومن ضمن أبشع صورها، احتجاج أحد الأطباء الأسرى عندما منع العشرات منهم المتبقين من الآلاف الذين ماتوا في الطرقات الصحراوية من شدة العطش والجوع والتعذيب والإبادة الجماعية المؤلمة، التي وقعت منذ حوالي قرن ونيف من الزمن من طرف الأتراك للأرمينيين.

وقام ذلك الطبيب بإشعار قائد الجيش بقدميه، اللتان تقطران دما من شدة المسافات والعذاب، محاولا الاحتجاج، فقال لهم رئيس الحرس التركي في مشهد رهيب: «اذهبوا به لاستبدال حذائه»، وكان فعلا منظرا تقشعر له النفس عندما حولوه إلى بهيمة، وحموا صفائح حديدية حمراء في النار وربطوا بها قدميه كما تربط حوافر الأحصنة قديما وسط صيحات ألم شديدة للممثل الذي أتقن الدور، ولم يستطع بعدها المشي إلا على أكتاف من تبقى من الهياكل البشرية التي صاحبته في طريق الموت شاهدة على قسوة الإنسان لأخيه الإنسان.. ليقيم في فرنسا كآخر من نجا من هذه الرحلة، وفي مارسيليا بالضبط، ليحكي تلك المعاناة لمن سلك سبيل الهرب ونجا من الإبادة على متن بواخر الهروب.

ويلتقي بتلك العائلة المكونة من الزوج عمر الشريف وزوجته كلوديا كاردينال وأختيها آنا وجيان والطفل الصغير آزاد زكرياء، الذي سيصبح أمل ذلك الزوج وتلك النساء الثلاثة الذين اجتمعوا كلهم من أجل توفير دراسة في «كوليج سان هيلير»، ليكون لهم ابن مهندس بعد عشرين سنة، لم يتركوا مهنة ولا وسيلة إلا وقاموا بها لضمان تعليم في المستوى يقي ابنهم الوحيد مكاره عصر لم يعترف إلا بالمال في كل شيء، ووسط حرب عالمية سلبت كل مشاعر الإنسانية من الناس وتركتهم عرضة لنهب بعضهم البعض.

ويحكي الفيلم في ظرف معين كيف نجح الابن ليلة إعلان النتائج في النهاية، وكيف تعطل الهاتف لإخبار أهله، وكيف مكث والده في محطة القطار ينتظر في ليل بارد نزوله من القطار الذي تعطل. لقد أراد الابن فعلا إخبار والديه بالتخرج، لكنه أثناء انتظار دوره في تليفون الحانة، كانت هناك إحدى السيدات الجميلات تهديه نخب النجاح، فوضع كأسه على رقم الهاتف فذاب مداد الرقم واستعصى عليه الاتصال بذويه في تلك الليلة الباردة..

وبمجرد نزوله من محطة القطار قال له والده (عمر الشريف): «لا بأس إذا لم تنجح» ظنا منه أن سبب التأخير هو رسوبه، فأجابه: «نجحت يا أبي»، وخرج كل الحي في مارسيليا يبارك للأرمينيين هذا النجاح الغالي، واختتم الفيلم بتلك الرقصة الجميلة والأم تحتضن الابن المهندس وتكمل معه الرقصة في الشارع أمام أنظار كل من في الحي.

لقد آمن الطفل آزاد زكرياء الصغير الذي أصبح رجلا بتضحيات ثلاث أمهات في الفيلم، بأن الأمومة أوطان صغيرة؛ ففي كل أم وطن نسكنه، نحبه، نفتخر به ونشتاق إليه، ونتمنى رضاه وبسمته وحنانه.

فلا شيء يمكنه أن يمنحنا الحب والعاطفة أكثر من قلب أم ذابت شمعتها لأجلنا، ومكثت غير بعيد في صمت تشتاق إلينا وتحملنا في دمها، تعلمنا وتريد منا أن نكون أحسن من في هذه الأرض، فقوة الأمومة كما صورها الفيلم أقوى قانون خلقته البشرية.

لقد رقصت كلوديا وهي تحتضن ابنها وهو يحتضنها مجسدا قولة فيكتور هوغو: «أحضان الأم مصنوعة من الحنان والأطفال ينامون بسلام فيها».

ومن منا من لم ينم بسلام في حضن أمه ؟

يتبع

هل يلغي الحكم الذاتي الصراع بين المغرب وإسبانيا حول جبل تروبـيك ؟

أعاد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797، بترسيخ الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة وفق الرؤية المغربية، إلى واجهة النقاش موضوع سيادة المغرب على المجال الجوي للصحراء، وأيضا موضوع السيادة على جبل تروبيك الواقع بين جزر الكناري والسواحل الأطلسية المغربية، لما له من أهمية جيو-استراتيجية، وفي نفس الوقت أثار هذا القرار نقاشا ساخنا في الأوساط الإسبانية مخافة فقدان مصادر ثروة مهمة كانت إسبانيا تستغلها منذ احتلالها للمناطق الجنوبية للمغرب في سنة 1884..

الرباط. **جميلة حلبي**

إن إقـرار الحـكم الـذاتـي للأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية، يعتبر تحولا تاريخيا في مسار المنطقة التي كانت تحت الحكم الإسباني منذ سنة 1884 وإلـى سنـة 1975، وبـعـد هـذا التاريخ، بقي المجال الجوي للصحراء تحت السيطرة الإسبانية ويدار من جزر الكناري، وقد بدأ المغرب، منذ مدة، في استغلال مجاله الجوي الصحراوي، خاصة ما يتعلق بالتدريبات العسكرية، في خطوة تهدف إلى استرجاع المجال بكامله، وهـو ما أحيى النقاش بشأن الإطـار الـقـانـونـي والـسـيـاسـي الـذي يحيط بالقضايا البحرية والجوية بين البلدين في الواجهة الأطلسية، بعدما اعتمد مجلس الأمـن القرار رقم 2797 بـخـصـوص الـصـحـراء مـع مـا يـعـنيه ذلـك من فـرض السيادة المغربية على سواحل الأقاليم الصحراوية باعتبارها حـدودا بـحـريـة، وفـي نـفـس الـوقـت احتدم السجال في الأوساط الإسبانية الرافضة لتحسن العلاقات بين المملكة المغربية والإسبانية، واعتراف السلطات الإسبانية بمبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية منذ سنة 2022، ورغـم ذلك ثارت ثائرة الإعلام الإسباني مؤخرا، لأن ترسيخ سيادة المغرب على كامل أقاليمه سيشمل أيضا المجـال الـبـحـري، هذا المجال الذي يشمل أيضا جبل تروبيك الغني بثرواته المعدنية، وهو ما يتخوف الإسبان من فقدانه، حيث تطرقت العديد من التقارير للموضوع مشيرة إلى أن مسألة ترسيم الـحـدود البحرية بين البلدين، لم تصل بعد إلى اتفاق نهائي رغـم الممارسة العملية الطويلة التي اعتمدت نوعا من الفصل الوظيفي بين المياه، دون أن تتحول إلى خط قانوني ملزم للطرفين، وفي هذا الاتجاه، سبق للمغرب أن صادق على القانونين 37-17 و38-17 في سنة 2020، لترسيم المياه الإقليمية ومنطقة الاقتصاد الخالص على امتداد السواحل الأطلسية للمملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية، وهو بذلك لا زال متمسكا باعتماد مبدأ الإنصاف وتطبيق اتفاقيات قانون البحار بشكل كامل، بما في ذلك المناطق المتاخمة لجزر الكناري، بينما تطالب إسبانيا بتطبيق ما يسمى خط المنتصف الآلي، ولا تزال المفاوضات بين الطرفين جارية بهذا الخصوص ولـم يتم الحسم فيه، رغم وجود تقارير تتحدث عن تقدم ملموس نحو التوصل لاتفاق شامل.

فقد ظل جبل تروبيك، منذ عقود، عنصر نزاع تقني بين المغرب وإسبانيا، فالجبل البحري المقابل للسواحل المغربية يكتنز ثروة معدنية نـادرة في أعماقه، تشمل الـكـوبـالـت والـتـيـلـوريـوم، الـلـذيـن من المتوقع أن تصبح لهما أهمية كبيرة مستقبلا، خاصة الكوبالت، لـدوره في صناعة البطاريات والتقنيات النظيفة المرتبطة بالطاقات المتجددة.

وحـسـب مـحـلـلـيـن، اقـتـصـاديـيـن وسياسيين، فـإن جبل تروبيك أصبح محور تنافس استراتيجي بين المغرب وإسبانيا، بسبب الثروات النادرة التي يحتوي عليها، وكذا التوترات القانونية المحيطة بها، فإسبانيا تقول أن الأدلة العلمية تثبت امتداد الجبل الطبيعي لجزر الكناري، وأن أي استغلال للموارد يجب أن يتم بعد موافقة لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة، بينما يتمسك المـغـرب بضم الجبل اعتبارا لقربه من السواحل المغربية ويدخل في نطاق الأقاليم الجنوبية، خاصة بعد اعـتـراف العالم بمغربية الصحراء ودخول المغرب في استغلال مجاله الجوي الصحراوي، ولذلك بقي ملف الـحـدود البحرية، ويشمل جبل تروبيك، بين المغرب وإسبانيا عالقا، ويعتبر من أهـم النقاط الخلافية بين الـبـلـديـن، نـظـرا لـمـا تمثله الـسـواحـل البحرية من أهمية استراتيجية بالنسبة للطرفين، وقد كان الملف ضمن اتفاق المصالحة وعودة العلاقات بين المغرب وإسبانيا، والذي تم في أبريل 2022، وقبل ذلك، كان المغرب، من خلال مجلس الـنـواب، قـد صـادق في يناير 2020 بالإجماع على مشروعي قانون يحددان المساحات البحرية للبلاد، بموجبهما تبسط الدولة ولايتها القانونية على السواحل الممتدة من السعيدية شرقا إلى الكويرة في أقصى الجنوب مرورا بطنجة شمالا، في مسعى إلى تعزيز الموقف السياسي للدولة في مواجهة مطالب جـوارهـا الـجـغـرافـي وصـون المصالح والحقوق السيادية على كافة المجالات البحرية للمملكة، وهي خطوة قانونية عززت كثيرا حل ملف الصحراء على المستوى الدولي، وأكيد أن المغرب بعد ترسيخ الحكم الـذاتـي للأقاليم الجنوبية، سيسرع من دبلوماسيته في هذا الاتجاه كما سبق لوزير الخارجية نـاصـر بـوريـطـة، أن صـرح بـأن

◄1

للنقاش

«المغرب أقدم على هذه الخطوة بهدف ملاءمة التشريعات المغربية والدولية في هذا المجال للنصوص المغربية، التي تعود لسبعينات القرن الماضي، والتي أصبحت متجاوزة، خصوصا بعدما تم استكمال صياغة واعتماد اتفاق الأمم المتحدة في هذا الشأن».

وما يعزز موقف المغرب ويقوي حظوظه لربح هذا الرهان على المستوى القانوني، هو الدينامية التي يعرفها العالم مؤخرا، وخاصة أوروبا، التي تتجه جل بلدانها نحو تصفية المشاكل الحدودية العالقة، خاصة مع مستعمراتها السابقة، وهو ما تؤكده الخطوة التي اتخذتها إسبانيا صيف سنة 2025 برفع السرية عن أرشيفها الخاص بالفترة ما قبل سنة 1980، والذي يدعم الشرعية القانونية للمغرب، حيث تؤكد الوثائق التاريخية التي بحوزة الدولة الإسبانية، سيادته على أقاليمه الجنوبية كاملة.

وتتعلق هذه الوثائق، التي تقدر بالآلاف، بفترة انسحاب إسبانيا من الصحراء المغربية، وهي تشكل نقطة تحول مفصلية في مسار هذا النزاع المفتعل حول قطعة من تراب المملكة المغربية منذ عقود طويلة، وسيتم بموجب هذا القانون الجديد الذي صادقت عليه الحكومة الإسبانية في شهر يوليوز 2025، الكشف عن مضمون وثائق تشمل محاضر سرية، ومراسلات دبلوماسية، وتقييمات سياسية وعسكرية كانت خاضعة للسرية، مما يفتح الباب أمام إعادة قراءة السياق التاريخي والسياسي الذي رافق انسحاب مدريد من الصحراء المغربية، وتنظيم المسيرة الخضراء، وتوقيع «اتفاقية مدريد»، بتاريخ 14 نونبر 1975، والتي نصت من بين ما نصت عليه: «انتقال إدارة الصحراء من إسبانيا للمغرب مقابل حقوق في استغلال للصيد لإسبانيا».. لذلك بقي المجال البحري مفتوحا دون استرجاعه كاملا ودون ترسيمه وفق قانون البحار في ظل التعقيدات التي رافقت خروج إسبانيا من الصحراء المغربية، والتي بقيت ناقصة بعدما تم زرع كيان وهمي جنوب المملكة، سموه «الجمهورية الصحراوية»، حال دون استكمال المغرب لسيادته على كامل ترابه وجوّه وبحره، ومنذ ذلك التاريخ والمغرب يناضل في كل المحافل الدولية من أجل استعادة حقه القانوني والشرعي حتى تأتى ذلك من خلال القرار الأممي رقم 2797، والذي يؤكد سيادة المغرب على كامل أقاليمه الجنوبية في إطار الحكم الذاتي، الذي تقدم به سنة 2007 كحل واقعي وعملي وجاد لطي ملف النزاع المفتعل حول الصحراء.

> اعتراف البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية بمنشأ المنتوجات الزراعية والبحرية القادمة إلى أوروبا من الصحراء، سيكون له دور في دعم قرار المغرب ومطالبه بضم جبل ترويبك ضمن مجاله البحري وفق القوانين الدولية في هذا المجال، حيث تتحدث بعض التقارير عن أن **التحرك المغربي في هذا الباب قائم مع من يعنيهم الأمر منذ مدة، في انتظار الإفراج النهائي عن القانون الذي سيخول للمملكة بسط سيطرتها على جميع مياهها الأطلسية، ومن المنتظر أن يكون لمبادرة الأطلسي دور في هذا القرار.**

وبذلك يبدو أن إسبانيا، من خلال قرار الإفراج عن الأرشيف المتعلق بالصحراء، باتت مقتنعة بأن تحصين علاقاتها مع المغرب كشريك استراتيجي، يتطلب مراجعة مواقفها السابقة التي كانت تتسم بالغموض والضبابية، وبالتالي، فإن ما قد يكشفه الأرشيف الإسباني يجعل المغرب في موقع أكثر قوة لدعم مبادراته السياسية بالأدلة التاريخية الموثقة، وسيكون فرصة تاريخية لتعزيز الشرعية القانونية والسياسية والتاريخية لسيادة المملكة على الصحراء، وهو ما سيسهل أيضا سيادة المغرب على جبل ترويبك، فالحكم الذاتي ليس فقط حلا سياسيا، بل ضمانة استراتيجية للمغرب لحماية منطقة الساحل والصحراء كاملة.

فالمغرب في العهد الجديد، تبنى من أجل حسم ملف القضية الوطنية، خيارا استراتيجيا يعتمد على الدبلوماسية وعلى المعطيات القانونية والتاريخية، وبعد أن انتهى الفصل المتعلق بترسيخ الحكم الذاتي، بقي أن يتم ترسيم الحدود البحرية، ومنها جبل ترويبك، الذي سيكون له الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني، خاصة الطاقات المتجددة، وصناعة البطاريات التي تعتمد على معدن الكوبالت، كما سيكون له دور في العلاقات التجارية، لا سيما مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد قيام هذا الأخير بتجديد الاتفاقية التجارية مع المغرب والتي تشمل جميع المنتوجات القادمة من الصحراء.

وقد كان البرلمان الأوروبي قد أسقط رسميا التعديلات الرامية إلى تغيير صفة منشأ المنتجات القادمة من الأقاليم الجنوبية للمملكة من خلال التزامه بالصيغة المعتمدة من طرف مفوضية الاتحاد الأوروبي، التي تدرج جهتي «العيون الساقية الحمراء» و«الداخلة وادي الذهب»، ضمن العلامات الرسمية المعترف بها داخل المبادلات التجارية التي تربط الطرفين، وذلك بعدما تم التصويت على القرار، شهر نونبر 2025، بـ 359 صوتا، إذ تؤكد هذه النتيجة التقدم الذي أحرزه المغرب في مسار علاقته مع البرلمان الأوروبي في سبيل الاعتراف قانونيا بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية من خلال المعاملات التجارية الدولية، وبذلك «يكون البرلمان الأوروبي قد اختار عدم الانخراط في مبادرات التشويش على العملية السياسية الجارية بخصوص جعل مقترح الحكم الذاتي المغربي أساسا لتسوية سياسية عادلة وقابلة للتنفيذ بخصوص ملف النزاع، فضلا عن عدم الرغبة في إرباك تراكم النقاشات الإيجابية بشأن المسار التجاري مع المغرب، بما يحافظ على استقرار الاتفاقيات ويقطع الطريق أمام أي توظيف سياسي لملفات تقنية مرتبطة بالتبادل التجاري، في وقت تشهد فيه العلاقات المغربية-الأوروبية دينامية متقدمة على مستويات أمن الطاقة، الاستثمارات الخضراء، وسلاسل التوريد المرتبطة بالسوق المشتركة» وفق ما نشره موقع «هسبريس».

فاعتراف البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية بمنشأ المنتوجات الزراعية والبحرية القادمة إلى أوروبا من الصحراء المغربية، سيكون له طبعا دور في دعم قرار المغرب ومطالبه بضم جبل ترويبك ضمن مجاله البحري وفق القوانين الدولية في هذا المجال، حيث تتحدث بعض التقارير عن أن التحرك المغربي في هذا الباب قائم مع من يعنيهم الأمر منذ مدة، في انتظار الإفراج النهائي عن القانون الذي سيخول للمملكة بسط سيطرتها على جميع مياهها الأطلسية كما أقاليمها الجنوبية، ومن المنتظر أن يكون لمبادرة الأطلسي دور في هذا القرار.

وللإشارة، فالمغرب لم يصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلا في عام 2007، وهو العام الذي تقدم فيه بمبادرة الحكم الذاتي، لسببين: الأول يتعلق بالمدة التي استغرقها النقاش حول القانون قبل المصادقة عليه، والسبب الثاني يتعلق بالمناخ السياسي الذي طبع تلك الفترة، التي شهد فيها ملف الصحراء العديد من التطورات بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في سنة 1991.

وعليه، فإن النزاع حول جبل ترويبك ليس مجرد قضية اقتصادية، بل يشمل بعدا سياسيا وجيو-استراتيجيا، إذ تشير بعض التقارير إلى دور محتمل للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الملف، حيث ترى إدارة الرئيس دونالد ترامب أن السيطرة المغربية على جبل ترويبك أسهل سياسيا من سيطرة الاتحاد الأوروبي عبر إسبانيا، وهذه نقطة إيجابية لصالح المغرب.

وحسب نفس التقارير، فإن الحسم في هذا الملف سيؤثر إيجابا على مستقبل الاستثمارات في الطاقة النظيفة، والاستراتيجيات البحرية، والعلاقات بين الرباط ومدريد على مدى السنوات المقبلة، مع إبراز فرصة نادرة للمغرب وإسبانيا لإنجاز اتفاق شامل يحول مساحة النزاع إلى فضاء للتعاون الاقتصادي والاستثماري، وحماية البيئة البحرية وضمان أمن الملاحة والطيران في إطار شراكة أطلسية بعيدة المدى.

EL INDEPENDIENTE

El monte canario de 'Las Abuelas', el tesoro submarino que Marruecos quiere arrebatar a España

Rabat quiere hacerse con Tropic, un monte submarino vinculado a la formación de Canarias y rico en minerales críticos y tierras raras

AtlánticoHoy

El pulso marítimo de Marruecos que pone en juego el futuro estratégico de Canarias

El reino alauí defiende que la equidad debe prevalecer frente a la línea media en la delimitación con Canarias, mientras propone fórmulas de cogestión para el Monte Tropic y una transferencia progresiva del espacio aéreo sahariano

■ الصحف الإسبانية تطرقت لسعي المغرب السيطرة على جبل ترويبك

> يشكل جبل ترويبك محور تنافس استراتيجي بين المغرب وإسبانيا بسبب الثروات النادرة التي يحتوي عليها، وكذا التوترات القانونية المحيطة بها، **فإسبانيا تقول أن أي استغلال للموارد يجب أن يتم بعد موافقة لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة، بينما يتمسك المغرب بضم الجبل اعتبارا لقربه من السواحل المغربية ويدخل في نطاق الأقاليم الجنوبية، لذلك بقي ملف الحدود البحرية، ويشمل جبل ترويبك، بين المغرب وإسبانيا عالقا، ويعتبر من أهم النقاط الخلافية بين البلدين.**

الرباط يا حسرة

الحقوق السياسية «المحرمة» على ذوي الاحتياجات الخاصة

فئات عريضة تعاني من التهميش الانتخابي

أي اعتبار سياسي لذوي الاحتياجات الخاصة الرباطيين في مدينتهم العاصمة السياسية؟ فإذا كان عددهم في المملكة حوالي 3 ملايين، فقد تكون نسبة 10 % منهم مستقرة في الرباط، فهل لهذه الفئة وجود في النسيج الانتخابي؟ وها هي أمامنا 8 مجالس محلية، فكرت الأحزاب في طلب لوائح استثنائية خاصة بالشباب والمرأة لولوج هذه المجالس، ولم تتذكر المعذبين المحتاجين لكل شيء: العناية والرعاية والاعتبار لإنسانيتهم، ومتطلباتهم التي تفوق قدراتهم الصحية والمادية.. فكيف السبيل لتحقيقها وقد استعصت على إخوانهم وأخواتهم المتمتعين بكامل قواهم الصحية ؟

هؤلاء المواطنون، فئة المعاقين، من حقوقهم الدستورية أن يَنتخبوا ويُنتخبوا ضمن قائمة خاصة بهم ممثلين في كل المجالس الجماعية والجهوية والبرلمانية والمهنية، للدفاع عن حقوقهم وتكاد تكون مهملة، ولا أدل على ذلك ما نعاينه من حالات تدمي القلوب في الشارع العام حتى أصبحت مألوفة، مثل أن يستغل بعض المعاقين في التسول، والبعض الآخر بدون عمل، أو بدون سكن.. وهي شؤون اجتماعية من اختصاصات منظمات وجمعيات تتابعها عن كثب.

وإذا كانت هذه هي أحوال المعاقين في العاصمة «يا حسرة»، فكيف هي أمورهم في المدن والقرى؟ ومنها الحقوق السياسية الأكثر تهميشا من الموكول إليهم تأطيرها وتنظيمها ومواكبتها، وهكذا تحرم فئات عريضة من المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة من هذه الحقوق، فكيف للعاصمة أن لا تكون لها أصوات في كافة المجالس المنتخبة تصدح وتعبر عن معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها عدم الاكتراث بمحنهم، في ظل قساوة العيش، من أجل البقاء على قيد الحياة، ولكن بكرامة وعزة نفس والتمتع بالحقوق الدستورية ومنها حق اكتساب «كوطا» 10 % من كل المقاعد الانتخابية إسوة بمن يستفيدون من هذا النوع من الإنصاف السياسي، حتى يفتحوا الأبواب لقضاياهم العالقة.

وهنا نثني على الأندية والجمعيات الرياضية التي آمنت بالقدرات الخارقة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأتاحت لهم الفرصة لتمثيل المملكة في تظاهرات عالمية عادوا منها بميداليات ثمينة، وسجلوا فيها انتصارات تعدت الأهداف الرياضية إلى البعد الأخلاقي والقيم الإنسانية والتحدي ضد الإعاقة، بل وظفوها في إعلاء سمعة الوطن، فكانت الرياضة سباقة إلى الاستفادة من عبقرية المعاقين في مجال هو أصعب المجالات وأعقدها بالنسبة لذوي الاحتياجات، ومع ذلك صاروا أبطالا دوليين.. فهل إبعاد هذه الفئة من السياسة لممارسة حقهم الانتخابي، خوف من بروزهم كأبطال في شأن يشكو من إطفاء شعلة وهاجة كانت تنير سماء الوطن بفضل عقول سياسية ؟

«اليونسكو» و«ناشيونال جيوغرافيك» توقعان على «عالمية الرباط»

جرت العادة في آخر سنة أن تفرج المنظمات الدولية وكبريات المجلات العالمية عن أبحاث دراساتها وتقديرات خبرائها بخصوص التحولات الإيجابية في دول المعمور، وكانت المفاجآت السارة وحتى قبل بداية السنة المقبلة 2026، التي تبدأ فيها الإحاطات بمختلف قرارات التتويج والتكريم والاعتبار الأدبي والثقافي والسياحي، حيث أعلنت منظمة «اليونسكو» رسميا عن تتويج الرباط «عاصمة عالمية للكتاب عن سنة 2026»، كما نشرت المجلة الأمريكية ذائعة الصيت، «ناشيونال جيوغرافيك» في عددها الأخير، اختيارها للرباط من بين أحسن الوجهات العالمية، وعددها 25 وجهة، احتلت عاصمة المملكة المرتبة 5 متقدمة على عواصم ومدن عظمى، ونفتح قوسين لنذكر بقولة المرحوم عبد الملك بن صاحب الصلاة سنة 594 هجرية، عندما حل برباط الفتح وأشار بيده إلى أراضيها وقال: «سيكون في هذا الموضع مدينة عظيمة لملك عظيم».

وما هذه الإحاطات إلا انطلاقة لما ستمطره السنة الموالية الجديدة 2026 من إشادات دولية واعترافات قارية بأحقية «عالمية الرباط» وتميزها عن غيرها من العواصم باحتضان ما تفرق في غيرها من مشاريع لفائدة الإنسانية جمعاء، بصفتها عاصمة روحية لإمارة أمير المؤمنين، ولهذه الإنسانية خصصت أحياء بكاملها لخدمة الصحة وتلقين علومها وتدريب على ممارستها في مركبات شاسعة هي الأعلى على الإطلاق في المغرب، مما سيرفع من عالمية العاصمة في الخدمات الصحية. هذه الوثبة من الوطنية إلى القارية لتعانقها العالمية في ظرف وجيز، كانت الأوراش الملكية زادها وحافزها.

وقد أثارت الرباطيين ملاحظة تبني مصالح الولاية إصلاح وصيانة وطلاء واجهات العمارات المطلة على الطرقات العمومية منذ حوالي 3 سنوات، وسجلوا تأخير نفس الإصلاحات على مقر الولاية إلى اليوم، لتكون الأسبقية للرباطيين وممتلكاتهم وعلى نفقة هذه الولاية، وهذه مجرد ملاحظة اعتبرت تشريفا للمواطنين، ورسالة إلى المنتخبين، الذين يبرمجون سنويا صيانة وإصلاح وطلاء مكاتبهم، وسيارات المصلحة لمجالسهم، وهواتفها ومعداتها، ولم يفكروا يوما في «التبرع» على واجهات مساكن ناخبيهم بإلباسها حلة تليق بالعاصمة العظيمة.

فبعد الإعلان الرسمي «في الوقت الحالي» عن توقيع مرسوم «عالمية الرباط» في «اليونسكو» و«ناشيونال جيوغرافيك» الأمريكية، في انتظار إعلانات أخرى، ماذا أعدت مجالس العاصمة من برامج طيلة سنة 2026 للاحتفاء بهذا التتويج ؟

وكان من الواجب استدعاء هذه المجالس لدورة استثنائية بنقطة واحدة: توجيه الشكر والامتنان للمنظمة الدولية والمجلة الأمريكية على اهتمامهما بالعاصمة الرباط.

أرشيف الرباط

صورة تدخل سنتها الأربعين بالتمام والكمال، وهي لبعض أقطاب الجماعات المغربية المشاركين في مؤتمر المدن العربية المنعقد سنة 1985 بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وهم السادة: محمود عرشان رئيس جماعة تيفلت، ودحمان الدرهم رئيس جماعة طنجة، وممثل المديرية العامة للجماعات المحلية، مولاي أحمد الإدريسي، وممثل جماعة الرباط.

أسرار العاصمة

الخبر رسمي والتنفيذ حر».. هكذا نعلق على خبر: «مجلس وزراء الإعلام العرب يختار الرباط عاصمة للإعلام العربي عن سنة 2026، ويدعو إلى وضع برنامج متكامل للاحتفال بالرباط على صفتها الجديدة وستحملها بعد أيام»؛ فبكل صدق كنا ننتظر - رفقة هذا الإعلان من الإعلام العربي - برنامجا مفصلا لهذا الاحتفال بعدما «كلف» بإرساله للمغرب، حسب بيانه، حتى لا تمضي السنة كلها في التحضيرات والاجتماعات والبحث عن الموارد، كما نأمل أن ينطلق الاحتفال مع انطلاق «الكان» في الرباط.

بعد أيام تحل الذكرى الثانية لوفاة عميد الأدب المغربي، المفكر والأكاديمي المرحوم عباس الجراري، وعندما استقر القرار على تحويل بناية محطة المسافرين بحي يعقوب المنصور، «القامرة»، إلى مركب ثقافي، طالبنا الجهة صاحبة القرار، بتسميته «المركب الثقافي عباس الجراري»، كما طالبنا بتزكية في الموضوع من مجلس الجماعة، ومع انطلاق الأشغال، نذكر بهذا الطلب لإنصاف هرم من أهرام الثقافة العرب وليس المغاربة فقط.

أخيرا، وعلى بعد أيام قليلة من الافتتاح الرسمي لتظاهرة «الكان» بالرباط، اجتمع مجلس الجماعة في دورة استثنائية يوم الأربعاء الماضي لـ«الاستعداد لاحتضان منافسات كأس إفريقيا»، وكنا نلح على عقد هذه الدورة لأهداف بيناها في مقالات سابقة، كما نرجو بعد تلبية هذا الطلب، أن تتلوه ندوة صحفية يعرض فيها المجلس مواد هذا الاستعداد، مع العلم أن المجلس الجماعي يدبر شؤون مدينة هي اليوم «عاصمة للإعلام العربي».

رحم الله محرر تونس، الحبيب بورقيبة، عندما بلغه تأخي العاصمتين الرباط وتونس في مراسيم شعبية كبيرة في قصر بلدية عاصمته، فأمر بتنظيم حفل استقبال لرئيس مجلس جماعة الرباط بالقصر الرئاسي، وما إن تبادلا التحية حتى فاجأ المجاهد الأكبر رئيس الجماعة، بأن يبلغ إلى: «ابني جلالة الملك الحسن الثاني» اشتياقه لـ«رؤية سمو ولي العهد سيدي محمد»، وعند عودة رئيس الجماعة إلى الرباط، رفع الرسالة عبر الطرق الإدارية، وفي نفس الأسبوع تحققت رغبة الحبيب بورقيبة.

حديث العاصمة

هل تقتدي الرباط بإشبيلية وأثينا ؟

بقلم: بوشعيب الإدريسي

من سنة 1986 إلى 1992، نهجت جماعة العاصمة الدبلوماسية، ولأول مرة آنذاك، تجربة جديدة في ربط علاقات أخوية مع عدة عواصم عالمية، ولا نفشي سرا إذا أشرنا إلى أن جلها كانت بناء على أهداف وطنية حققت المتوخى منها، وكان التركيز منصبا على التعاون والتآخي مع الأشقاء الأفارقة في 6 عواصم من بين 15 عاصمة عالمية ومن مختلف القارات، كانت فقط بداية لشق طريق دبلوماسية الشعوب، وقد أتت أكلها في حينه وأثبتت نجاعتها في كل خطواتها، لكن لم يكتب لها الصمود بعد انتخابات خريف 1992 بمجالس جديدة لها سياستها ومخططاتها وبرامجها الحزبية، فطوت صفحة هذه العلاقات وهذا حقها.

وبعد 33 سنة من التخلي وعدم الاهتمام بهذه الدبلوماسية الشعبية التي تحتاج لقواعد خاصة في التواصل وإلى لباقة في التعامل وكثيرا من الجزئيات الضرورية، خارجة عن الرسميات، لأن أهم المصالح والنقط لا تدرس أو تناقش بإيجابية في الاجتماعات الرسمية العلنية، بل في كواليسها.

وها نحن اليوم أمام واقع إفريقيتنا، برزت فيه الرباط في مجالات الثقافة والرياضة والاقتصاد والصحة والصناعة والتعاون، وفي ميادين استراتيجية أخرى مع دول القارة إلا العمل الجماعي الذي دشنته سنة 1986 مع 6 عواصم إفريقية، وكاد هذا العمل أن يكون عاما ليشمل كل البلدان لو استمرت على خطى المجلس المبتكر لسياسة دبلوماسية الشعوب، وإلى يومنا، ومنذ سنوات ونحن نلح على تعزيز التواصل مع العواصم الإفريقية ونغتنم أي مناسبة لتجديده، وقد طالبنا بدعوة عُمّد هذه العواصم لمراسيم افتتاح «الكان»، واستدلينا بمبادرة العاصمة اليونانية أثينا، عندما نظمت الألعاب الأولمبية، فوجهت الدعوة إلى الرباط المتوأمة معها لحضور الافتتاح الرسمي، كما ذكرنا بالتفاتة مدينة إشبيلية الإسبانية، وهي الأخرى متوأمة مع الرباط، بدعوة أختها لمشاركتها تدشين ترميم صومعة الخيرالدة في احتفال رسمي.

لكننا، مع الأسف، نلاحظ، ويلاحظ غيرنا، تقهقرا ملحوظا في العمل الدبلوماسي الشعبي، وها هي نهائيات «الكان» ظلت في حدود العاصمة بدلا من استغلالها لإبرازها عالميا، وفي ذلك تأكيد لعالمية الرباط ولمهام مجلس الجماعة، الذي اجتمع أخيرا في دورة استثنائية وعلى بعد أيام قليلة من انطلاق هذه التظاهرة الكبيرة، ربما لـ «يطلب» دعوات لأعضائه لولوج المنصة الرسمية وإلا كيف يبرر هذا التأخير في الاهتمام بتظاهرة قارية تقام في مدينة يسيرها.

شهادات من الرواد

((**حدث** ذات يوم أن جرت توظيفات لبعض الناس كانت على غير ما يرتضيه بعض المعارضين، الذين أوعزوا لـ«بابرغوت» أن يقول ما ينبغي أن يقال حول هذه التعيينات، وهكذا يروي الناس أنه اتخذ عند خاتمة حكايته، دعاء على عكس ما كان يختار زملاؤه الآخرون من «الحلايقية»، الذين يتوسل بعضهم إلى الله مثلا أن «يقويهم على الزمان ويصرف عنهم العدوان»، وفيهم من يدعو بالمغفرة لمن «ابتلى الله من الأخيار بالنساء الأشرار».

لكن «بابرغوت» اختار من تلك الظروف أن يكون دعاؤه على الشكل التالي:

«يا رب صغّر هذه الدنيا حتى يصبح بابرغوت من كبارها»، وكان هذا الدعاء واضحا عند الذين يتتبعون ما يجري في الساحة ممن يعرفون القصد عند «بابرغوت»، الذي بلغت أصداء دعائه إلى من يهمه الأمر، فتعرض لما يتعرض له أصحاب اللسان، ولم يفرج عنه إلا بعد أن التزم بقراءة كتاب «الصمت» لابن أبي الدنيا)) انتهى.

فقرة من محاضرة للأكاديمي المرحوم عبد الهادي التازي، في ندوة لجنة التراث، ألقاها سنة 2005 بمقر أكاديمية المملكة.

المرجع: كتاب «الحكاية الشعبية في التراث المغربي» (الصفحة 105).

الأسبوع الرياضي

سوء التنظيم يسيء لصورة ملاعب الجيل الجديد

رغم أن بناء مجموعة من الملاعب في المغرب بتكلفة باهظة، إلا أن سوء التنظيم الذي يرافق المباريات التي تحتضنها ملاعب الجيل الجديد، يشوش على هذه المعالم الرياضية التي بنيت من الميزانية العامة للدولة، مما يطرح التساؤل: من المسؤول عن هذه المظاهر السلبية التي ترافق المباريات.

وفي هذا الصدد، انتقدت جمعية «جمهور العاصمة»، إدارة نادي الجيش الملكي، بسبب سوء تنظيم مباريات الفريق العسكري، معتبرة أن تنظيم الجماهير يظل من صميم اختصاص إدارة النادي التي تستفيد من مداخيل المباريات، بينما يقع حفظ النظام العام ضمن صلاحيات السلطات المعنية.

كما طالبت الجمعية إدارة النادي، بضرورة إبعاد بعض الأسماء التي لا تتعامل بجدية وتتبنى أساليب «المراوغة» في التسيير، مؤكدة على توفر النادي على طاقات بشرية جديدة قادرة على تقديم الإضافة النوعية إذا ما وُفرت لها بيئة عمل سليمة، مشيرة إلى أن المجهودات التي تبذلها تنبع من عمل تطوعي مدفوع بالغيرة على الفريق، دون أن يكون عملا إلزاميا أو مدفوع الأجر.

وحسب بلاغ لجمعية «جمهور العاصمة»، فإنها تدرس بشكل رسمي خيار تجميد نشاطها التنظيمي داخل الملاعب، محملة إدارة النادي والجهات المختصة المسؤولية الكاملة حول تدبير هذا الجانب، ويأتي هذا القرار احتجاجا على ما وصفته الجمعية بـ«الضغوطات المتراكمة» وسوء التعامل من قبل بعض الأطراف المسؤولة عن التنظيم داخل النادي.

بوانو يدعو إلى وقف انتقادات المنتخب الوطني

دعا عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، إلى وقف الانتقادات الموجهة لمدرب ولاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم، معتبرا أن منطق الإنجازات والانتصارات يفرض تجاوز أي تشويش قبيل انطلاق نهائيات كأس إفريقيا للأمم 2025 التي سيحتضنها المغرب.

وأكد بوانو، في مداخلته بمجلس النواب، أن الإنجاز التاريخي للمنتخب الوطني خلال كأس العالم قطر 2022 لم يقتصر فقط على مهارة اللاعبين وحنكة المدرب وليد الركراكي، بل كان العامل الحاسم هو «التعبئة الشاملة» للجماهير المغربية والإعلام، وكافة المعنيين، مشيرا إلى أن هذا الدعم المعنوي واللوجستي هو ما عزز أداء النخبة الوطنية في ذلك المحفل العالمي.

وأشاد بوانو بالتطور الملحوظ الذي تشهده كرة القدم الوطنية، سواء على مستوى تطوير البنيات التحتية واللوجستية، أو على مستوى إعداد وتأهيل اللاعبين والممارسين والأطر التقنية، كما طالب بمواصلة دعم وتشجيع الفرق الوطنية، خاصة الفرق المرجعية.

وفي الأخير، شدد عبد الله بوانو على أن أي انتقاد في هذه المرحلة الحالية، قد يتحول إلى عامل تشويش على المنتخب في لحظات حرجة تستوجب التوحد والالتفاف خلف العناصر الوطنية استعدادا للاستحقاق القاري.

من له المصلحة في التشويش على أوباجا ؟

عبرت الجامعة الملكية المغربية للريكبي، عن استيائها الشديد مما سمته حملة «الادعاءات الواهية» المتداولة عبر منصات التواصل الاجتماعي، مؤكدة أن هذه الحملة تستهدف النيل من سمعة المؤسسة وتشويه مسار الإصلاح الذي يقوده رئيسها، هشام أوباجا، خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد، أكدت جامعة الريكبي - في بلاغ لها - أن «المعلومات التي يتم الترويج لها لا تمت بصلة لسجلاتها الرسمية ولا تعكس روح الرياضة»، مشددة على أنها هيئة تعمل وفق ضوابط الحكامة والشفافية واحترام المؤسسات، كما رفضت الجامعة «الانجرار وراء الاتهامات المجانية»، معلنة عن المضي قدما في مشروع الإصلاح والتطوير..

كما راسلت الجامعة الملكية المغربية للريكبي الجهات المختصة، من أجل فتح تحقيق فوري في الموضوع، في إطار المساطر القانونية المعمول بها، وذلك حماية للمصلحة العليا للرياضة الوطنية وتحصينا لمبدأ سيادة القانون، كما أكدت الجامعة ثقتها الكاملة في المؤسسة القضائية لإنهاء محاولات التشويش.

ودعت الجامعة، في ختام بلاغها، وسائل الإعلام والجمهور، المصادر الرسمية إلى ضرورة الاعتماد على الاستقاء الأخبار، مجددة بمقاربة مبنية على الشفافية والمسؤولية لمواصلة مسار النهوض بالريكبي المغربي رغم محاولات العرقلة التي تستهدف إدارة أوباجا.

الفشل يعصف بـ«سونارجيس» في تدبير المنشآت الرياضية

تستعد العاصمة الاقتصادية لفتح فصل جديد في تدبير الشأن الرياضي، بعدما طلب والي جهة الدار البيضاء سطات، من رئيسة المجلس الجماعي، إدراج نقطة تتعلق بإحداث شركة جهوية جديدة تحت اسم «CASAREGIONSPORT» ضمن جدول أعمال الدورة الاستثنائية للمجلس.

وتأتي هذه الخطوة على خلفية الجدل والانتقادات التي طالت أداء الشركات السابقة في إدارة وصيانة المرافق الرياضية الكبرى، لتتولى الشركة المرتقبة مهام تدبير واستغلال وصيانة وتثمين هذه المنشآت، بهدف توفير نموذج خدماتي حديث، وتحسين جودة التدبير بما يتوافق مع طموحات الجهة في تطوير بنيتها الرياضية.

مطالب بحماية المشجعين من السوق السوداء في «الكان»

مع بدء العد العكسي لانطلاق نهائيات كأس إفريقيا للأمم «المغرب 2025»، تتصاعد المخاوف من انتشار عمليات النصب والاحتيال المتعلقة ببيع التذاكر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد حذرت جمعيات حماية المستهلك وخبراء مختصون في المجال الرقمي، المشجعين من الوقوع ضحية «فخاخ النصب»، التي تعرض تذاكر وهمية بأثمنة باهظة، الأمر الذي قد يحرم الجماهير من الولوج إلى الملاعب وحضور المنافسات القارية.

الكراطي المغربي ينتعش

أحرز البطل المغربي سعيد أوبايا، مؤخرا، بالعاصمة المصرية القاهرة، الميدالية الفضية في بطولة العالم للكراطي، وذلك في فئة «الكوميتيه» (القتال الفردي) لوزن أقل من 67 كيلوغراما، وجاء تتويج أوبايا، الذي واجه في المباراة النهائية اللاعب الأردني غيث عفيف، بعد أداء متميز أكد به مستواه الاستثنائي، ليضيف إنجازا جديدا لسجله الرياضي الحافل، الذي يضم الميدالية الذهبية التي حققها في نفس الفئة خلال الدورة الثانية عشر للألعاب العالمية في الصين شهر غشت الماضي.

تحليل إخباري

بن كيران والهمة

صـراع جـديد **بطـعم قـديم**

من يتحرك خلف ستار انتخابات 2026 ؟

منذ سنوات لم يصدر عن فؤاد عالي الهمة أي تصريح في السياسة(..)، بل إن واجب التحفظ الذي يطوق مهمته ككبير مستشاري الملك محمد السادس، يمنع عليه الكلام(..)، ومع ذلك فقد أصر واحد من خصومه السياسيين على ذكر اسمه في سياق حديث انتخابي(..)، ويتعلق الأمر برئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران، الذي قال يوم الأحد الماضي، خلال لقاء تواصلي مع الهيئات المجالية بجهة الشرق: «لعل الهمة حاليا يدير السياسة من وراء حجاب.. الله أعلم.. إيلا وقرنا مزيان وإذا عاد للسياسة من جديد، سيجدنا في مواجهته».

إعداد: **سعـيد الريحاني**

حديث بن كيران عن الهمة يطرح عدة تساؤلات.. هل يعلم بن كيران شيئا عن تحركات مفترضة للهمة؟ ولماذا أصر على إطلاق حديث من هذا النوع في سياق يتسم بارتفاع حمى التنافس استعدادا لموعد الانتخابات؟ خاصة وأن رئيس الحكومة السابق غلف حديثه عن الهمة بالصراع القديم بين حزبه وبين هذا الرجل حول المرجعية الفكرية، بل إنه استحضر أيضا فترة الربيع العربي قائلا: «إن موجة الربيع العربي شكلت لحظة حاسمة كشفت أن المغاربة اختاروا حزب العدالة والتنمية خلافا لما كان يُروَّج».. كما لم يترك بن كيران المناسبة تمر دون أن يعود لمهاجمة «حركة لكل الديمقراطيين» التي أسسها الهمة، حيث قال إنها «جمعت الجميع ضد العدالة والتنمية.. جمعوا كلشي باش يحاربونا».. ولم يقف الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عند هذا الحد، بل إنه رجع للحديث عن مرحلة الجماعة الإسلامية سنة 1981، وقال أيضا: «إن الإسلام حين يُؤخذ بروح التعقل والاعتدال، يظل أفضل ما يوجد بين الأديان والنظريات.. وهذا الفهم ضروري على المستويين الفردي والأسري.. احنا ماشي من داعش ولا النصرة ولا الخوارج ولا الشيعة.. نحن تيار معتدل من أهل السنة والجماعة، واقعي وعملي».. هكذا تحدث بن كيران.

اللقاء لم يمر دون إطلاق بن كيران لنكتة لا علاقة لها بالتنظيمات الشبيهة بتنظيم حزبه، عندما تحدث عن تكليف عبد العزيز الرباح بالرد على الهمة في التلفزيون، لكنه كان ردا باردا، حسب قوله(..)، مثل رد «صاحبة قنينة النبيذ على الشرطي».

وكان بن كيران قد حاول التخفيف من وقع كلماته، بقوله: «المشكل بيني وبين الهمة كله في مصلحة الملكية والبلاد»،

تحليل إخباري

ولكن لماذا يطرح اسم الرجل أصلا؟ فأقل ما يمكن أن يحدث في هذه الحالة، هو استدعاء ذهني لمرحلة الصراع الطاحن بين الرجل وآلاف المقالات الصحفية التي كانت تكشف جوانبا من الصراع الخفي والظاهر بينهما، حيث ((يرى متتبعون أن توتر العلاقة بين بن كيران والهمة ليست جديدة، بل إنها بدأت منذ تعيين هذا الأخير وزيرا منتدبا لدى وزير الداخلية، وتزامن ذلك مع الأحداث الإرهابية التي ضربت مدينة الدار البيضاء عام 2003، والتي حمل حزب العدالة والتنمية المسؤولية المعنوية فيها من قبل أحزاب، وجمعيات تخالفه المرجعية.. وتولى فؤاد عالي الهمة مهمة الضغط على قيادة حزب العدالة والتنمية من أجل عدم تغطية أغلب الدوائر الانتخابية في الانتخابات الجماعية لعام 2003، ورغم انحناء «البيجيدي» للعاصفة وقبوله بالأمر الواقع، إلا أن بن كيران ظل يستثمر الواقعة في شن هجوماته على الهمة.. وحتى بعد صدور البلاغ الملكي لإعفاء الهمة من مهمة الوزير المنتدب في الداخلية.. ظل عبد الإله بن كيران في مواجهة دائمة مع الهمة، ورأى فيه مناضلو العدالة والتنمية نموذج القائد الذي يقف في وجه رمز السلطوية، خصوصا حينما انبرى للرد على هجومه في أول مقابلة له مع القناة الثانية بعد انتخابات 2007، إلى أن تم انتخابه أمينا عاما للحزب عام 2008 ويبدأ مرحلة جديدة في مواجهة الهمة)) (المصدر: موقع اليوم 24 / يونيو 2017).

استحضار بن كيران لاسم الهمة رافقه أيضا استحضاره لاسم إلياس العماري في خرجاته الإعلامية الأخيرة(..)، وقد كان العماري واجهة للصراع مع الإسلاميين في وقت من الأوقات، بل إنه كان الأشرس(..)، وكاد بن كيران أن يسقط من رئاسة الحكومة، رغم التكليف الملكي.. لولا الدور الذي لعبه الأمين العام لحزب الاستقلال، آنذاك، حميد شباط، في وقت من الأوقات، قبل أن يقع ما وقع له(..)، ولا زال المواطنون يتذكرون التصريحات الخطيرة التي كان يطلقها كل من بن كيران والعماري تجاه بعضهما البعض؛ فالأول كان يتهمه بالتحكم، فيما الثاني (العماري) كان يتهم بن كيران بـ«محاولة إقامة إمارة إسلامية يكون فيها أميرا».. وهو الصراع الذي كان يشكل مادة خصبة لعدة مواقع بما فيها المواقع الدولية(..).

إن ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول خروج بن كيران لمهاجمة الهمة، رغم وضعه كمستشار ملكي، هو أن هذه الخرجة جاءت بعد أيام فقط من تنظيم جلسة داخل القصر الملكي، جمعت زعماء الأحزاب الممثلة في البرلمان، حول مشروع الحكم الذاتي الذي سيقدم المغرب تفاصيله في الأمم المتحدة، وهو الاجتماع الذي ترأسه المستشارون الملكيون، فؤاد عالي الهمة والطيب الفاسي الفهري وعمر عزيمان..

إن الحديث عن الهمة في هذا التوقيت بالذات، لا بد أن تتشابك فيه عدة خيوط؛ فالرجل يقف وراء مبادرة الحكم الذاتي التي حازت شرعية دولية، وهو الرجل الذي امتلك رؤية سابقة لأوانها حتى أنه دفع حزب الأصالة والمعاصرة في وقت من الأوقات، عندما كان يمارس السياسة، إلى تقديم مقترح لتسمية الأقاليم الجنوبية بـ«جهة الصحراء الغربية»؛ فحزب الأصالة والمعاصرة على سبيل المثال، هو ((الحزب الوحيد الذي اقترح تسمية الأقاليم الجنوبية بـ«الصحراء الغربية»، وذلك خلال ندوة صحفية عقدت ببيت الدكتور الشيخ بيد الله، عندما كان أمينا عاما لحزب الأصالة والمعاصرة، وقد كان فؤاد عالي الهمة وقتها عضوا في المكتب السياسي، شهر غشت 2010، حيث دافع كل من بيد الله، وعضوي المكتب السياسي وقتها، صلاح الوديع وحميد نرجس، خال العضو المؤسس الهمة(..)، عن المقترح الذي يسمي المنطقة التي تشمل كلا من العيون والسمارة ووادي الذهب وأوسرد

إلياس العماري في اجتماع حزبي سابق

استحضار بن كيران لاسم الهمة رافقه أيضا استحضاره لاسم إلياس العماري في خرجاته الإعلامية الأخيرة(..)، وقد كان العماري واجهة للصراع مع الإسلاميين في وقت من الأوقات، بل إنه كان الأشرس(..)، وكاد بن كيران أن يسقط من رئاسة الحكومة، رغم التكليف الملكي..

إن الحديث عن الهمة في هذا التوقيت بالذات، لا بد أن تتشابك فيه عدة خيوط؛ **فالرجل يقف وراء مبادرة الحكم الذاتي التي حازت شرعية دولية، وهو الرجل الذي امتلك رؤية سابقة لأوانها حتى أنه دفع حزب الأصالة والمعاصرة في وقت من الأوقات، عندما كان يمارس السياسة، إلى تقديم مقترح لتسمية الأقاليم الجنوبية بـ«جهة الصحراء الغربية».**

تحليل إخباري

وبوجدور، بـ«الصحراء الغربية».. لتكتب الصحافة، بعد تناول وجبة العشاء في بيت الشيخ بيد الله: إن تصور الحزب للجهوية يشمل إمكانية تسمية هذه الجهة بحسب إقليمها، أي جهة الساقية الحمراء وادي الذهب، إلا أن الثلاثي محمد الشيخ بيد الله، الأمين العام للحزب، وعضوي المكتب التنفيذي، حميد نرجس وصلاح الوديع، كانوا أكثر ميلا للدفاع عن التسمية الأولى: الصحراء الغربية، وقتها لم يكن هذا المصطلح متداولا في الإعلام الوطني بشكل كبير، ووصلت جرأة حزب الأصالة والمعاصرة إلى حد اعتبار مجموعة من الجماعات المحلية في الصحراء، جماعات ينبغي إلغاؤها في إطار تقطيع إداري جديد، وهي: جماعة العركوب، وجماعة أمليلي، وجماعة بئر أنزران، وجماعة كليبات الفولة، وجماعة أم دريكة، وجماعة ميجك، وبلدية الكويرة، وجماعة أوسرد، وبئر كندوز، وجماعة اغوينيت، وجماعة تيشلة وجماعة تيفاريتي.. وأوضح حميد نرجس (ابتعد عن الحزب حاليا)، أن إعمال مقترح حزب الأصالة والمعاصرة يتطلب إفراد مقتضيات دستورية خاصة بجهة الصحراء، مع الإحالة على قانون تنظيمي خاص بالجهة يمكن أن يتم تطوير بنوده في حالة الاتفاق السياسي على المبادرة المغربية للحكم الذاتي، ويشمل القانون التنظيمي لجهة الصحراء، حسب نرجس، اسم الجهة وعلاقتها بممثل الدولة والموارد المالية الخاضعة لتصرفه، وقواعد الوصاية، كما دعا إلى ضرورة تمكين الصحراء من تمثيلية استثنائية بغرفتي البرلمان لا تراعي فقط محدد الساكنة، بل أيضا معيار المساحة الجغرافية التي تشكل قرابة 37 في المائة من مجموع مساحة البلاد، وتخويل الجهة مجموعة من الصلاحيات، من بينها: التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي، وتشجيع الاستثمارات، والتجارة والسياحة، والصناعة والبنيات التحتية والمنشآت المائية، والكهرباء، والأشغال العمومية، والنقل، والسكن، والتربية، والصحة، والتشغيل والرياضة، مع مراعاة الانسجام مع المخططات الوطنية القطاعية.. وفي الوقت الذي انصبت فيه جل الأسئلة على استعمال مصطلح جهة «الصحراء الغربية» في مقترح الأصالة والمعاصرة، تدخل بيد الله ليوضح أن استعماله سيكون فكرة متقدمة قائلا إنها «صحراؤنا الغربية»)) (المصدر: الأسبوع الصحفي عدد 14 نونبر 2025).

فؤاد عالي الهمة، والحكم الذاتي، والأصالة والمعاصرة.. كلها خلطة تجعل الهمة حاضرا في الساحة الوطنية، لكن استحضار اسمه في سياق انتخابي سياسي هو ما يطرح المشكلة، لذلك انبرت بعض الأقلام للدفاع عن الهمة، وبالمناسبة، فإن الصحفيين الذين يدافعون عن المؤسسات أو المستشارين الملكيين، محسوبون على رؤوس الأصابع، شأنهم شأن الصحفيين الذين يدافعون عن المؤسسات، لتكون واحدة من الخرجات القليلة التي دافعت عن الهمة هو مقال وصف أصحابه المستشار الملكي كما يلي: ((الرجل الصامت الصامد فؤاد عالي الهمة يهزم مناورات الكولسة، وفسر أصحاب المقال كلامهم بقولهم: عرفت الساحة الإعلامية مؤخرا موجة من الهجمات التي استهدفت السيد فؤاد عالي الهمة، بعد أن هيئت له العديد من الافتراءات بغرض تجييش المواطنين ضده، وذلك باستعمال بعض المواقع المعروفة بخطاباتها المغرضة المجانية، في محاولة للنيل من سمعته واستغلال موقعه كمستشار ملكي، لخلق انطباعات خاطئة لدى الرأي العام، وهي حملات لا تستند إلى معطيات موثوقة، بل إلى تأويلات وأحكام جاهزة تُستثمر لأغراض لا علاقة لها بالنقد البناء، بل تحمل الضغينة عليه وعبره لرموز الدولة وسيادتها..

من يعرف المسار المهني والسياسي لفؤاد عالي الهمة، يدرك جيداً أن قربه من مركز القرار لم يكن بابا للنفوذ أو لتكديس الامتيازات، بل كان حافزا لمزيد من الانضباط والنزاهة والمسؤولية؛ فعلى مدى سنوات اشتغاله في مواقع مختلفة داخل الدولة، لم يُسجّل عليه - حسب ما هو ظاهر للرأي العام - أي انحراف مرتبط بالفساد أو استغلال السلطة، على عكس العديد من السياسيين أو التكنوقراط، الذين تورط بعضهم في ممارسات مثيرة للجدل رغم أنهم لا يملكون نصف مستوى المسؤولية أو التأثير الذي بلغه هو، لذلك يبدو أن الحملات التي تُشن ضده لا تستهدف شخصه بقدر ما تستهدف رمزية موقعه وثقة المؤسسة فيه)) (المصدر: موقع «كاب 24»).

إن استحضار اسم المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة في هذا السياق الزمني المتسم بالصراع الانتخابي، يؤكد وجود أمر ما، لا سبيل للتحقق منه حتى إشعار آخر(..)، ولن يكون الإشعار بعيدا عن انتخابات 2026، التي ستعرف لا محالة سقوط عزيز أخنوش، رغم أن هناك من أقنعه بالبقاء، ووجدها هو فكرة قابلة للتحقق(..).

اجتماع المستشارين الملكيين مع زعماء الأحزاب الممثلة في البرلمان لمناقشة الحكم الذاتي

إن استحضار اسم المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة في هذا السياق الزمني المتسم بالصراع الانتخابي، يؤكد وجود أمر ما، لا سبيل للتحقق منه حتى إشعار آخر(..)، ولن يكون الإشعار بعيدا عن انتخابات 2026، **التي ستعرف لا محالة سقوط عزيز أخنوش**، رغم أن هناك من أقنعه بالبقاء، ووجدها هو فكرة قابلة للتحقق(..).

تقرير

هل تستطيع الداخلية **تطويق الظاهرة** وضبط التمويل الانتخابي ؟

مخاطر استعمال المال السياسي في الانتخابات

مع تمرير القوانين المتعلقة بالانتخابات المقبلة 2026، يطرح نقاش سياسي وفكري حول طبيعة النظام الانتخابي المغربي، والتي تتحكم في هندسة الدولة بكل أجهزتها لضبط التعددية السياسية والأحزاب، وعدم السماح بظهور حزب أغلبي يتحكم في المشهد السياسي ويكون في مواجهة مع الدولة في تدبير السياسات العامة للبلاد، مثل فترة التناوب التي قادها الراحل عبد الرحمان اليوسفي.

الرباط الأسبوع

كشفت دراسة حديثة عن مجموعة من الملاحظات والاختلالات البنيوية في النظام الانتخابي المغربي، مقارنة مع الأنظمة الانتخابية الديمقراطية الأوروبية، والتي تفرز حزبا أو ثلاثة أحزاب تكتسح المشهد السياسي، عوض أحزاب ضعيفة خاضعة للتحكم وأساليب انتخابية مقيدة تضع الأحزاب ومرشحيها تحت تأثير عوامل انتخابية، مثل «القاسم الانتخابي»، و«المال السياسي» الذي لم يعد مجرد وسيلة للتأثير، بل عنصرا محددا في هندسة السلطة وتوزيعها.

وحسب الدراسة التي أنجزت بعنوان: «تحليل نقدي لمقترحات أحزاب المعارضة حول إصلاح المنظومة الانتخابية المغربية، في أفق الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026»، نشرتها المجلة العربية للنشر العلمي، فإن المراقبة الانتخابية في المغرب لم تتحول بعد إلى ممارسة سيادية مكتملة كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية الراسخة، لكنها تسير في اتجاه بناء سيادة قانونية ناعمة تزاوج بين البطء المؤسسي والشرعية القانونية، فالدولة وهي تخضع ذاتها لآليات المراقبة والمحاسبة، تسعى إلى ترميم شرعيتها الأخلاقية والسياسية دون أن تتخلى عن منطقها المركز في إدارة الحقل الانتخابي، وهي بذلك لا تمارس الديمقراطية المغربية بوصفها محاكاة للنماذج الأوروبية، بل كمسار خاص لإعادة هندسة الشرعية عبر أدوات القانون والثقة العمومية، حيث تظل المراقبة الانتخابية مجالا لتوازن بين السلطة والتمثيل وبين السيادة والمشاركة.

وأكدت الدراسة أن معضلة الفساد الانتخابي تظل تكشف عن أعمق أشكال التناقض داخل الحقل السياسي، فهو لم يعد انحرافا عرضيا، بل بنية لإعادة إنتاج النسق، فالمال العمومي منه والرمزي، أصبح أداة لتقويض التمثيل وتحويل السياسة إلى سوق للمقايضة، ومن هنا فإن النزاهة لم تعد فضيلة أخلاقية فحسب، بل صارت وظيفة مؤسساتية، قابلة للمأسسة والتقنين، فتشديد العقوبات وتجريم الحملات السابقة لأوانها وإخضاع اللوائح لمنظومة الرقمنة، ليست إجراءات ردعية، وإنما محاولات لإعادة بناء الثقة، لتحويل الأخلاق إلى هندسة قانونية تؤطر الضمير العمومي.

وسجلت الدراسة أن التمويل الانتخابي كاختبار حاسم لهذا المسار، يتجاوز مجرد المحاسبة إلى فلسفة العدالة الانتخابية ذاتها، فتنظيم سقف الإنفاق وضبط التمويل الرقمي، يعني إعادة تعريف العلاقة بين المال والسيادة، بين السوق والمجال العمومي، فالمال في النظام السياسي الحديث ليس وسيلة لاقتناء الخطاب، بل أداة لتوزيع السلطة. وعليه فإن المراقبة المالية تتحول إلى ممارسة للعدالة، وتغدو الشفافية الاقتصادية شرطا للشرعية السياسية، حيث أثبتت التجارب المقارنة في فرنسا وألمانيا وإسبانيا.. أن ضبط التمويل يشكل أساس الثقة العمومية، لأنه يفصل بين منطق السوق ومنطق الشرعية.

وقد كشفت انتخابات شتنبر 2021، عن هشاشة هذا التوازن بين الإرادة الشعبية والإرادة المؤسسية، إذ لم تكن الاختلالات التي رصدتها المذكرات الحزبية والمعارضة، من استعمال المال السياسي وشراء الأصوات إلى تدخل بعض أعوان السلطة ومنع المراقبين، مجرد وقائع معزولة، بل شواهد على ما يمكن نعته بـ«الفساد البنيوي للتمثيل»، حيث تمارس السيطرة من داخل القانون لا من خارجه، ويتحول النص التشريعي إلى حقل لإعادة إنتاج التراتبية بدل تقويضها. هنا تظهر المراقبة كسلطة رمزية تمارس باسم الشرعية، وتعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع في شكلها الأكثر انضباطا ونعومة.

وترى الدراسة أن المقترحات الحزبية لم تكن مجرد دعوات إلى تحسين الإجراء، وإنما محاولات جريئة لإعادة هندسة الحقل الانتخابي وتوزيع السلطة داخله، فالمناداة بتوسيع تركيبة هيئات الإشراف وتعددية أعضائها، ليست تفصيلا تنظيميا، بل إعلانا عن إرادة لتفكيك احتكار الدولة للرقابة وتحويلها إلى مسؤولية مشتركة، أي رقابة المجتمع على ذاته داخل مؤسساته. إنها لحظة تنبثق فيها الدولة من وعيها المؤسسي لتراقب نفسها، لا بدافع الخوف، بل بحثا عن مشروعية جديدة قوامها الثقة والولاء، مضيفة أن الشفافية في هذا السياق ليست مجرد مبدأ إداري، بل تكنولوجيا رمزية لإنتاج الثقة، في حين أن الأحزاب عندما تطالب بتمكين ممثليها من حضور عمليات الفرز وتسلم المحاضر فورا، فإنها لا تطالب بتيسير إجرائي، بل بحقها في المساهمة في صناعة الحقيقة الانتخابية، والحقيقة هنا لا تمنح من فوق.. إنها تبنى عبر رؤية ومشاركة وتوثيق وأرشفة، وتغدو مبادرة فيدرالية اليسار، والقاضية بإيداع الأرشيف الانتخابي لدى مؤسسة «أرشيف المغرب»، فعلا سياسيا مؤسسا، إذ يتحول الأرشيف من سجل إداري صامت إلى ذاكرة جماعية ناطقة من وثيقة قانونية إلى رمز للثقة العمومية.

وقالت نفس الدراسة أن القاسم الانتخابي لم يعد مجرد تقنية حسابية لتوزيع المقاعد، بل تحول إلى بنية رمزية تمارس من خلالها الدولة فعلها السيادي بلغة الأرقام.. فقد أصبح التعبير الرياضي الأكثر تجريدا عن إرادة السلطة في إخضاع الميكانيزمات الديمقراطية لمنطقها الخاص، وهو منطق الضبط والحذر والاحتواء، مبرزة أن الانتقال سنة 2021 من قاعدة الأصوات الصحيحة إلى قاعدة المسجلين، لا يمكن قراءته كتحول تشريعي محض، بل كانزياح إبستيمولوجي في فلسفة الاقتراع، حيث لم يعد التصويت فعلا تأسيسيا للشرعية، بل تحول لآلية إدارية لتوزيع المشاركة، بما يكرس ما يمكن تسميته بـ«العقل الأداتي للدولة الانتخابية»، ذلك أن القاسم الانتخابي، وفق نفس الدراسة، هو صورة مصغرة للعقل السياسي للدولة المغربية، الذي يسعى إلى تشييد الحقل السياسي كفضاء مضبوط الإحداثيات، لا يقبل الانفلات أو الفائض، فهو بمثابة ميثاق غير مكتوب يعيد هندسة المجال التمثيلي وفق مقاربة تجعل التعددية ممكنة، دون أن تجعلها بالضرورة فاعلة؛ ففي بنية هذا النظام لا تقاس الديمقراطية بمدى تنافسها، بل بمدى استيعابها، إذ يتحول القاسم الانتخابي إلى مؤسسة للحياد السلطوي، أي إلى جهاز ينظم الانقسام السياسي، يمكن اعتباره رد فعل مؤسساتي على ما سمي بـ«خطر الأغلبية»، أي احتمال أن تفرز صناديق الاقتراع كتلة سياسية متجانسة قادرة على خلخلة توازن النسق القائم، لأن ما يخيف الدولة في هذه الحالة ليس الصراع السياسي في حد ذاته، بل الحسم الناتج عنه، لأن الحسم يهدد مركزية الدولة بوصفها الضامن الوحيد لتوازن القوى، لذلك أفرغ الاقتراع من طاقته الحاسمة، مشيرة إلى أن القاسم الانتخابي تحول إلى وسيلة أنيقة تمكن الدولة من أن تقول لمواطنيها «صوتوا كما تشاؤون، لكن النتيجة ستبقى متوازنة».. إنها الصيغة المغربية الدقيقة لفن الحكم عبر الضبط، حيث تمارس السيادة بوسائل ديمقراطية، وتدار الديمقراطية بعقل سيادي.

وترى الدراسة أن التعددية السياسية لم تعد نابعة من دينامية المجتمع أو من التفاعل الحر بين القوى الحزبية، بل أضحت نتاجا لهندسة قانونية مسبقة تنتج تعددية متساكنة لا متصارعة، لكونها «تعددية مفرغة من الصراع»، أو «تواصل بلا صدام»، فالبرلمان - في ظل هذا الترتيب - يتحول إلى فضاء لتداول الخطابات بدل أن يكون ساحة لتقاطع الإرادات، وإلى منتدى رمزي لإعادة إنتاج التوازن أكثر مما هو مؤسسة لصناعة القرار، مشيرة إلى أن النتيجة كانت العزوف الانتخابي، الذي يفترض أن يكون مؤشر أزمة ثقة، تحول إلى آلية استقرار، لأن انخفاض نسبة المشاركة يرفع من قيمة القاسم الانتخابي، مما يؤدي إلى تشتت أكبر في النتائج، وبالتالي إلى ترسيخ قاعدة التوازن الحسابي الدائم، موضحة أن تطويع المشاركة الانتخابية لتصبح عنصرا في هندسة الاستقرار لا تهديدا له، تعد مفارقة تختصرها قاعدة السلطة الجديدة: كلما قل التصويت زاد الاستقرار.

وخلصت الدراسة إلى أن معضلة «الفساد الانتخابي» تظل تكشف عن أعمق أشكال التناقض داخل الحقل السياسي، فهو لم يعد انحرافا عرضيا، بل بنية لإعادة إنتاج النسق، فالمال العمومي منه والرمزي، أصبح أداة لتقويض التمثيل وتحويل السياسة إلى سوق للمقايضة.

> **المراقبة الانتخابية في المغرب لم تتحول بعد إلى ممارسة سيادية مكتملة كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية الراسخة**، لكنها تسير في اتجاه بناء سيادة قانونية ناعمة تزاوج بين البطء المؤسسي والشرعية القانونية، **فالدولة وهي تخضع ذاتها لآليات المراقبة والمحاسبة، تسعى إلى ترميم شرعيتها الأخلاقية والسياسية دون أن تتخلى عن منطقها المركز في إدارة الحقل الانتخابي..**

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

عين العودة

مستشار جماعي بعين العودة يفجر «فضحية مدوية» تستدعي فتح تحقيق

لفتيت

الأسبوع

فجر المستشار الجماعي رشيد اللك من جماعة عين العودة، فضيحة مدوية، تتعلق بتخصيص 2 مليار سنتيم من ميزانية الجماعة لإنجاز وإصلاح طريق بالقرب من تجزئة سكنية ومن أرض شاسعة يملكها رئيس الجماعة.

ودعا المستشار المنتمي لحزب الأصالة والمعاصرة، في شريط فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وزارة الداخلية إلى فتح تحقيق في الموضوع وإيفاد لجنة من المفتشية العامة للبحث في شبهة استعمال المال العام لمصالح خاصة وللاغتناء غير المشروع، مشيرا إلى أنه صوت بحسن النية على إصلاح الطريق، لكنه فوجئ بعد توضيحات من قبل زملائه بأن الطريق المرتقب إصلاحها تمر بالقرب من أراضي رئيس المجلس، والتي يسعى إلى تجزئتها إلى بقع أرضية للسكن.

وقال المستشار: «الطريق التي سيتم إصلاحها هي الطريق المؤدية إلى الفضل وتمر عبر تجزئة سكنية وأولاد سليمان، والمؤدية إلى الأطلس. الخبر كارثة لأن المدبر الرئيسي لجماعة عين العودة يتوفر على ثلاث هكتارات لأنه يريد تحويلها مستقبلا إلى تجزئة سكنية بتعاون مع مستثمر يقوم بإنشاء تجزئات هناك، صوتت بحسن النية لكن الناس لهم سوء النية ولهم غرض خاص للرفع من قيمة الأرض التي يملكها المدبر للجماعة وله أرض يريد تجزئتها والرفع من قيمتها، وفي حالة تمرير الطريق، سترتفع قيمة الأرض لتصبح 60 مليونا للبقعة».

واعتبر المستشار الجماعي أن تخصيص ما يزيد عن ملياري سنتيم من قبل رئيس الجماعة، يهدف إلى الرفع من قيمة الأرض، ويدخل ضمن «الإثراء غير المشروع واستغلال السلطة والنفوذ»، مؤكدا أن المسألة تعتبر كارثة في حق السكان من خلال استعمال المال العام لتجويد ملك خاص، مطالبا بفتح تحقيق في القضية وإرسال لجنة للبحث في الموضوع.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

تقليم أغصان الأشجار يعيد الجدل حول حماية الفضاءات الخضراء بتطوان

أثار أسلوب تقليم الأشجار الذي اعتمدته الجماعة الترابية لتطوان خلال الأيام الأخيرة، موجة من الغضب والاستياء وسط نشطاء البيئة وعدد من المتتبعين للشأن المحلي، معتبرين أن الطريقة التي جرى بها التقليم كارثية وغير مهنية، بعدما أقدمت المصالح المعنية على قص جميع الأغصان تقريبا، تاركة أعمدة جرداء بلا روح، تخلو من أي وظيفة بيئية أو جمالية.

وحسب مهتمين بالشأن البيئي، فإن هذا النوع من التقليم الجائر يلحق ضررا بالغا بالصحة الطبيعية للأشجار، ويفقدها قدرتها على النمو السليم، فضلا عن تأثيره السلبي على التوازن البيئي وجودة الهواء داخل المدينة، وشددوا على أن الأشجار تعد عنصرا أساسيا في الفضاءات الخضراء والمجال الحضري، ولا ينبغي التعامل معها كعناصر ثانوية يمكن المساس بها دون دراسة مسبقة أو إشراف خبراء مختصين في المجال.

ويتساءل سكان تطوان عن سبب تغاضي الجهات المسؤولة عن هذه الممارسات التي تجهز على ما تبقى من الأشجار بدل صيانتها وفق المعايير العلمية المعمول بها في هندسة المناظر الطبيعية، وهو ما دفع نشطاء البيئة إلى دعوة الجماعة الترابية لتبني مقاربة مسؤولة تقوم على تخطيط مُحكم لعمليات التقليم، مع احترام دورات النمو والفصول المناسبة، حفاظا على جمالية المدينة وأمنها البيئي.

ولا يقتصر الأمر على التقليم العشوائي فحسب، بل يمتد إلى اعتداء مباشر على عدد من الأشجار داخل الأحياء الشعبية مثل سيدي طلحة، طابولة، وجامع المزواق وغيرها، حيث يعمد بعض الأشخاص إلى قطع الأشجار أو طمس أماكنها للاستيلاء على الأرصفة أو استغلالها بشكل غير قانوني، في ظل غياب أي تدخل صارم من الجهات المعنية.

ويطالب النشطاء بضرورة تفعيل دور الشرطة البيئية، ووضع آليات واضحة لحماية الغطاء النباتي داخل المجال الحضري، مع إطلاق حملات توعوية حول أهمية الأشجار في الحياة اليومية للمواطنين، باعتبارها ثروة بيئية لا تقل قيمة عن باقي البنى التحتية.

الحواجز والسلالم الإسمنتية تعيق تنظيم أحياء الفنيدق

بعد ظهور بوادر الأمل في الأحياء الشعبية بمدينة الفنيدق، عقب شروع مجلس عمالة المضيق-الفنيدق في إخراج بعض مشاريع التهيئة إلى الوجود، وانطلاق أشغال تقوية عدد من الأزقة، خاصة بحي أغطاس، وإنجاز تدخلات تهدف إلى حماية المسالك من الانجرافات وتجمع مياه الأمطار، إلا أن هناك إشكاليات حقيقية، مثل غياب التنسيق المسبق بين الجهات المنفذة والسلطات المحلية أفرزت تناقضات واضحة على الأرض.

فالأشغال الحالية تمت دون دراسة ميدانية دقيقة تراعي المشاكل البنيوية المزمنة داخل هذه الأحياء، وفي مقدمتها احتلال الملك العمومي بشكل فوضوي من طرف بعض السكان، إذ ما تزال العديد من الأزقة تعاني من انتشار الحواجز الإسمنتية التي وضعها بعض الأفراد أمام منازلهم، إضافة إلى السلالم والإضافات العشوائية المبنية فوق الملك العمومي، والتي لا تتوفر على أي ترخيص أو احترام لمعايير السلامة. هذه الفوضى العمرانية حولت الممرات إلى مسالك ضيقة تعيق حركة المواطنين وتعرقل ولوج سيارات الإسعاف والإطفاء، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على سلامة الساكنة.

وتبرز المفارقة في كون مجلس العمالة باشر إصلاح الطرقات دون إزالة هذه العراقيل، الأمر الذي يجعل المشاريع الجديدة فاقدة لنجاعتها منذ البداية، إذ لا يمكن تطوير بنية تحتية سليمة في محيط يظل محتلا بلا حسيب ولا رقيب.

وتصف فعاليات محلية هذا الوضع بأنه «ترقيع انتخابي» لا يلامس أصل الإشكال ولا يعالج أسبابه الحقيقية، خصوصا في ظل غياب إرادة قوية لتحرير الملك العمومي ووضع حد للتصرفات التي شوهت الصورة العمرانية للمنطقة.

مختصرات شمالية

خاضت النقابة الوطنية لمهنيي سيارات الأجرة بإقليم العرائش، إضرابا احتجاجيا بسبب الوضع المتردي للبنية التحتية بالمدينة، خاصة الحفر والتشوهات الطرقية التي تعيق عملهم اليومي، وقد استجابت السلطات لطلب الحوار، حيث عقد اجتماع مع باشا المدينة.

ووفق بيان النقابة، خلص اللقاء إلى اتفاق على بدء إصلاح الحفرة الكبرى بحي السلام، وتشخيص حفرة أخرى بحي الوفاء، إضافة إلى اتخاذ إجراءات تجاه المقاولة المكلفة بأشغال شارع الجيش الملكي تمهيدا لإصلاحه قريبا.

رغم موجة البرد القارس التي تعرفها عدد من الجماعات، خاصة القروية منها بجهة الشمال، لا يزال تأخر أو غياب اللجان المختلطة المكلفة بإيواء المتشردين، يطرح أكثر من سؤال حول دور الجهات المسؤولة في حماية هذه الفئة الهشة.

وإن كانت سلطات إقليم وزان قد بادرت إلى التحرك في هذا الاتجاه، فإن أصواتا أخرى ما تزال تناشد السلطات والجهات المختصة بالتدخل العاجل لتوفير المأوى والحماية لمن لا مأوى لهم، خاصة في هذه الظروف المناخية القاسية.

يثير غياب مراقبة وتتبع رخص التعمير والبناء والإصلاح من طرف الجماعة الترابية لطنجة، نقاشا جديا ومسؤولا حول كيفية استغلال بعض المواطنين لهذه الرخص، مستفيدين من تواطؤ السماسرة العاملين في هذا المجال، مما يسمح لهم بتجاوز ما هو منصوص عليه قانونيا.

فقد تحولت مئات رخص الإصلاح إلى عمليات بناء وإضافة طوابق، ليس في الأحياء الشعبية فحسب، ولكن أيضا داخل تجزئات سكنية مصنفة، وهو ما يطرح أسئلة حقيقية حول مسؤولية المجلس الجماعي والسلطات المعنية في ضبط ومراقبة هذا المجال الحساس.

كواليس جهوية

مراكش

شكاية جديدة حول «مراكش الحاضرة المتجددة».. هل تطيح بمنتخبين كبار ؟

الأسبوع

أعادت شكاية جديدة لفرع الجمعية المغربية لحماية المال العام موجهة لرئاسة النيابة العامة، إلى الواجهة من جديد، قضية البرنامج الملكي «مراكش الحاضرة المتجددة»، الذي رصدت له ميزانية كبيرة بأزيد من 600 مليار سنتيم، وذلك من أجل فتح تحقيق حول «شبهات فساد واختلاس وتبديد للمال العام وغسل الأموال واستغلال النفوذ».

وتفيد الجمعية في شكايتها بأن هناك مشاريع في البرنامج الملكي تتطلب البحث والتحقيق بعدما عرفت اختلالات مالية وقانونية، من أبرزها نافورة ساحة «القزادرية»، «مدينة الفنون والإبداع» التي خصص لها مبلغ 11 مليار سنتيم، ثم مشروع الإرشاد السياحي الخدماتي، الذي تم إغلاقه بعدما صرفت عليه ميزانية كبيرة.

وتتهم الشكاية أسماء وازنة في المدينة الحمراء، بارتكاب اختلالات، من بينهم النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي عن الفترة ما بين 2015 و2021، ومنتخبين آخرين وبعض المقاولين المستفيدين من الصفقات العمومية، مشيرة إلى أن هناك علاقة مصالح بين مسيري الشركات وبعض المنتخبين.

ودعت الجمعية إلى فتح تحقيق شامل حول هذا البرنامج الملكي والاستماع إلى جميع المنتخبين والمسؤولين الذين كانت لهم علاقة بالمشاريع، مشددة على ضرورة توسيع التحقيق ليشمل جميع المشاريع والصفقات في مشروع «مراكش الحاضرة المتجددة».

الرباط

تساؤلات حول معايير انتقاء لائحة المرشحين لرئاسة كلية الآداب بالرباط

الأسبوع

لا زالت النتائج الأولية لانتقاء المرشحين لمنصب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، تثير جدلا كبيرا بين الأساتذة وعلى مستوى جامعة محمد الخامس ككل، بعد توجيه تساؤلات حول معايير تشكيل لجنة الانتقاء وإقصاء أساتذة من الانضمام إليها.

في هذا السياق، تم توجيه العديد من الشكايات إلى رئاسة الجامعة والوزارة الوصية، من قبل بعض الأساتذة، الذين قالوا أن هناك «اختلالات» تعرفها الكلية تتطلب إجراءات ملموسة، من بينها طريقة تكوين لجنة الانتقاء التي أثارت القيل والقال حول احتمال وجود علاقة مهنية أو شخصية بين بعض الأعضاء والمرشحين الذين تم انتقاءهم في اللائحة النهائية، مما يطرح التساؤل حول استقلالية اللجنة.

وحسب مصادر محلية، فإن هناك حظوظا وافرة لأحد المرشحين البارزين في اللائحة النهائية، يقال أن له علاقة معينة مع أحد الأعضاء في اللجنة، بينما تم إقصاء أساتذة لهم خبرة وكفاءة مهنية عالية وشغلوا عدة مناصب كنواب للعميد خلال السنوات الماضية، ولهم تجربة مهمة في تسيير الكلية، مما يطرح تساؤلات حول سبب استبعاد هاته الأسماء التي تتوفر على مؤهلات أكاديمية وإدارية لشغل المنصب.

وتدعو أصوات جامعية رئاسة الجامعة، إلى الكشف عن ملفات ترشيح المرشحين للمنصب، والسير الذاتية والمشاريع المستقبلية، لا سيما في ظل الحديث عن محدودية تجربة بعض الأسماء المرشحة للمنصب، وإحالة الملفات على الوزارة ونشر المعطيات بشفافية ووضوح، وتصحيح مسارات التعيين في المنصب بعيدا عن المحسوبية أو القرابة أو المصلحة الخاصة.

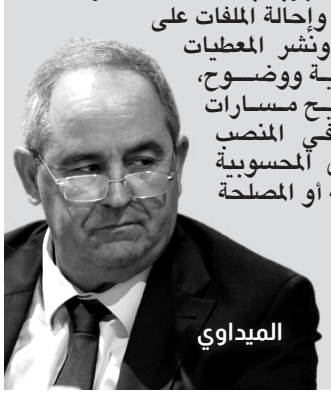
الميداوي

تارودانت

دواوير تقاوم العطش في إقليم تارودانت

الأسبوع

تعيش عدة دواوير في جماعة إداوكماض بإقليم تارودانت، أزمة في المياه الصالحة للشرب منذ أزيد من عامين، نتيجة الجفاف وقلة التساقطات المطرية.

وقد أصبحت دواوير: تسغليت، تكدار، وتمكرت، بدون ماء خلال الفترة الحالية، بعد نضوب البئر الرئيسي الذي كان يزودها بهذه المادة الحيوية، حيث لجأت الجماعة إلى استخدام الصهاريج المتنقلة من أجل توزيع المياه على السكان، ثم تم ربط الدواوير ببئر في منطقة أخرى، لكن هذا الحل يبقى ضعيفا لكون كميات المياه قليلة لا تلبي حاجيات الأسر التي تمتلك رؤوس الماشية والأبقار.

وفي ظل هذه الأوضاع، تقوم الأسر المتضررة بالذهاب لمسافات طويلة إلى دواوير أخرى في جماعات ترابية أخرى، للبحث عن المياه الصالحة للشرب، في انتظار تدخل الجهات الوصية للقيام بالإجراءات اللازمة لتوفير المياه للناس.

القنيطرة

رئيسة جماعة القنيطرة «تغرد خارج السرب»

الأسبوع

انتقدت فعاليات مدنية بالقنيطرة تصريحات رئيسة الجماعة أمينة حروزة، التي تولت منصبها منذ سنة فقط، حول النجاح الذي حققته الجماعة وحزبها على الصعيد المحلي.

وأثارت رئيسة الجماعة غضب نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، الذين انتقدوا سياسة تغطية الشمس بالغربال، والتغاضي عن المشاكل والاختلالات التي تعرفها المدينة، خصوصا الخدمات، متسائلين عن حديث الرئيسة عن «التحول الجذري في المدينة»، في ظل غياب المشاريع الملموسة التي تغير حياة المواطنين.

وحسب بعض النشطاء، فإن مدينة القنيطرة منذ تولي حزب الأحرار قيادة مجلسها الجماعي، تعيش «بلوكاجا» كبيرا، تؤكده المشاريع المتوقفة، الأحياء الهامشية المقصية من التنمية، ضعف الخدمات الحضرية، غياب رؤية تنموية، الارتباك في التدبير المحلي، وبصفة عامة ضعف الإنجازات، وبعض الخلافات بين أغلبية الأعضاء، متسائلين عن الإنجازات التي حققتها الرئيسة ومكتبها منذ توليها منصب الرئاسة.

حروزة

زاكورة

من وراء تعثر مشروع بناء سد «بوتيوس» ؟

الأسبوع

لا زال مشروع بناء سد «بوتيوس» بمنطقة الفايجة بجماعة ترناتة إقليم زاكورة، يعرف تعثرا كبيرا، مما يجعل آمال الساكنة مؤجلة في ظل بطء الأشغال وصعوبة الإنجاز التي تسير بوتيرة سريعة.

والغريب أن طلب فتح الأظرفة المتعلقة بصفقة هذا المشروع، قد تمت منذ مدة، ولا تزال الأمور دون عمل ميداني، مما يطرح تساؤلات عريضة حول أسباب هذا التأخير المستمر في غياب توضيحات من قبل وزارة التجهيز، خاصة وأن المشروع سيحل أزمة عدة جماعات قروية، كل من جماعة ترناتة على مستوى الفايجة، جماعة تمكروت، وجماعة فزواطة، وصولا إلى جماعة محاميد الغزلان، علاوة على المساهمة في تزويد الإقليم بالماء الصالح للشرب.

وقد وجه البرلماني ميمون عميري عن الفريق الاستقلالي، سؤالا في الموضوع إلى الوزير نزار البركة، مطالبا من خلاله بالكشف عن الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة من أجل العمل على تسريع إنجاز سد «بوتيوس».

تازة

مطالب بتوفير سوق نموذجي للباعة المتجولين بتازة

الأسبوع

تعرف مدينة تازة انتشارا كبيرا للباعة المتجولين الذين يلجؤون للتجارة في الشوارع للهروب من جحيم البطالة والعطالة في ظل ضعف الاستثمار وغياب المصانع والشركات في المدينة.

وتعيش هذه الفئة من الشباب والباعة المتجولين ظروفا صعبة في ظل محاربتهم من قبل السلطات المحلية، من خلال المطاردات المتكررة وغياب حل يضمن لهم الاستقرار الاجتماعي والكرامة، في غياب التأطير وأي مبادرة من قبل المجلس الجماعي والعمالة لحل الإشكالية وفق مقاربة اجتماعية.

وتطالب أصوات محلية بمقاربة شمولية من أجل الحفاظ على شوارع المدينة من احتلال الملك العام، مع احترام حقوق الباعة وإحداث أسواق قرب نموذجية ومجهزة وتنظيم هذا النشاط في إطار قانوني يضمن للباعة المتجولين بطاقة مهنية وحماية اجتماعية وضريبية عادلة.

كواليس جهوية

الدار البيضاء

تبادل الاتهامات في الجماعة حول حصول شركة على عقار جماعي

الأسبوع

لا حديث في جماعة الدار البيضاء بين المنتخبين، سواء في الأغلبية أو المعارضة، سوى عن عقار جماعي يقع في مقاطعة عين السبع تم تفويته لإحدى الشركات الخاصة، في ظل الاتهامات المتبادلة بين المعارضة ورئيس لجنة التعمير بالجماعة، الذي ينفي ما يروج.

ويسود خلاف وتبادل للاتهامات بين المنتخبين حول حقيقة تفويت هذا العقار الذي تملكه الجماعة، والسماح للشركة الخاصة بتحفيظه باسمها، الشيء الذي يرفضه أعضاء لجنة التعمير ويعتبرونه اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة فقط تهدف إلى التشويش على عمل اللجنة ورئيسها.

وتبلغ مساحة العقار الذي يدور حوله الجدل، هكتارا واحدا و300 متر مربع، تم تسجيله باسم الجماعة في بداية السنة، لكن تم تسريب شهادة ملكية جديدة باسم الشركة في شهر نونبر المنصرم، مما أثار العديد من التساؤلات وتبادل الاتهامات بين أعضاء مجلس الجماعة، وطرح تساؤلات حول الدوافع القانونية التي جعلت المحافظة العقارية تقوم بتحفيظ العقار باسم الشركة رغم أن الاتفاق يتعلق ربما بالاستغلال المؤقت.

ومن المرتقب أن تتناول دورة مجلس مدينة الدار البيضاء، العديد من الملفات ذات الطبيعة العقارية، المتعلقة بنزع الملكيات من المستغلين، سواء ذوي الحقوق أو من الخواص، خاصة على مستوى مقاطعات الحي الحسني وسيدي بليوط وعين الشق والحي المحمدي، حيث سيتم اعتماد مقررات جديدة تتضمن تعويضات مالية لفائدة الملاك أو المستغلين في إطار نزع الملكية.

أكادير

حلم الطريق السيار تزنيت-أكادير مؤجل إلى الحكومة المقبلة

الأسبوع

يبدو أن مشروع الطريق السيار الرابط بين تزنيت وأكادير، سيكون مصيره الفشل، بسبب التعثر الذي طاله منذ سنوات رغم تشييد الطريق السيار الكبير نحو الداخلة.

ورغم اقتراب العديد من الأحداث الرياضية التي سوف تحتضنها بلادنا، إلا أن وزارة التجهيز ومجلس جهة سوس ماسة عاجزان عن تنفيذ المشروع الذي طال انتظاره منذ سنوات، خاصة بعد إقصاء المشروع حاليا من مشاريع الطرق السيارة التي ستقوم الوزارة الوصية بإنجازها.

وقد تلقى وزير التجهيز نزار البركة انتقادات من قبل برلمانيين في الأغلبية والمعارضة، بسبب غياب مشروع الطريق التي تعتبر شريانا مهما لربط جهة سوس بالمدن الأخرى، في ظل تساؤلات وغموض حول الدراسات والتمويل من قبل الحكومة لإنجاز هذه الطريق الحيوية.

الوزير البركة لم يقدم جدولة زمنية لإنجاز المشروع، ولكنه أشار إلى أن الدراسة سوف تنتهي مع حلول السنة الجديدة، مع تقديم وعود بالقيام بإنجاز الطريق على مسافة 70 كيلومترا، فهل يتم إنجاز الطريق السيار تزنيت-أكادير خلال الولاية الحكومية الحالية، أم ستؤجل إلى الحكومة المقبلة ؟

فاس

مطرح للنفايات في مقاطعة فاس سايس يتحول إلى كارثة بيئية

الأسبوع

يسود تخوف كبير لدى ساكنة مقاطعة فاس سايس، بسبب الخطر البيئي الذي يشكله مطرح للنفايات في شرق المقاطعة، أمام تزايد القلق من تأثير هذه النفايات على الهواء والفرشة المائية والصحة العامة للمواطنين.

ودق فاعلون محليون ناقوس الخطر بسبب تفاقم الوضع وتزايد التلوث، في ظل انتشار الروائح الخانقة في أرجاء الأحياء السكنية القريبة من المطرح العمومي، وفي ظل إحراق النفايات دون التقيد بالمعايير البيئية ودفتر التحملات، مما يزيد من التأثير المباشر على الصحة في غياب الإمكانيات وعدم توفير الوسائل الضرورية لمعالجة النفايات المضرة.

وكشفت فيدرالية اليسار الديمقراطي - في بيان لها - أن تأثيرات المطرح تمتد إلى خطر تسرّب عصارة النفايات نحو طبقات مائية حيوية، مما يتطلب تدخلا عاجلا من قبل الجهات المنتخبة والسلطات الوصية، مبرزة أن استمرار الوضع الحالي يشكل ضررا حقيقيا على البيئة وسلامة الساكنة.

من جهة أخرى، تنتقد فعاليات جمعوية تجاهل منتخبي المدينة للمشكل البيئي الذي يبرز غياب المقاربة التنموية لتحسين حياة السكان، وضعف الخدمات على مستوى مقاطعة سايس، داعية إلى إغلاق المطرح ونقله إلى وجهة أخرى وإعادة النظر في تدبير النفايات.

عين على **الشرق**

إعداد: زجال **بلقاسم**

اتهام مجلس وجدة باستعمال المحاباة في دعم الجمعيات

أثارت قائمة الجمعيات المستفيدة من دعم مجلس جماعة وجدة، خلال مصادقته على ميزانية 2026 في دورة أكتوبر الأخيرة، الجدل بين فاعلي المجتمع المدني، فبمجرد نشر اللوائح على نطاق واسع، لم تتأخر الاتهامات الموجهة إلى الجماعة حول المعايير المعتمدة في توزيع المال العام، مشيرة إلى تحكم منطق «المحاباة» بدلا من الشفافية والكفاءة في تقييم المشاريع.

الجدل الذي رافق لائحة المنعم عليهم بالدعم، كشف عن اتهامات صريحة بتسييس الدعم وجعله في ميزان «الريع السياسي»، ومكافأة بعض الجمعيات على ولائها لألوان سياسية معينة خلال الحملات الانتخابية الماضية، ووفق ما تم تداوله من داخل مجلس جماعة وجدة، فإن عملية تهييئ لوائح الجمعيات، خضعت بشكل كبير لمنطق «إرضاء الخواطر»، متجاوزة الأطر القانونية التي تهدف لمأسسة العملية وتنظيمها.

وفي هذا الصدد، احتجت جمعيات على تلقيها دعما بقيمة رمزية لا تتناسب مع حجم أنشطتها، بينما وصفت جمعيات أخرى إقصاءها الكامل من الدعم بأنه قرار غير مبرر يفتقد إلى الشفافية. هذه الفوضى في التوزيع تضع مسألة حوكمة الدعم العمومي على المحك، لا سيما وأن العملية تخضع لإطار قانوني صارم يفرض توقيع اتفاقيات شراكة وتقديم تقارير محاسباتية دقيقة لأوجه الصرف، وهو ما يفترض أن يحول دون تحويل الدعم إلى أداة للمنافع الخاصة.

وتضع حالة الاحتقان هذه، مجلس جماعة وجدة أمام مسؤولية مباشرة لضمان العدالة والشفافية في استخدام المال العام المخصص لدعم النسيج الجمعوي، وفي ظل هذه الفوضى الاتهامية، يتساءل الرأي العام عن دور السلطة الوصية، وتحديدا الوالي، في التدخل لضبط هذه العملية وتطبيق القانون بصرامة على كل متسلل بدون سند قانوني.

مشاريع تنموية هشة لا تخدم المصلحة العامة في الناظور

أكدت الحالة المتدهورة للمقطع الطرقي R603، الذي يربط بين حاسي بركان ومشرع حمادي، فشل تنفيذ أحد المشاريع التنموية الحيوية في المنطقة، بعدما توقفت بشكل مفاجئ أعمال الترميم والصيانة التي انطلقت العام الماضي لتقوية جوانب الطريق وإصلاح القناطر، لتحيل الطريق إلى شاهد على الإهمال، مما نتج عنه ترك أجزاء واسعة من المحور في وضعية «كارثية»، وفقا لشهادات السائقين والساكنة المحلية، حيث تحولت مواقع الاشتغال الأولية والحفر إلى مصائد محتملة، مما يضع سلامة مستخدمي الطريق تحت تهديد مستمر بسبب الأعمال التي لم تُنجز على الوجه المطلوب، مما يثير تساؤلات حول أولوية المشاريع التنموية وغياب التنسيق الفعال بين الهيئات المعنية، خصوصا وأن الوعود بتحسين هذا الشريان الطرقي كانت قد أثارت تفاؤلا واسعا بين المهنيين والسكان الذين يعتمدون عليه لتأمين تنقلاتهم.

وأدى استمرار ترك هذا المقطع الطرقي في وضع هش، إلى الزيادة من خطورة استخدام الطريق، لا سيما عند مرور الشاحنات ليلا، كما تتفاقم الخطورة عند مدخل مشرع حمادي الذي بات «نقطة سوداء»، نتيجة وجود منعرجات خطيرة تستوجب إزالتها وإعادة تهيئتها بشكل فوري لتتوافق مع المعايير الهندسية الحديثة، خصوصا وأن الضفة المقابلة من النهر تنعم بطريق مهيكل يجسد المستوى الذي كان يجب أن يصل إليه هذا المحور بأكمله.

وفي ظل هذه الوضعية المتأزمة لمشروع تنموي معلق، تتصاعد المطالب بضرورة التدخل لإعادة فتح الورش، واستكمال عمليات تقوية الطريق وتكسيتها وفقا للمواصفات المطلوبة، ليس فقط لضمان حركة مرورية آمنة على هذا المحور الحيوي الذي يربط عددا من الجماعات والمراكز، بل أيضا لوقف مسلسل الإهمال الذي يهدد سلامة المواطنين، ويقوض الثقة في الالتزام بتنفيذ المشاريع التنموية في مواعيدها وبجودة تخدم المصلحة العامة.

كواليس صحراوية

الجزائر تفشل في إقحام الاتحاد الإفريقي في نزاع الصحراء

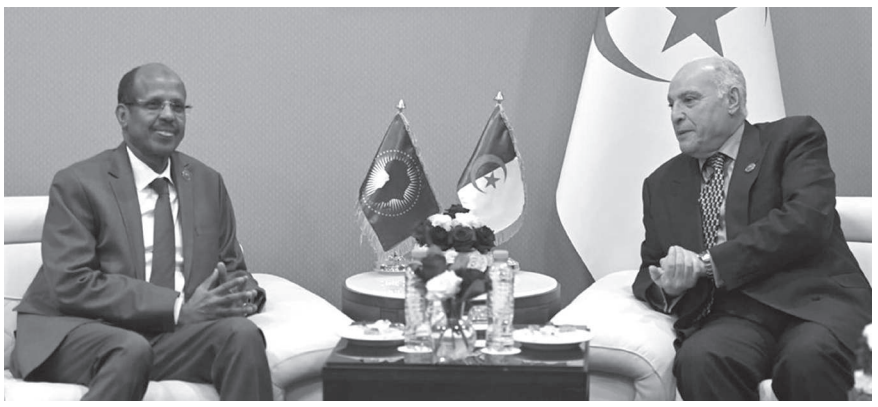

عبد الله جداد. العيون

أعادت الجزائر تحريك أوراقها داخل الاتحاد الإفريقي خلال ندوة السلم والأمن بوهران، في محاولة جديدة لإقحام المنظمة القارية في نزاع الصحراء المغربية.

وطرح وزير خارجيتها، أحمد عطاف، الملف خلال لقائه برئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، إلا أن هذه الأخيرة جددت التمسك بما اتفق عليه في قمة نواكشوط 2018: الملف يوجد حصريا تحت رعاية الأمم المتحدة، ودور الاتحاد يظل داعما للمسار الأممي لا بديلا عنه.

هذا التحرك تزامن مع تراجع الدعم الدولي لأطروحة البوليساريو، مقابل توسع التأييد لمبادرة الحكم الذاتي التي وصفها قرار مجلس الأمن 2797 بأنها «مقاربة واقعية وجدية».

وخلال أشغال «مسار وهران»، حاولت الجزائر تقديم الطرح الانفصالي باعتباره «موقفا إفريقيا»، غير أن المؤسسة القارية لم تغير موقفها، كما فشلت في تمكين البوليساريو من المشاركة في لقاءات دولية سابقة، ما عكس حدود نفوذها داخل هياكل الاتحاد.

ويرى عدد من الباحثين أن الجزائر تبحث عن دور مفقود داخل القارة بعد فقدان خطابها حول الصحراء لزخمه، مؤكدين أن القرارات الحاسمة اتخذت منذ سنوات بترسيخ حصرية المسار الأممي.

وبدت تحركات الجزائر داخل الندوة الإفريقية كمحاولة للالتفاف على الشرعية الدولية، خاصة وأن القرار رقم 2797 حدد بوضوح إطار الحل: حكم ذاتي تحت السيادة المغربية، ومفاوضات في مجلس الأمن فقط.

ويعتبر خبراء أن تحويل اللقاءات القارية إلى منصات للدفاع عن الطرح الانفصالي، هي «حركة شكلية» لا تأثير لها في مسار التسوية، في ظل ثبات موقف الاتحاد الإفريقي وتزايد الاعتراف الدولي بمقترح الحكم الذاتي.

وتبدو المناورات الجزائرية محاولة لإحياء ملف مغلق على المستوى القاري، في وقت تتجه فيه الدينامية الدولية نحو اتجاه واحد: تعزيز المسار الأممي، وترسيخ مبادرة الحكم الذاتي، وتأكيد مسؤولية الجزائر المباشرة في الدفع نحو حل تفاوضي واقعي.

المرزوقي: يتهم الجزائر بعرقلة بناء الاتحاد المغاربي

العيون. الأسبوع

كشف الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي، أن النظام الجزائري ظل في العقود الماضية منذ أزيد من 50 سنة، يبرئ نفسه من التدخل في قضية الصحراء المغربية ويروج لصراع ثنائي بين المغرب وجبهة البوليساريو، مشيرا إلى أن القرار الأممي الأخير الذي اتخذه مجلس الأمن، يؤكد وجود أربعة أطراف مباشرة: المغرب، الجزائر، موريتانيا، والبوليساريو، ما يجعل النزاع سياسيا وإقليميا.

وانتقد المرزوقي سياسة النظام الجزائري لإطالة الصراع والنزاع في المنطقة المغاربية بدون فائدة، معتبرا أنه وراء تعطيل مستقبل المنطقة ويخلف خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة للشعبين الجزائري والمغربي، بينما ظل الصحراويون المحتجزون في تندوف هم الخاسرون من هذا الصراع، داعيا النظام الجزائري إلى تغيير مواقفه السياسية كما فعل خلال تصويته على القرار الأممي المتعلق بقطاع غزة، ونقلها إلى ملف الصحراء.

وتحدث المرزوقي عن أطروحته القديمة المتعلقة بالحريات الخمس والمشروع الوحدوي المغاربي، والتي طرحها سابقا على قادة الدول المغاربية، ورفضها النظام الجزائري لوحده، والمتعلقة بحرية التنقل والسفر والعمل والإقامة والمشاركة في الانتخابات البلدية، لبناء المغرب الكبير، وأكد أن المغرب يتحرك دوليا وفق دبلوماسية ذكية نجحت في تحقيق مكاسب على الصعيدين القاري والدولي، وأسهمت في الوصول إلى القرار الأممي الأخير، معتبرا أن القرار الأممي جاء تتويجا للجهود الدؤوبة للدبلوماسية المغربية لترسيخ عدالة هذه القضية.

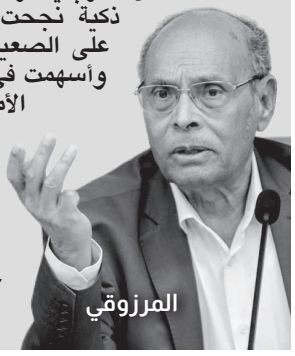

المرزوقي

محاولة خطيرة لسرقة قوارب صيد لاستخدامها في الهجرة السرية

المرسى. الأسبوع

شهد ميناء مدينة المرسى الأسبوع الماضي، تحولا جديدا في أساليب السرقات المرتبطة بالهجرة السرية، بعدما حاول بعض الأشخاص الاستيلاء على قوارب صيد لاستعمالها في العبور نحو السواحل الإسبانية.

وحسب مصادر محلية، فقد استغل أفراد المجموعة ساعات الليل للتسلل إلى داخل الميناء وهم يحملون أسلحة بيضاء، بهدف السيطرة على أحد قوارب الصيد، غير أن يقظة دورية الدرك الملكي في محيط الميناء، أحبطت العملية في بدايتها، وتمكنت من إيقاف أحد المتورطين في حالة تلبس، قبل أن تقود التحقيقات اللاحقة إلى توقيف باقي أفراد الشبكة، الذين تبين أنهم كانوا يخططون لاستعمال القارب في الهجرة، على غرار محاولات مشابهة شهدها ميناء أكادير في الأشهر الماضية.

شيوخ القبائل الصحراوية يطلبون فتح قنصلية موريتانية في العيون

العيون. الأسبوع

في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات المغربية-الموريتانية، استضافت السفارة الموريتانية بالرباط بمناسبة العيد الوطني لموريتانيا، وفدا من شيوخ القبائل الصحراوية المعروفين بدفاعهم القوي عن مغربية الصحراء، وذلك في إطار التقارب المتزايد بين البلدين.

وخلال هذا الاستقبال، طلب الوفد من السفير نقل طلب رسمي إلى حكومة نواكشوط، لفتح قنصلية موريتانية بمدينة العيون، بهدف تسهيل الخدمات الإدارية للموريتانيين والمقيمين من أصل موريتاني، وتعزيز الروابط الإنسانية بين الشعبين.

هذه المبادرة تأتي في وقت تشهد فيه العلاقات الثنائية زخما لافتا، من أبرز مؤشراته الزيارة العسكرية والأمنية الموريتانية إلى الحدود المغربية، والتي عكست اعترافا ضمنيا بالسيادة الاقتصادية للمغرب على الأقاليم الجنوبية، كما يُنتظر أن يتم فتح الطريق الرابط بين أمغالة وبئر أم كرين خلال الأسابيع المقبلة، في حال استكمال الترتيبات السياسية بين البلدين.

للإشارة، فإن هذا الطلب جاء بعد أن رفضت نواكشوط طلبا من البوليساريو بفتح «سفارة» أو «قنصلية» في موريتانيا، بما يعكس توجها أكثر وضوحا في التعاطي مع الملف، وانسجاما مع مسار التقارب المغربي-الموريتاني خلال السنوات الأخيرة.

بولونيا تعود للصحراء لتستكشف فرص التعاون مع جهة الداخلة

الداخلة. الأسبوع

بدأت ثمار السفير الأسبق للمغرب ببولونيا تؤتي أكلها، بعد أن كان وراء زيارة وفد من كبار المستثمرين البولونيين لمدينة العيون ولقاءاتهم الناجحة مع والي الجهة ومدير الاستثمار.

وقد اختار سفير بولونيا لدى المغرب، توماش أورلوفسكي، والقنصل البولوني أندجي شيدوو، زيارة مدينة الداخلة، حيث التقى المسؤولان بالوالي علي خليل، ورئيس جماعة الداخلة، الراغب حرمة الله، في لقاء يهدف إلى تعزيز الشراكة الثنائية بين الطرفين.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل توسيع التعاون المشترك في ضوء الدينامية التنموية المتسارعة التي تشهدها الجهة، والتي تفتح آفاقا واسعة أمام الاستثمارات والشراكات الدولية، كما تم استعراض المؤهلات الاقتصادية واللوجستية التي تمنح مدينة الداخلة موقعا استراتيجيا في المنطقة، وإبراز دور المؤسسات الترابية في تسهيل انفتاح الجهة على الشركاء الأجانب.

ويأتي هذا اللقاء في إطار سلسلة من اللقاءات الدبلوماسية التي تحتضنها الداخلة، بهدف ترسيخ مكانتها كوجهة دبلوماسية واقتصادية واعدة، وفضاء حيوي للحوار والتعاون الدولي متعدد الأطراف.

السفير العمراني: يؤكد أن قرار مجلس الأمن يكرس مشروعية الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع

العيون. الأسبوع

أبرز سفير المغرب في واشنطن، يوسف العمراني، أن أزيد من 120 بلدا تعترف بمخطط الحكم الذاتي باعتباره السبيل الوحيد من أجل الدفع قدما بالعملية السياسية.

وأضاف العمراني في حوار مع مركز التفكير الأمريكي، هدسون إنستيتيوت، أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797 لا يشكل تطورا فحسب، بل يكرس محورية ومشروعية ووجاهة مخطط الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، وأكد أن التصويت لفائدة القرار الأممي، «الذي تم دون معارضة أي صوت، يشكل إشارة سياسية نادرة ضمن السياق الدبلوماسي الراهن، تبرهن على نضج عميق داخل المنتظم الدولي لفائدة دعم بنيوي يتسم بالمسؤولية، ومعبر عنه لمخطط الحكم الذاتي».

وقال السفير العمراني، أن مخطط الحكم الذاتي ينسجم بشكل تام مع الشروط المسبقة لميثاق الأمم المتحدة ومعايير قرارات مجلس الأمن، ويتلاءم مع القانون الدولي، وأشار إلى المبادرة الملكية الأطلسية التي تعد عاملا للاندماج، وأيضا سلسلة تنموية تحقق الربط بين فرص ورهانات القارة الإفريقية، وتروم تحويل الواجهة الأطلسية الإفريقية إلى فضاء للربط والتنقل والازدهار، وأضاف: «أرسينا مع الولايات المتحدة علاقة ثقة لا مثيل لها، تتجاوز بشكل كبير الإطار الدبلوماسي؛ نعمل سويا، وننسق مبادراتنا ونستشرف رؤانا، التي تتسم غالبا بالتوافق».

العمراني

العدد: 1767 من 5 إلى 11 دجنبر 2025

الكرامة الرقمية.. رحلة البحث عن قانون يصون كرامة الإنسان

منير **لكماني**

تتمدد الحياة اليوم فوق أرض رقمية لا حدود لها، تتقاطع فيها اليوميات البسيطة مع كمّ هائل من الصور والرسائل والبيانات. في هذا الفضاء المفتوح، صار الإنسان مكشوفا أكثر مما يظن، ومحميّا أقل مما يحتاج، وتتسارع المنصات بخطى لا تلحق بها التشريعات، فتتشكل معضلة دقيقة: كيف يمكن صون الكرامة الرقمية دون خنق الكلمة؟ وكيف يمكن منع التشهير والابتزاز والتضليل من غير تحويل الرأي المخالف إلى شبهة، والانتقاد إلى جريمة؟ عند هذه النقطة بالذات، يبدأ النقاش الحقيقي حول الحرية الرقمية.

أسس الحرية الرقمية

المنطلق الأول بسيط في جوهره: ما يُعد جزءً من حياة الإنسان الخاصة في الواقع المادي، يجب أن ينال الحماية نفسها عندما ينتقل إلى الشاشات؛ هذا المبدأ لم يبقَ حبيس النقاش الفقهي، بل وجد سنَدًا في النص الدستوري الذي يقرّ حق الأفراد في حماية حياتهم الخاصة وسرية مراسلاتهم واتصالاتهم بمختلف أشكالها، ولا يسمح بالمساس بها إلا وفق ضوابط قانونية محددة.

وعلى مستوى القانون الجنائي، جاءت التعديلات التي أدخلت بموجب القانون رقم 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، لتضيف الفصول 447-1 إلى 447-3، فجرمت بعض الأفعال، من قبيل التقاط أو تسجيل أو نشر صور أو أقوال أو معطيات ذات طابع خاص أو سري، أو صور أشخاص في أماكن خاصة، دون موافقتهم، وباستعمال أي وسيلة، بما فيها الوسائط الرقمية، كما شددت العقوبة في حال استغلال علاقة قرابة أو زواج أو سلطة، أو عندما يستهدف الفعل نساء أو قاصرين.

هذه المقتضيات شكلت خطوة مهمة في حماية الحياة الخاصة، خصوصا في مواجهة ظواهر الابتزاز الرقمي وتسريب الصور والمقاطع الخاصة، لكنها تظل مركزة على ما يمس الخصوصية مباشرة، تاركة مساحة واسعة من الأذى الرقمي خارج دائرة التجريم.

مثال توضيحي:

عندما يُعيد شخص نشر مقطع مصوَّر داخل بيت أو فضاء مغلق دون رضى أصحابه، فإن الفصول 447-1 وما بعدها تسعفه في المطالبة بالمتابعة، لأن الأمر يتعلق بمكان خاص ومعطيات ذات طبيعة حميمية أو سرية.

لكن إذا نشر شخص تدوينة يتهم فيها موظفا أو تاجرا بالرشوة أو النصب دون أي دليل، وبأسلوب قد يدمر سمعته المهنية، فإن الملاحقة تصبح أكثر تعقيدا، لأن الضرر هنا يطال السمعة العامة أكثر مما يطال الحياة الخاصة بمعناها الضيق.

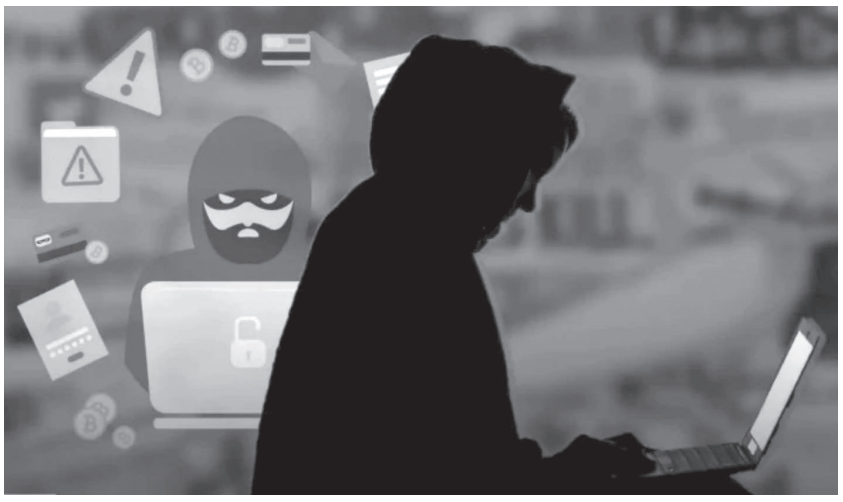

جدل ظاهرة «الأطفال الذين يعرفون أنفسهم كحيوانات»

نعيمة حاميني

شهدت السنوات الأخيرة نقاشا واسعا في بريطانيا، وعلى منصات التواصل الاجتماعي، حول ما يسمى «الأطفال الذين يعرفون أنفسهم كحيوانات»؛ هذه الظاهرة نشأت تحت مفهوم الحرية، وحق التعبير، وتحت تأثير الأنترنيت والثقافة الرقمية، وهي تنتشر بين الأطفال تتمثل في صور بأذنين، وبذيول أو أصوات حيوانات. هي ثقافة جديدة حيث يتقمص الأطفال أشكال حيوانات خيالية عبر الملابس والرسم، وبعد المطالبة بتوضيح من مصادر تعليمية إعلامية، تأكد أنهم أطفال يقلدون شخصيات من الأنترنيت أو ألعاب مرحة.

إنها سلوكات فردية، لكن لماذا هذا الانتشار ؟

- تأثير الأنترنيت والثقافة الرقمية، فالأطفال يقلدون هروبا من الضغوطات النفسية وزخم الحياة؛
- سوء الفهم الاجتماعي؛
- ثقافة تعبيرية (ثقافة Furries)؛
- تخلف مشاكل في المجتمع «كيف يعرف الشخص نفسه».

يجب التعامل مع هذا السلوك بسلوك هادئ لا بالنقد والسخرية، لأن الأطفال يحتاجون إلى الدعم النفسي والاجتماعي.

وقد عبر الأخصائيون النفسانيون عن الظاهرة بالقول: غالبا ما تكون بحثا عن هوية أو دور اجتماعي، أو أن مخيلتهم نشطة، أو أن لهم رغبة في التميز..

قراءة في كتاب «إمارة بورغواطة بالمغرب الأقصى»

بنعيسى **يوسفي**

لا زال تاريخ إمارة بورغواطة في المغرب الأقصى يسيل الكثير من المداد ويثير اهتمام الباحثين والدارسين والمؤرخين، ولا زالت الكتابات والأبحاث تتواتر تباعا حوله، ورغم كل الكم الهائل الذي كتب حول هذه الإمارة، إلا أن تاريخها لم يبح بكل أسراره وتفاصيله وخباياه، باعتراف المتخصصين في التاريخ أنفسهم، الذين يعتبرون أن تاريخ إمارة بورغواطة لا زال مطمورا في إطار الضياع والتهميش، وجله مفقود، ويحتاج إلى من يخرجه من العتمة إلى دائرة الأضواء، مما يجعل حقائق تاريخية عن هذه الإمارة تغيب عنا، وكل ما هو موجود بين أيدينا لا يشكل إلا نسبة ضعيفة جدا من تاريخ بورغواطة.

ويعتبر الدكتور مولود عشاق واحدا من الباحثين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تقليب تاريخ هذه الإمارة، في محاولة لبناء معالم هذا التاريخ لترتيب المشهد من جديد وتنقيحه من كل المغالطات التي كانت تدثره بحسن نية أو بسوئها، باعتماد على ما تنضح به المادة التاريخية في بطون كتب التاريخ التي أرخت لتاريخ هذه الإمارة، التي لم تسلم من سهام النقد من طرف الباحث رغم كل ما تختزنه من معلومات ومعطيات حول تاريخ هذه الإمارة لكن تعسفها على بعض الحقائق التاريخية ومجانبتها للواقع والصواب وتحاملها في أكثر من مقام عليها، أفقدها الكثير من المصداقية والموضوعية دون معرفة أسباب وخلفيات ذلك، وبالتالي، وجب التعامل معها بحذر شديد، وعدم الانسياق أو الانجرار وراءها بدون غربلة أو تحليل وتفكيك صارمين لفرز الغث من السليم والنيء من الناضج، ولعل ما يثير الانتباه حول كل تلك الكتابات التاريخية التي أرخت لتاريخ هذه الإمارة المثيرة للجدل، هو التركيز بشكل كبير على المسألة الدينية فيها ومذهبها الديني والسياسي، والصراعات والحروب التي خاضتها هذه الإمارة، التي يبدو أنها كانت مضطهدة ومستهدفة منذ نشأتها، سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي.. لدرجة أنك قد تجد فائضا في المعلومات حول هذا الموضوع حد التخمة، دون الاهتمام بقضايا أخرى، مما يثير الكثير من التساؤلات حول هذا الاهتمام المفرط والمبالغ فيه بهذه المسألة، وهذا ما سيكشف عنه الباحث النقاب في ثنايا كتابه، وفي المقابل، تجد فقرا مدقعا بكل ما يتعلق بالمستويات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، فلا يمكن أن تكتمل الصورة التاريخية حول منطقة معينة إلا باستحضار كل هذه المستويات، لكن للأسف هناك تجزيئ وتقطيع لأوصال متعمد لتاريخ إمارة بورغواطة، حتى أمسى وكأنه عبارة عن جزر متناثرة ومعزولة ومنفصلة قصد تشويهه وتقديمه مبتورا للقارئ، وحسنا فعل الباحث مولود عشاق، الذي أثار هذه النقطة في كتابه، بل شكلت العصب الحي فيه، حيث وجه بوصلة بحثه صوب هذه الجهة المعتمة والمنسية من تاريخ بورغواطة لتسليط الضوء عليها وكشف الستار عنها، فيحسب له قصب السبق في إثارة موضوع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني للإمارة البورغواطية.

يتضمن كتاب «إمارة بورغواطة بالمغرب الأقصى» ثلاثة فصول رئيسية وفصل تمهيدي، علاوة على مقدمة وخاتمة، ففي الفصل التمهيدي أعطانا الأستاذ الباحث صورة واضحة ومتكاملة عن وضعية المغرب الأقصى قبيل قيام إمارة بورغواطة، وبشكل خاص مكونات البنية السوسيو-اقتصادية والسياسية والدينية التي عرفتها هذه الرقعة الجغرافية من المغرب الأقصى خلال الربع الأول من القرن الثاني الهجري، وما تلى ذلك من اكتمال بوادر ظهور الإمارة البورغواطية إلى الوجود، أما الفصل الأول، فقد ناقش فيه الباحث بالدرس والتحليل تاريخية إمارة بورغواطة، فخصص المبحث الأول منه لإيتمولوجية التسمية وجينالوجية الأصل القبلي، بينما تطرق في المبحث الثاني لرسم خريطة لرقعة بورغواطة الجغرافية والترابية وامتداداتها وحدودها غير المستقرة حسب الظروف السياسية والتاريخية، في الوقت الذي انصب المبحث الثالث على استقصاء التطور السياسي للإمارة، ليخصص الباحث المبحث الرابع من هذا الفصل لدراسة ميكانيزمات وتمفصلات الديانة البورغواطية، إذ أن المرجعية التاريخية لم تختلف بقدر اختلافها حول الأصول الحقيقية لهذه الديانة، أما الفصل الثاني من الكتاب، فقد رصد فيه الباحث البنية الاقتصادية بالإمارة، انطلاقا من مباحث ثلاثة، فأما الأول، فعالج فيه النشاط الفلاحي الذي كانت تتعاطاه الإمارة من زراعة ورعي وما إلى ذلك، مع الوقوف على وضعية الأرض وأهميتها بالرفع من المستوى الفلاحي، وتم تخصيص المبحث الثاني لدراسة أشكال النشاط الصناعي الذي كانت تمارسه الإمارة وأهم المنتوجات الصناعية التي تنتجها في ذلك الإبان والمشاكل التي كانت تحيط به، في حين سلط الباحث الأضواء في المبحث الثالث على النشاط التجاري والمبادلات التجارية البورغواطية، والمراكز التجارية المساعدة على انسيابية هذا النشاط، على المستوى الداخلي والخارجي.

وقد أفرد مولود عشاق الفصل الرابع لأسس البنية الاجتماعية والعقلية لإمارة بورغواطة، حيث استهله بدراسة الخريطة القبلية مع التركيز على البطون القبلية ذات التبعية الروحية في المقام الأول، ثم انتقل إلى المبحث الثاني، الذي رسم فيه معالم الخريطة الديموغرافية للإمارة بالاعتماد على مؤشرين اثنين: المؤشر الوصفي والإحصائي، أما المبحث الثالث، فهو عبارة عن خطاطة للتراتبات الاجتماعية، وأثر المكون الرمزي والسوسيو-اقتصادي في تبلورها، ولم يفت الباحث في المبحث الرابع الغوص في تفكيك وتركيب نسيج الأعراف القبلية والعقليات السائدة في الإمارة، وبنفس المقدار ونفس النسق، قارب في المبحث الخامس مكونات البنية العقلية السائدة في إمارة بورغواطة من خلال أمثلة ونماذج حية شاهدة على التنوع والثراء الذي يعرفه هذا المجال، من حيث أشكال الأزياء وأنواع الأطعمة والعادات والتقاليد، ناهيك عن المعتقدات الغيبية وقس على ذلك مما لا يتسع الحيز لسرده كله.

ويمكن اعتبار كتاب «إمارة بورغواطة بالمغرب الأقصى»، مرجعا تاريخيا قيما ونفيسا في متناول الباحثين والدارسين الذين يأخذهم الفضول المعرفي لاستكشاف تاريخ إمارة منسية بين غياهب وظلمات التاريخ.

قـــانون

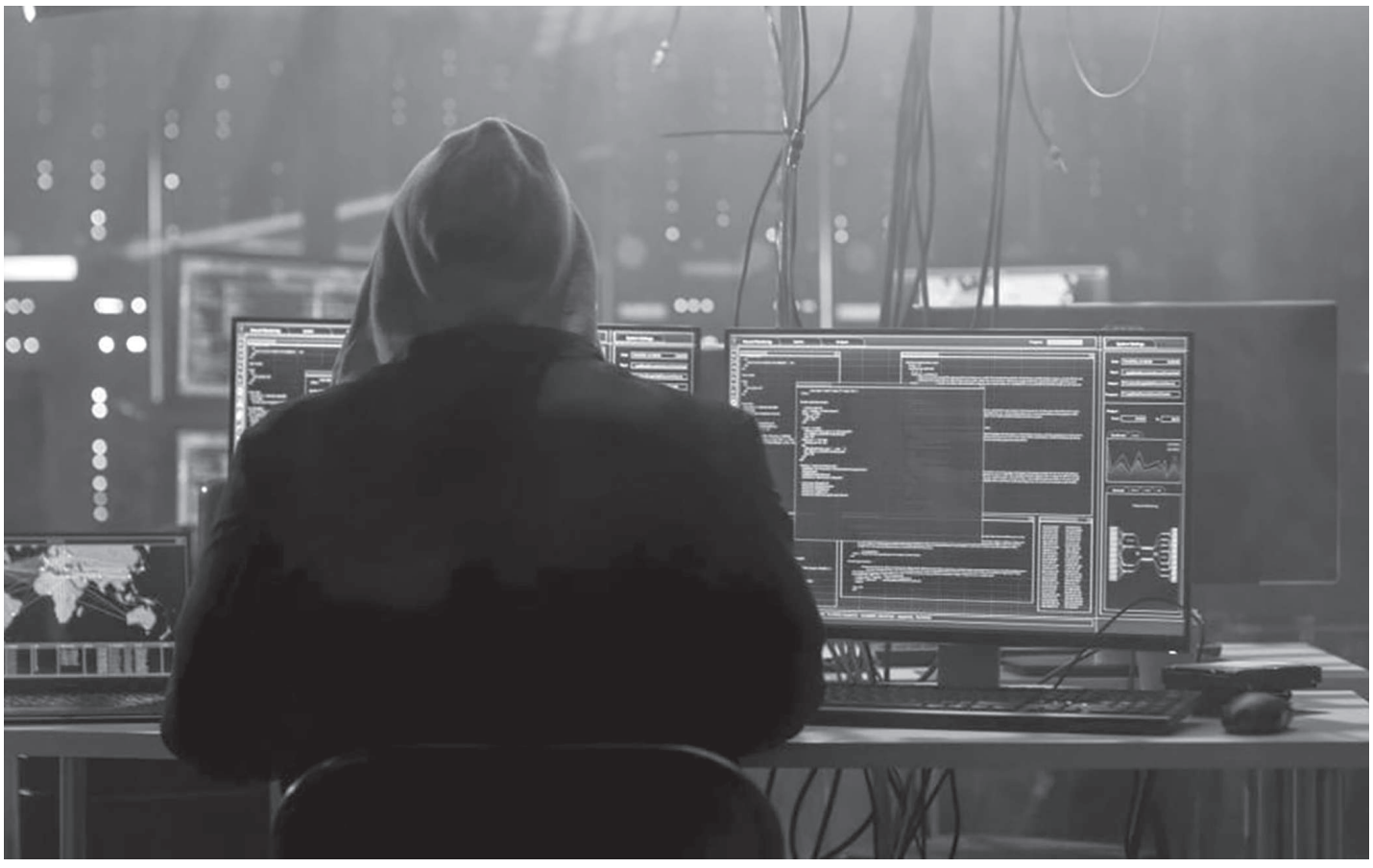

متى يسمح القانون بالتقاط المكالمات والاتصالات المنجزة عن بعد ؟

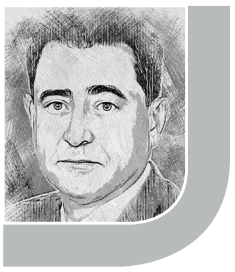

ذ. عبد الواحد **بنمسعود**

من مستجدات القانون رقم 03.26 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية والذي نشر في الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ ربيع الأول 1440 موافق لـ 8 شتنبر 2025، وسيدخل حيز التنفيذ بتاريخ 8 دجنبر 2025، المادة 108 التي وردت تحت عنوان: «التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية» أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة الصفحة 6928، هذه المادة تحتوي على عشر فقرات وتعتبر أطول مادة وردت في هذا القانون، ويكون من المفيد أن يقع الاطلاع عليها، نظرا لارتباطها بالقانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وحرمة الحياة الخاصة بالأشخاص والمحافظة على سرية المراسلات كيفما كان نوعها، وسأنقل للقارئ الكريم نص المادة 108 كما نشرت في الجريدة الرسمية وهي كما يلي:

المادة 108: يمنع التقاط الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة وتسجيلها أو أخذ نسخ منها أو حجزها.

غير أنه إذا اقتضت ضرورة التحقيق ذلك، أن يأمر ..... الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة ومراجع الدعامات المستخدمة في هذه الاتصالات وتسجيلها وأخذ نسخ منها أو حجزها.

ويمكن للوكيل العام للملك تلقائيا إذا تعلق الأمر بجناية أو جنحة مرتبطة بها أو غير قابلة للتجزئة، أو بناء على ملتمس من وكيل الملك إذا تعلق الأمر بجنحة، واقتضت ذلك ضرورة البحث، أن يلتمس ..... الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة ومراجع الدعامات المستخدمة في هذه الاتصالات وتسجيلها وأخذ نسخ منها ..... أو جريمة إرهابية أو جريمة تتعلق بالعصابة الإجرامية أو بالقتل أو التسميم أو الاختطاف وأخذ الرهائن أو المخدرات والمؤثرات العقلية، أو بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات ومعدات التدمير أو مواد متفجرة أو نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو مشعة، أو بحماية الصحة، أو جرائم غسيل الأموال أو الرشوة أو استغلال النفوذ، أو اختلاس أو تبديد المال العام أو الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات أو المرتكبة بالوسائل الإلكترونية أو التعذيب أو الاتجار بالبشر أو الهجرة غير المشروعة أو الاستغلال الجنسي أو الجرائم المرتكبة ضد الأطفال أو جرائم التخريب أو التعذيب أو الإتلاف أو تحويل الطائرات أو إتلافها أو إتلاف المنشآت الجوية أو جرائم التزييف والتزوير، أو انتحال الهوية الرقمية للغير بغرض تهديد طمأنينته أو المساس بشرفه أو اعتباره، أو نقل أو بث أو نشر محتوى إلكتروني ذي طابع إباحي موجه للقاصرين أو الجرائم الانتخابية.

غير أنه يجوز للوكيل العام للملك ..... الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة ومراجع الدعامات المستخدمة في هذه الاتصالات وتسجيلها وأخذ نسخ ..... إذا كانت الجريمة تتعلق بإحدى الجرائم المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

ويجب على ..... أن يشعر الرئيس الأول بالأمر الصادر عنه.

يصدر الرئيس الأول ..... المادة 114 بعده

إذا ألغى الرئيس الأول ..... لم تكن ولا يقبل .... أي طعن.

تتم العمليات..... حسب الأحوال.

تكون باطلة في جميع الأحوال إجراءات الالتقاط التي تتم خرقا لمقتضيات هذه المادة.

أما المادة 114 التي لم تتغير، فنصها كما يلي: يمكن قصد القيام بعمليات التقاط الاتصالات المأذون بها وتسجيلها وأخذ نسخ منها وحجزها للحصول على المعلومات والوثائق الضرورية للتعرف على الاتصال الذي يتم التقاطه من أي مشتغل بشبكة عامة أو مصلحة للاتصالات المشار إليها في القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ ربيع الثاني 1418 موافق لـ غشت 1997.

إن مشروعية التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل عن بعد، كان محل مناقشات وتحليلات فقهية، واختلفت الآراء في مشروعية هذه المسطرة، وجاء في خلاصة بحث قيم ما يلي: «شكل موضوع مشروعية التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد، ولا زال، أرضية خصبة للنقاش والسجال بين مختلف المفكرين والحقوقيين، حيث تباينت الآراء والمواقف بشأن مدى أهمية استغلال هذه التقنية وتضمينها ضمن التشريعات القانونية، بين معارض يرى فيه ضربا لحركة حياة الأشخاص الخاصة ومسا خطيرا بحقوقهم، ومناصر يقدم المصلحة العامة على الخاصة، مؤيدا الاستعانة بالوسائل العلمية والتكنولوجية في مواجهة تطور الجريمة في ظل احترام مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، وهو الرأي الذي عملت على تبنيه التشريعات الجنائية ومنها التشريع المغربي».

أما محكمة النقض، فقد كان لها اتجاه آخر، جاء في بعض القرارات منها أن «تفتيش الهواتف الشخصية دون إذن قضائي يعد خرقا للدستور والقانون، ويعرض الحكم للنقض، خاصة إذا استندت الإدانة إليه»، وجاء في قرار آخر: «ينظر إلى هذه التسجيلات كأي وسيلة إثبات أخرى، ويترك للقاضي حرية تقدير قيمتها الإثباتية ومدى انسجامها مع باقي الأدلة في القضية»، وثالث جاء فيه: «تفتيش هاتف شخصي أو تفريغ محتوياته دون إذن قضائي يعتبر خرقا لحرمة الحياة الخاصة وسرية المراسلات»، لكن محكمة النقض اعتبرت دليلا مقبولا إذا قام شخص بتسجيل مكالمة هاتفية لإثبات جريمة يتعرض لها مثل التهديد أو الابتزاز، فإن التسجيل لا يعتبر باطلا تلقائيا لمجرد أنه لم يتم وفقا لإجراءات المادة 108.

فهذا التعديل مرتبط أشد الارتباط بالقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وعدد مواده 67 مادة، وكذلك المرسوم رقم 2.09.165 المتعلق بتطبيق القانون المشار إليه أعلاه ويكون من المفيد جدا الاطلاع على ذلك القانون وعلى مرسوم تطبيقه، وعدد مواده 51 مادة.

> يمكن للوكيل العام للملك تلقائيا إذا تعلق الأمر بجناية أو جنحة مرتبطة بها أو غير قابلة للتجزئة، أو بناء على ملتمس من وكيل الملك إذا تعلق الأمر بجنحة، واقتضت ذلك ضرورة البحث، أن يلتمس ..... **الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة ومراجع الدعامات المستخدمة في هذه الاتصالات وتسجيلها وأخذ نسخ منها..**

متابعات

هل تنجح الدولة في محاربة الفساد بـدون مجتـمع مـدني ؟

تطرح حماية المال العام ومكافحة الفساد إشكالية حقيقية في الدولة المغربية منذ عقود، حيث مرت العديد من الملفات الكثيرة التي اغتنى أصحابها وراكموا الملايير في ملفات مثل صندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد، والقرض العقاري والسياحي، والتعاضدية العامة للموظفين، وصندوق الإيداع والتدبير، والعديد من الجماعات وبعض الجهات، لكن ملفات الفساد أخذت وتيرة سريعة في عهد حكومة أخنوش بعد سقوط عشرات من رؤساء الجماعات، ومتابعة عشرات البرلمانيين من مختلف الأحزاب، بتهم تتعلق باختلالات تدبير الشأن العام والصفقات.

إعـداد: **خالد الغازي**

أفاد تقرير صادر عن وزارة الداخلية، بأن عدد المنتخبين المتابعين قضائيا بلغ 302 منتخب، ضمنهم رؤساء جماعات ونواب للرئيس ومستشارون جماعيون ورؤساء سابقون، وذلك بسبب ارتكابهم لأفعال مخالفة للقانون، حيث توزعت المتابعات القضائية في حق أعضاء مجالس الجماعات بين 52 رئيس جماعة، و57 نائبا للرئيس، و124 مستشارا جماعيا و69 رئيس جماعة سابق، و55 برلمانيا، متابعين في ملفات، وتبعا لذلك جردت المحكمة الدستورية 47 منهم بعد إدانتهم من طرف المحاكم بسبب ضلوعهم في قضايا الفساد وخرق القانون. ورغم حالات الفساد التي تحصل على مستوى المؤسسات المنتخبة، إلا أن الحكومة جاءت بقانون جديد يوفر حماية للمنتخبين الكبار والأعيان، ويقطع الطريق على المجتمع المدني للترافع والمشاركة في محاربة الفساد.. فهل ستنجح الدولة في محاربة الفساد بدون مجتمع مدني ؟

في هذا السياق، يقول محمد المسكاوي، رئيس الشبكة المغربية لحماية المال العام، أن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب سنة 2007، تدعو بصريح العبارة في المادة 13، إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد كل حسب قوانينها وأنظمتها الداخلية، كما أن دستور 2011 شدد على هذه النقطة، حيث منح للجمعيات آليات ترافعية من خلال العرائض والملتمسات، وقبل الدستور، جاءت إحدى الخطب الملكية التي أكد فيها الملك محمد السادس على ضرورة حماية المال العام واعتبرها مسؤولية مشتركة ما بين مؤسسات الدولة والمواطنين والمجتمع المدني، متمنيا من الحكومة المقبلة أن تقوم بإعادة النظر وإلغائهما عبر تعديل قانوني، على أمل حكومة مقبلة مؤمنة بالمقاربة التشاركية ومتشبعة بالقيم الدولية في مجال الحكامة والتجارب الفضلى في مكافحة الفساد وحماية المال العام وبعيدة عن تضارب المصالح.

وأوضح نفس المتحدث، أن الشبكة المغربية لحماية المال العام وعلى غرار باقي مكونات المجتمع المدني، فوجئت بمشروع قانون المسطرة الجنائية في مادتيه 3 و7 اللتان منعتا الجمعيات العاملة في حماية المال العام، من حقها في وضع الشكايات أمام النيابة العامة، وهو المشروع الذي أصبح قانونا بعد اجتياز المسطرة التشريعية، معتبرا أن هاتين المادتين تشكلان تراجعا خطيرا على مستوى التزامات المغرب الدولية في مجال مكافحة الفساد، وتدخلا واضحا في اختصاصات النيابة العامة والجهاز القضائي وانتقاصا للدستور، ونضعهما في خانة تكميم الأفواه، وتضايق البعض من الدور المتنامي للمجتمع المدني في ظل تصاعد المطالب الشعبية بضرورة الإصلاح عبر القطع مع الفساد لضمان العيش الكريم للمواطنين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والشغل، وإشارة اطمئنان لمشاريع ناهبي المال العام، لا سيما وأن نوعية الشكايات التي تم وضعها أمام القضاء من طرف الجمعيات، معظمها تستند إلى تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للإدارة الترابية.

وأكد المتحدث ذاته، أن إشراك المجتمع المدني يمر عبر عدة آليات، أهمها التحسيس والتوعية بخطورة ظاهرة الفساد وأثارها المدمرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذا تنبيه السلطات العمومية من خلال المراسلات والبيانات لبعض الممارسات التي تساعد في تفشي هذه الظاهرة السرطانية، أو إثارة بعض النقائص القانونية التي يجب معالجتها تشريعيا لتطويق الظاهرة، وهناك آلية التبليغ القضائية من خلال الشكايات المباشرة إلى النيابة العامة في حالة توفر ملفات تحوم حولها شبهات الفساد، والتي تتطلب فتح تحقيقات قضائية وإنفاذ القانون، منتقدا التبريرات التي قدمها وزير العدل كمقترح للمشروع، والتي لم تكن مقنعة وذات مصداقية، حيث أكد في عدة مناسبات أن بعض الجمعيات تهدف من خلال تلك الشكايات إلى الابتزاز وتشويه سمعة الأفراد المعنيين بمضمون الشكايات، ولن

البدالي **صافي الدين**

الحكومة تسعى إلى رعاية الفساد والمفسدين، وتحمي نفسها من المجتمع المدني الذي يراقب تعاطي الحكومة مع تدبير الشأن العام للبلاد، وكذلك رموز الفساد الذين احتموا بالحكومة من جمعيات حماية المال العام، وذلك لأن أغلب المتورطين في ملفات الفساد هم من أحزاب الأغلبية الحكومية، ولأن وزراء وبرلمانيين ورؤساء جماعات تقدمت في شأنهم الجمعية بشكايات لدى الوكلاء العامين على المستوى الوطني وتمت متابعتهم.

متابعات

نجد من يترشح للانتخابات حسب تصريحاته، مشيرا إلى أن القانون الجنائي المغربي عالج مثل هذه الحالات من خلال العقوبات المفروضة على مثل تلك الحالات، كما أن النيابة العامة والجهاز القضائي لهما حق حفظ الشكايات إذا تبين أنها لا تستوفي الشروط أو غياب الدليل أو الحجج.

وبخصوص قدرة مؤسسات الحكامة على حماية المال العام دون المجتمع المدني، كشف رئيس الشبكة المغربية لحماية المال العام، أن القوانين المنظمة لها تمنحها القدرة والسلطة على الرقابة واكتشاف الشبهات الجنائية، والدليل هو الملفات التي تحال سنويا إلى النيابة العامة من طرف المجلس الأعلى للحسابات رغم قلتها (بسبب قلة الإمكانيات البشرية المخولة للمجلس)، أو من خلال طلبات العزل في حق بعض المنتخبين والتي تحال إلى القضاء الإداري، كما أننا ننتظر عمل ونتائج آلية المأمورين التي نص عليها القانون المنظم للهيئة الوطنية للنزاهة، لما سيتمتعون به من دور مشابه لدور الشرطة القضائية في ملفات القطاع العام.

من جهته، يقول عبد الإله الخضري، رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان، أن التعديل الذي جاء به مشروع قانون المسطرة الجنائية، والقاضي بمنع إجراء الأبحاث وإقامة الدعوى العمومية في الجرائم التي تمس المال العام إلا بناء على طلب من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، وبعد إحالة رسمية من المجلس الأعلى للحسابات أو تقارير المفتشيات العامة للمالية والإدارة الترابية أو المختصين في الوزارات، هذا التعديل يشكل واحدا من أخطر مظاهر التراجع التشريعي الذي يعرفه المغرب في السنوات الأخيرة؛ فهذا التقييد لا يمكن فهمه إلا باعتباره خطوة مباشرة نحو تعطيل الدور المحوري الذي لعبته جمعيات المجتمع المدني في فضح اختلالات التدبير العمومي،

محمد **المسكاوي**

الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب سنة 2007، تدعو بصريح العبارة في المادة 13، **إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد كل حسب قوانينها وأنظمتها الداخلية**، كما أن دستور 2011 شدد على هذه النقطة، حيث منح للجمعيات آليات ترافعية من خلال العرائض والملتمسات، **وقبل الدستور، جاءت إحدى الخطب الملكية التي أكد فيها الملك محمد السادس على ضرورة حماية المال العام واعتبرها مسؤولية مشتركة ما بين مؤسسات الدولة والمواطنين والمجتمع المدني.**

وتقديم شكايات ساهمت في متابعة وإدانة عدد من المنتخبين المتورطين في تبديد ونهب المال العام على مستوى الجماعات الترابية.

وأكد أن المجتمع المدني، بما يملكه من قرب من المواطن ومن تفاصيل الحياة المحلية، كان الآلية الأكثر فعالية في كشف التجاوزات المالية والإدارية داخل الجماعات.. فكم من ملف تعمير مشبوه، أو صفقة عمومية غير شفافة، أو تفويت لممتلكات جماعية بأثمنة بخسة، لم يكن ليصل إلى القضاء لولا الشكايات التي تقدمت بها جمعيات محلية ووطنية، وفي مدن مثل مراكش وفاس ووجدة وتارودانت وبركان والقنيطرة والقصر الكبير، وغيرها، أدت هذه الشكايات إلى فتح تحقيقات رسمية انتهى جلها باعتقال رؤساء جماعات أو متابعتهم في حالة سراح، وهو ما أعاد الاعتبار لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وخلق حالة ردع حقيقية، مضيفا أن حماية المال العام تقتضي تعدد القنوات وتنوع مصادر المعلومات، وانفتاح القضاء على كل المبادرات الجادة وليس إغلاق الأبواب أمام المجتمع، فما يجري اليوم ليس إصلاحا تشريعيا، بل محاولة ممنهجة لإخماد صوت المجتمع المدني وتجريده من أدواته القانونية، وإذا كان هناك من مصلحة عليا للبلد، فهي في توسيع الرقابة وليس تضييقها، وفي تشجيع المواطنين على المشاركة وليس تكميم أفواههم، وفي بناء دولة قانون تحتكم إلى الحقيقة مهما كانت مزعجة، وليس إلى الحسابات الانتخابية والمنافع الشخصية.

وانتقد المتحدث ذاته الحكومة الحالية، التي عوض تعزيز هذا التوجه الدستوري، اختارت السير في اتجاه معاكس تماما، عبر وضع متاريس قانونية تمنع جمعيات المجتمع المدني من الاضطلاع بدورها الدستوري في مراقبة المال العام، فحصر الحق في إثارة المتابعة داخل قنوات رسمية محدودة، يجعل مكافحة الفساد امتيازا حكوميا لا مسؤولية مجتمع بأكمله، والأسوأ أن كثيرا من هذه المؤسسات الرقابية تصدر تقاريرها بعد سنوات طويلة من وقوع الأفعال، ما يجعل التدخل القضائي يفقد معناه الردعي، أما الاكتفاء بآلية «حالة التلبس»، فهو مجرد استثناء نادر الحدوث لا يعوض الوظيفة اليومية والرصد الميداني الذي يميز الجمعيات المدنية، معتبرا أن ما يحدث اليوم يعكس توجها تشريعيا ينزع نحو احتكار مسار مكافحة الفساد داخل دائرة ضيقة، وإقصاء الفاعلين المدنيين الذين شكلوا - عبر سنوات - «سلطة مضادة» ضرورية للحفاظ على التوازن داخل المنظومة السياسية.

بدوره، يرى البدالي صافي الدين، رئيس الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحماية المال العام بجهة مراكش، بأن الحكومة تسعى إلى رعاية الفساد والمفسدين وأنها تحمي نفسها من المجتمع المدني الذي يراقب تعاطي الحكومة مع تدبير الشأن العام للبلاد، وكذلك رموز الفساد الذين احتموا بالحكومة من جمعيات حماية المال العام، وذلك لأن أغلب المتورطين في ملفات الفساد هم من أحزاب الأغلبية الحكومية، ولأن وزراء وبرلمانيين ورؤساء جماعات تقدمت في شأنهم الجمعية المغربية لحماية المال العام بشكايات لدى الوكلاء العامين على المستوى الوطني وتمت متابعتهم، الشيء الذي أزعج وزير العدل وهبي ومن معه، وبدل أن تقوم الحكومة بواجبها الوطني والأخلاقي في التصدي للفساد، جاءت بمسطرة تتصدى من خلالها لجمعيات المجتمع المدني.

وقال نفس المتحدث، أن ما أقدمت عليه الحكومة من منع المجتمع المدني من التصدي للفساد، يتناقض مع دستور 2011 الذي جاء فيه: «عزّز دستور 2011 المغربي دور المجتمع المدني من خلال إعطائه مكانة بارزة في الحياة العامة والسياسة التشاركية، ويُمكّن الدستور الجمعيات من المساهمة في إعداد السياسات العامة وتقييمها، بالإضافة إلى إنشاء هيئات للتشاور تمكن من إشراك الفاعلين الاجتماعيين، كما يمنح السلطات المحلية آليات تشاركية للحوار والتشاور، ويسمح للمواطنين والجمعيات بتقديم عرائض»، معتبرا أن الحكومة بقرارها المتخذ عبر المسطرة الجنائية، أصبحت من ناحية الأخلاق الدستورية والأخلاق السياسية ومن ناحية القيم الوطنية، خارج القانون، وكان على المؤسسات الرقابية الدستورية ومنها الغرفة الدستورية والأمانة العامة للحكومة، أن تتصدى لهذا الخروج الخطير عن الدستور، الذي هو أسمى قانون في البلاد، لأن هذا الخروج يعتبر انقلابا على الشرعية وجريمة ضد المجتمع المدني وضد الوطن وضد مصالحه العليا، متسائلا: كيف لحكومة تراعي الفساد أن تحارب الفساد مع العلم أنها غارقة في الفساد حتى النخاع ؟

بدوره، يرى مبارك أوتشرفت، رئيس منتدى «إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان»، أن جمعيات المجتمع المدني لعبت دورا كبيرا في فضح ورصد الخروقات والاختلالات خلال السنوات الماضية، من خلال مراسلتها للمجلس الأعلى للحسابات ووكلاء الملك بخصوص الملفات المرتبطة بالمال العام، والتي برزت في مجموعة من الملفات المعروفة والمرتبطة بمتابعة برلمانيين ورؤساء جماعات، كما أن دور المجتمع المدني كان لافتا في الترافع أمام المحاكم، خاصة فيما يتعلق برصد والتبليغ عن الفساد، متسائلا عن سبب عدم إحالة قانون المسطرة الجنائية على المحكمة الدستورية التي تسهر على النظر في مواد القوانين هل هي مطابقة للدستور، رغم أنه يتضمن مستجدات جيدة تضمن المحاكمة العادلة والمتلائمة مع الاتفاقيات الدولية، منتقدا الولاية الحكومية الحالية التي سارعت في بدايتها إلى سحب قانون الإثراء غير المشروع من البرلمان، وانتزاعها لكل ضمانات الجمعيات الحقوقية.

وأضاف ذات المتحدث، أن هناك قانون التبليغ عن الفساد والرشوة وتبديد الأموال العمومية، وإذا كانت هناك قرائن، فالجهة التي ينبغي التوجه إليها هي القضاء مباشرة، لأن حرمان الجمعيات من صفة التنصيب كطرف مدني في الدعوى، يعتبر تراجعا عن المكتسبات ويخالف الدستور كذلك، باعتبار المملكة عضو في المنتظم الدولي لحقوق الإنسان، مؤكدا أن دور جمعيات المجتمع المدني تمت دسترته في دستور 2011، الذي بوأها تتبع تقييم السياسات العمومية، سواء المتعلقة بالشفافية والنزاهة وحماية المال العام، وجعل الاتفاقيات الدولية مرجعا من المراجع القانونية الوطنية، بما فيها الاتفاقيات المتعلقة بمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية على مستوى النصوص القانونية، ومطابقة المقتضيات الدستورية مع القوانين التنظيمية والعادية.

عبد الإله **الخضري**

حماية المال العام تقتضي تعدد القنوات وتنوع مصادر المعلومات، وانفتاح القضاء على كل المبادرات الجادة وليس إغلاق الأبواب أمام المجتمع، فما يجري اليوم ليس إصلاحا تشريعيا، بل محاولة ممنهجة لإخماد صوت المجتمع المدني وتجريده من أدواته القانونية، **وإذا كان هناك من مصلحة عليا للبلد، فهي في توسيع الرقابة وليس تضييقها**، وفي بناء دولة قانون تحتكم إلى الحقيقة مهما كانت مزعجة، وليس إلى الحسابات الانتخابية والمنافع الشخصية.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma
06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

إقتصاد

القرض الفلاحي: يرسم معالم مرحلة جديدة باستراتيجية غير مسبوقة

تشير قراءة أولية في نتائج القرض الفلاحي للمغرب، بعد مرور عدة أشهر على انعقاد مجلس الرقابة، إلى أن القطاع الفلاحي في المغرب يشهد تحولات سريعة تؤثر على الإنتاج وأساليب العمل واحتياجات الفلاحين، فضلا عن متطلبات الشركات الكبرى العاملة في المجال الزراعي.

في هذا السياق، تمكن القرض الفلاحي للمغرب من تحقيق توازن بين حكامته الداخلية ورؤيته الاستراتيجية، ودوره كبنك يقدم مختلف الخدمات المالية، مع الاستجابة لمتطلبات التنمية الترابية والاقتصادية في جميع جهات وأقاليم المملكة، حيث أسهم هذا التوازن في إبراز كفاءة أطره وموارده البشرية المتخصصة، وتشير النتائج إلى أن البنك يعتمد على حكامة واضحة ومنهجية تقوم على تنظيم الموارد المالية ووضع استراتيجيات طويلة المدى، مع مرونة في اتخاذ القرارات وفق مستجدات القطاع، وتشمل هذه الحكامة متابعة فعالية البرامج والمبادرات، وضمان وصول التمويلات والخدمات المالية إلى مختلف الفئات المستفيدة، من صغار الفلاحين إلى الشركات الكبرى.

لقد مكنت هذه الآليات البنك من مواكبة التحولات المستمرة في القطاع وتحقيق رؤيته الاستراتيجية على أرض الواقع بسلاسة، فيما يواصل تطوير أدواته وخدماته بشكل مستمر من خلال رقمنة العمليات، تبسيط المساطر، وابتكار حلول مالية تتناسب مع احتياجات جميع الفئات، كما يعزز البنك حضوره في مختلف جهات وأقاليم المملكة من خلال دعم المبادرات المحلية وتشجيع الفاعلين على تبني ممارسات إنتاجية مستدامة، بما يسهم في صمود الفلاحين وتحفيز الاقتصاد المحلي.

من خلال هذه الاستراتيجية، ستتمكن المؤسسة من تكييف أدواتها وحكامتها مع المتغيرات الجديدة التي يفرضها الواقع الفلاحي والتنمية الترابية والاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهدافها كبنك يقدم مختلف الخدمات المالية لجميع الفاعلين.

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها القطاع الفلاحي والتنموي، يبرز دور الرأسمال البشري داخل القرض الفلاحي للمغرب في مواجهة هذه التحديات والمساهمة في تحقيق الرؤية المعتمدة للبنك، وتعتمد المؤسسة على مهنية عالية لتطوير الموارد البشرية على جميع المستويات وفي مختلف الأنشطة، مع توظيف آليات عملية لتأهيل كفاءات الأطر في مجالات التدبير المالي، إدارة المخاطر، التسويق، الهندسة المالية، ومواكبة العالم القروي، بما يجعل الحكامة أكثر فعالية وارتباطا بالواقع الميداني.

تعمل هذه المقاربة على تعزيز برامج التكوين المستمر، تطوير المهارات، تنمية المسارات المهنية، وتحفيز الحركية الداخلية، باعتبارها من الركائز الأساسية في التأطير الإداري والمواكبة القيادية، مما يمكن فرق العمل في المقر المركزي والجهات والوكالات من تبني الرقمنة والابتكار والتقرب من الزبائن بمهنية عالية.

انطلاقا من هذه المقاربات، يشكل الرأسمال البشري، من خلال اعتماد مراجع دقيقة للكفاءات، مسارات مهنية واضحة، ثقافة أداء مشتركة، وتثمين للكفاءات في جميع المستويات، محورا أساسيا لإنجاح التحولات التي يقودها القرض الفلاحي للمغرب وضمان استدامة تنفيذ رؤيته الاستراتيجية على أرض الواقع وفق التطلعات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

CREDIT AGRICOLE DU MAROC

UN ENGAGEMENT DURABLE

القرض الفلاحي للمغرب

إلتـــــزام دائـــــم

الشعار الجديد لمؤسسة القرض الفلاحي

رغم ارتفاع المديونية.. «مناجم» تسرع استثماراتها الاستراتيجية

أعلنت مجموعة «مناجم» أن رقم معاملاتها الموطدة، بلغ 7.42 ملايير درهم عند متم شهر شتنبر الماضي، بزيادة قدرها 14 % مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، موضحة أن هذا التطور يعكس الدينامية الإيجابية المسجلة منذ بداية السنة، مدعوما ببيئة أسعار ملائمة لجميع المعادن وتعزيز حجم المبيعات.

من جهة أخرى، أوضحت المجموعة، في بلاغ لها، أن انخفاض زوج العملات الدولار/ الدرهم، حد جزئيا من هذا الأداء، مع تأثير يقارب 240 مليون درهم، مضيفة أن الاستثمارات بلغت عند متم شتنبر 2025، 4.36 ملايير درهم، منها ما يقارب 63 % مخصصة لاستكمال مشروعي «بوتو» و«تيزرت»، كما تواصل المجموعة تطوير مشاريعها الاستراتيجية الأخرى في المغرب، لا سيما مشروع كبريتات الكوبالت ومشروع الغاز بتندرارة.

وإلى جانب ذلك، بلغ صافي الديون الموطدة 15.88 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 55 % مقارنة بنهاية العام الماضي، مما يعكس الجهود الاستثمارية الكبيرة التي تبذلها المجموعة لاستكمال المشاريع قيد الإنجاز، ومواكبة تطوير المشاريع الاستراتيجية الجديدة.

OCP يحصد جائزة الابتكار لـ 2025 فـي باريـس

كشفت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، عن ظفرها بجائزة Corporate Startup Star 2025، إحدى الجوائز العالمية المرموقة التي تحتفي بجهود الشركات في مجال الابتكار وتعزيز التعاون مع منظومات ريادة الأعمال، حيث تم تسليم الجائزة للرئيس المدير العام لـ INNOVX، أمين حسّيم، الذي استلمها باسم المجموعة خلال حفل أقيم يوم الثلاثاء الأخير في باريس.

ويعكس هذا التتويج، حسب OCP، النهج المبتكر للمجموعة، والذي يركز على دعم روح الابتكار من خلال جامعة محمد السادس متعددة التخصصات وINNOVX، إلى جانب الاستثمار في البحث العلمي، وتطوير الكفاءات، وتشجيع ظهور مبادرات صناعية جديدة على الصعيدين الإفريقي والدولي، كما يعكس مدى التزام مجموعة OCP بتعزيز موقعها كأحد الفاعلين العالميين الرئيسيين في دعم الابتكار والتعاون بين المؤسسات الكبرى والشركات الناشئة، مؤكدا ريادتها في تحفيز الابتكار الصناعي والبحث العلمي على المستوى الدولي.

فلاش

وفق نشرة الإحصائيات النقدية الصادرة عن بنك المغرب، سجلت القروض البنكية الموجهة إلى القطاع غير المالي نموا بنسبة 3.6 % خلال شهر أكتوبر المنصرم.

وحسب البنك المركزي، فإن هذا التطور يعكس نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية، سواء الخاصة منها بنسبة 1.4 % بعد 0.8 %، أو العمومية بـ 11 % بعد 6.4 %، فضلا عن تحسن القروض الممنوحة للأسر بـ 3.1 % بعد 2.9 %.

وبخصوص الديون المتعثرة، سجل البنك ارتفاعها على أساس سنوي شبه استقرار عند نسبة 3.7 %، واستقر معدلها للقروض عند 8.6 %، وهو المستوى نفسه المسجل في شهر شتنبر الماضي.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب

تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة

مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....

الاسم الشخصي: .....

المدينة: ..... رقم الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

تاريخ بداية الاشتراك: .....

وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

الرباط تحتفي بـ«أقدم قفطان في المغرب»

ضمن الجهود الرامية إلى صون التراث اللامادي الوطني وإبراز المكانة الرمزية للقفطان المغربي، باعتباره أحد أعرق مظاهر الهوية الجمالية للمملكة ورافدا من روافد ذاكرتها الثقافية المتوارثة، تستعد مدينة الرباط لاحتضان حدث ثقافي استثنائي موسوم بـ«مهرجان أقدم قفطان في المغرب»، وذلك يوم 15 دجنبر الجاري، بالموقع الأثري شالة.

لا يقتصر هذا الحدث، الذي تنظمه الجمعية المغربية للثقافة والتراث، على عرض الأزياء فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشكل لقاء بين الماضي والحاضر، بين الحرفة والإبداع، حيث يقدم المهرجان مجموعة من القفاطين النادرة التي يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من قرن من الزمن، لتروي قصصا عن المغرب في مراحله التاريخية المختلفة، وعن مهارة الصناع التقليديين الذين صاغوا بأيديهم لوحات من الخيوط والألوان والرموز.

ويفتتح المهرجان بماستر كلاس ثقافي بمقر «الإيسيسكو»، يجمع باحثين ومبدعين في مجالات التراث الملبوس والفنون التقليدية، يقدمون خلاله قراءات في التاريخ الجمالي للقفطان المغربي وتحولاته عبر الزمن، كما سيتناول النقاش الدور الرمزي والاجتماعي لهذا الزي، وكيف أصبح القفطان سفيرا صامتا للثقافة المغربية في المحافل الدولية، ووجها من وجوه القوة الناعمة للمملكة، لما يجسده من توازن بين الأصالة والحداثة، والبساطة والترف.

للإشارة، سيختتم المهرجان بحفل لتوزيع جوائز «أقدم قفطان مغربي»، التي خصصت لتكريم الحرفيين والعائلات والمبدعين الذين ساهموا في الحفاظ على هذا التراث عبر الأجيال، اعترافا بجهودهم في صون الذاكرة الملبوسة للمغرب، واستمرارية الحرفة التي ظلت شاهدة على مهارة الصناع المغاربة ودقتهم الفنية.

المغرب يحتضن المهرجان الدولي لفيلم حقوق الإنسان

يرتقب أن تنظم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسخة الثالثة عشر من المهرجان الدولي لفيلم حقوق الإنسان، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 14 دجنبر الجاري، تحت تيمة: «الهوية.. الحق في أن تكون» كمجال للتفكير الفني والإنساني حول قضايا الهويات الفردية والجماعية، والحق في الاختلاف، والحق في التعبير، والحق في الوجود كما نحن، بعيدا عن كل أشكال الإقصاء أو التمييز أو العنف الرمزي، فالهوية ليست معطى جامدا، بل سيرورة بناء وتعدد وحرية.. لهذا تفتح هذه الدورة الجديدة الباب أمام سينما جريئة، نابضة بالأسئلة، ومنتصرة لكل إنسان في حقه البسيط والعميق.

وفي سياق استمرارية هذا الحدث السينمائي المتميز، تعلن الهيئة، حسب بلاغ لها، عن تعيين الفنان المغربي عبد اللطيف نحيلة، رئيسا جديدا للمهرجان لثلاث دورات متتالية، ليقود مرحلة جديدة من التطوير والانفتاح، وإرادة صادقة في جعل السينما جسرا للنقاش والحوار والتغيير.

تجدر الإشارة أن المهرجان سيخصص جوائز مهمة للأعمال الفائزة، مع توفير فضاءات للنقاش واللقاءات، والورشات الفنية لفائدة الشباب وصناع السينما المستقلة.

تتويج سميرة فرجي بجائزة التميز في الأدب العربي

تقديرا لإبداعها الاستثنائي في مجال الشعر العربي، ومساهمتها الكبيرة في إثراء الثقافة الأدبية العربية، توجت الشاعرة المغربية سميرة فرجي، بجائزة التميز في الأدب العربي لسنة 2025، بمدينة مراكش، والمقدمة من طرف جوائز «غلوبال» العالمية.

وجاء اختيار فرجي لنيل هذه الجائزة، حسب لجنة التحكيم، بناء على معايير متعددة تشمل جودة أعمالها الأدبية وأصالتها، وقدرتها على التأثير في المجتمع العربي من خلال الكلمات والمشاعر التي تفيض بها قصائدها التي لامست أعماق العديد من القراء والمحبين للأدب العربي، كما أثبتت أن الشعر لا زال قادرا على إحداث الفارق في تشكيل الوعي الثقافي، حيث عبرت في تصريح بالمناسبة، عن فرحها بنيلها لهذه الجائزة، معتبرة ذلك تتويجا للمرأة المغربية الأديبة والشاعرة.

وفي سياق ذي صلة، فقد حظيت إصدارات سميرة فرجي الشعرية بالدراسة والتحليل من طرف عدد من النقاد داخل المغرب وخارجه، كما ترجم عدد من أعمالها إلى لغات عالمية منها: الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والأمازيغية والألمانية، والتركية والأندونيسية.

الجديدة تستضيف مهرجان البريجة للمونودراما

تستعد مدينة الجديدة لاستضافة النسخة الثالثة من مهرجان البريجة الوطني للمونودراما، المنضوي تحت لواء جمعية القناع الأزرق للمسرح والثقافة، تحت شعار: «المونودراما.. انعكاس الذات على خشبة المسرح»، وذلك في الفترة ما بين 12 و14 دجنبر الجاري.

ويلتئم في هذه التظاهرة نخبة من المسرحيين والباحثين للاحتفاء بأبي الفنون، حيث يستهل برنامج الدورة بندوة فكرية بعنوان: «الاحتفالية والمونودراما»، تحت إشراف الدكتور عبد الكريم برشيد، إلى جانب ماستر كلاس، علاوة على حفل توقيع إصدارين: «الجسد في الفرجة الشعبية» للدكتور لعزيز محمد، و«طبول الصحراء» للدكتور محمد فراح، بالإضافة إلى تكريم الفنانين عبد المجيد فنيش وشاكر عبد العزيز، وذلك ترسيخا لثقافة الاعتراف والامتنان، ولإسهاماتهما القيمة في تطوير المشهد المسرحي المغربي وتعزيز ثقافة الأداء المنفرد.

ندوة تناقش تطورات موضوع الصحراء في الأدب والفن

تحت عنوان: «الصحراء في الدراسات الأدبية واللسانية والفنية والفلسفية»، ينظم مختبر البحث في الدراسات الأدبية واللسانية والفنية والفلسفية، بالكلية متعددة التخصصات بالراشيدية، ندوة دولية يومي 12 و13 دجنبر الجاري.

وفي ورقة تقديمية للندوة، فإن «الصحراء تشكل في تمثلاتها الجغرافية والثقافية والرمزية، فضاء شاسعا ومفتوحا لتأملات الإنسان، فهي ليست مجرد فراغ جغرافي يفتقر إلى الحياة، بل هي فضاء محمل بكثافة رمزية تتجاوز الظاهر المادي لتلامس أعمق ما في الإنسان من تساؤلات حول الوجود والمصير والمعنى.. لقد حضرت الصحراء عبر العصور كعنصر مركزي في خيال الإنسان الفردي والجماعي، وألهمت مختلف أشكال التعبير الإبداعي والفكري من الأدب إلى الفنون ومن اللغة إلى الفلسفة»، حيث ارتبطت الصحراء في الأدب منذ النصوص الجاهلية الأولى، بصورة البداوة والبطولة والفروسية، إذ كانت التحدي والكرم والخطر معا، ثم تطورت دلالاتها لتصبح في الأدب الحديث والمعاصر فضاءً للتيه والتأمل ومرآة للذات الباحثة عن الخلاص أو الانتماء، أما في مجال الفنون، فإن «الصحراء تجسد بندرتها البصرية وامتدادها اللامحدود فضاء جماليا وروحيا في آن واحد، فاللون والضوء والظل والفراغ والحركة البطيئة.. كلها عناصر توظف لاستحضار الإيقاع العميق للصحراء، وللتعبير عن حالات إنسانية متطرفة كالعزلة والانخطاف والانكشاف الداخلي».

خريبكة على موعد جديد مع الفيلم الوثائقي الدولي

تتهيأ مدينة خريبكة لأن تكون قبلة لعشاق الصورة الوثائقية، حيث تستقبل الدورة السادسة عشر للمهرجان الدولي للفيلم الوثائقي، المزمع تنظيمها ما بين 11 و14 دجنبر الجاري، في أجواء فنية تحتفي بذاكرة المكان والإنسان، وتؤكد أن الوثائقي المغربي أصبح عنوانا للحوار الثقافي والتنوع الإبداعي، وذلك في انسجام مع الرؤية الوطنية الهادفة إلى جعل الثقافة والسينما رافعتين للتنمية المحلية المستدامة.

هذا المهرجان، الذي تنظمه جمعية المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي بخريبكة، تلقى 69 فيلما من القارات الخمس، إضافة إلى 19 فيلما مدرسيا يمثلون مؤسسات أكاديمية مغربية متخصصة في السمعي البصري، حيث اختارت منهم اللجنة المختصة باقة من الأفلام التي تحمل تيمات إنسانية واجتماعية عميقة، وتكشف عن تنوع جغرافي وثقافي لافت.

هذا الحدث لا يقف عند حدود العرض والمنافسة، وإنما يتجاوزها إلى تنظيم ورشات تكوينية وندوات فكرية ولقاءات مفتوحة، تجمع المبدعين والنقاد والباحثين، إلى جانب حفلات توقيع كتب ومؤلفات جديدة حول الفيلم الوثائقي.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
المؤسس: مصطفى العلوي
مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma
دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 145

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

السلطان بين بيعة الأمة وبهتان الحماية

بقلم:
مصطفى العلوي

أية غرابة في أن يقف السلطان عبد الحفيظ موقف الرفض والإنكار لباطل «الحماية» ونظامها البغيض، وهو الذي بايعته الأمة على لسان نخبتها الواعية وصفوتها المختارة، بيعة حرمة شريفة يمليها الإيمان القوي، والشعور القومي، والواجب الوطني، وهي التي ورد فيها كما ذكرنا سالفا: ((.. ويسعى جهده في رفع ما أضر بهم من الشروط الحادثة في الخزيرات (إشارة إلى المعاهدة الدولية كما تمت في مدينة الجزيرة الإسبانية سنة 1906)، حيث لم توافق الأمة عليها، ولا سلمتها، ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها، ولا علم لها بتسليم شيء منها، وأن يعمل ما في وسعه لاسترجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية، وأن يباشر إخراج الجيش المحتل من المدينتين اللتين احتل بهما وجدة والدار البيضاء، ويزين صحيفته الظاهرة بحسنة استخلاصهما، وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس «الحماية الفردية»، والتنزيه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة لمحاشاة أمته الشريفة عن كل ما يخل بالحرمة، وإذا عرض ما يوجب المفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية، فلا يبرم أمرا منها إلا بعد الصدح به للأمة.. حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها، ولا في عوائدها، ولا في استقلال سلطانها، وأن يوجه وجهته لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد، لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات وأوجب ما يقوم به في البدايات والنهايات...)) انتهى كلام الوزاني.

ولما فرضت الحماية على المغرب قهرا، لم يكن قد مضى على هذه البيعة سوى أربع سنوات.

وقد جاءت معارضة البيعة لمعاهدة الجزيرة بالرغم من الأساس الذي ارتكزت عليه، وهو المبدأ الثلاثي: «سيادة السلطان واستقلاله»، و«وحدة التراب المغربي»، و«الحرية الاقتصادية بدون تمييز بين سائر الدول»، فاعتبرت البيعة هذا متناقضا مع النصوص الأخرى لتلك المعاهدة، وتغطية للتدخل الأجنبي.

وكانت المفاوضات بين الوزير المفوض الفرنسي رينيو وبين عبد الحفيظ، متأزمة إلى درجة غير منتظرة، وذلك لتصلب موقف السلطان وعرقلته لسيرها في الاتجاه المعروض عليه، وتروي «الوثائق السرية الرسمية الفرنسية»، أن مما صارح به السلطان مفاوضه في غضب واستنكار قوله: ((إنني سلطان الاستقلال، ولا يمكن أن أكون سلطان الحماية))، وقوله أيضا: ((إني أفضل التخلي عن الملك على التسليم لكم، الأمر الذي يجعلني في حكم التاريخ مسؤولا عن إدخال فرنسا إلى بلادي)).

يقول المؤلف الفرنسي وغستان برنارد في كتابه: «المغرب»: ((إن مولاي حفيظ كان عدوا لدودا لمعاهدة الحماية، ظل يحاربها حربا منظمة ويضع أمامها كل ما يستطيع من العقبات)).

وذلك ((لأن الأمة المغربية لم تر في هذه المعاهدة إلا وسيلة لإلغاء السلطة القومية الإسلامية والقضاء على نفوذ الإسلام)) كما يقول المؤلف لويس بارطوس في كتابه: «ليوطي والمغرب».

ونقل القنصل العام الفرنسي بفاس، كايار، أنه بعد أن حاول عبد الحفيظ التنازل عن عناده وتصلبه، وتصميمه على التخلي عن العرش، تلقى منه هذا الجواب: ((لست ولا أريد أن أكون سلطان الحماية، إذ في هذا مخالفة لماضيّ كله، ولحاجتي إلى الحرية والاستقلال، ولا أستطيع أن أنسى، وكل شعبي يتذكر هذا، أنني إذا كنت اليوم سلطانا فلهذا السبب الواضح، وهو أني فرضت نفسي في مدينة مراكش كمدافع عن بلادي ضد كل تدخل أجنبي، فلست بقادر، من غير خيانة ضميري، على قبول والتماس نيّر قمت ضده في موقف استحققت من أجله العرش، فلا أريد أن أخون الثقة التي وضعها شعبي في نفسي، ومن جهة أخرى، لا أستطيع الاقتناع بقبول رقابة تحد من إرادتي، وتخضع أعمالي لمصادقتها وإقرارها. كلا، ليس هذا بممكن حقا، فلست بالرجل الذي يلزم بلعب دور سلطان الحماية، ومن العبث الإلحاح على هذا، فقراري غير قابل للتراجع)).

وفي 7 يوليوز، صرح السفير دوسان أولير، بأن الأزمة انفجرت بين عبد الحفيظ والإقامة العامة، وأنه أصر على رفض تنفيذ فصول معاهدة «الحماية».

وهكذا رفض عبد الحفيظ كل تسليم واستسلام، وكل تعاون مع نظام الحماية، حتى أن ليوطي أعلن لحكومته في 11 يوليوز، أنه من المستحيل أن يضمن تعاونا من لدن سلطان ومخزن لا ينفذان التزاماتهما.

السياسي الوطني الكبير محمد بن الحسن الوزاني، البحاثة المتعمق الذي أمسك الخيوط من بداياتها عندما أصبح في فجر الحركة الوطنية كاتبا خاصا للرائد الفكري العربي شكيب أرسلان، كتب ما يثبت التشككات في صلاحية عقد الحماية، والريبة التي تلف غموضه، سقناه في فقرات سابقة، فترك في مذكراته استنتاجات حكمه على موضوع الحماية، وموقف المولى عبد الحفيظ منها، وأصدر حكمه المتطابق مع منطق هذا الفصل الذي لا يعتبر عقد الحماية إلا «حبرا على ورق»، وهذه هي استنتاجات المرحوم الوزاني: ((الجدير بالذكر، أن المصادر الرسمية الفرنسية تصرح بأن عبد الحفيظ اشترط أن يكون نص المعاهدة بالعربية وحدها، باعتبار أنه النص الرسمي الصحيح دون ترجمته الفرنسية التي نشرت المعاهدة بالعربية وحدها على يد الفرنسيين لا غير.

ولكن النص العربي نفسه ظل سرا مكتوما إلى وقتنا هذا، دون أن ينشر أو تنشر صورته، فتعذر الوقوف على الأصل العربي الموقع من السلطان دون سواه، ويحق لنا أن نتساءل: لماذا لم تنشر الحكومة الفرنسية النص العربي لرفع كل غموض والتباس، وتبديد كل شك وارتياب؟ فلا جدال أن في الأمر ما فيه، وليس السبب نسيانا أو إهمالا، فلو لم يكن فيه ما لا يرضي الحكومة الفرنسية، لأسرعت إلى نشره فور توقيعه إن كان قد وقع من عبد الحفيظ فعلا لا زعما وادعاء.

ولعل السبب، ولو وقع العقد حقا من لدن السلطان، يرجع إلى ما روجته بعض أمهات الصحف الألمانية في بحر سنة 1937، وكان له صدى في الصحافة الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، كما كان له وقع ودوي في المحافل السياسية والدبلوماسية في مختلف الدول، وهو أن السلطان السابق عبد الحفيظ المقيم يومئذ بمدينة إنكان ليبا، القريبة من باريس، إقامة إجبارية، كان يعتزم المطالبة بالعودة إلى عرشه في 30 مارس 1937، وهو الذي كانت ستنتهي فيه مدة المعاهدة، وهي خمسة وعشرون سنة، وأعجب ما في الأمر أنه لم تمض إلا فترة وجيزة، لا تتعدى بضعة أشهر، حتى فوجئنا كما فوجئ العالم، بوفاة السلطان مولاي عبد الحفيظ قبل حلول ذلك الأجل، فكانت الدهشة كبيرة، وذهبت في التعليق على النبأ المفجع مذاهب شتى)) (مذكرات «حياة وجهاد»، محمد بن الحسن الوزاني).

فهل من مزيد.. ؟

إن «الحماية الفرنسية» لم تكن إلا تغطية إعلامية لواقع استعماري غرر بالشعب المغربي في ظروف الفوضى والفتنة التي خلقها الفرنسيون لإغراق «عقد الجزيرة»، الذي ينص على الوصاية الدولية للمغرب، وإلغائه بعقد «الحماية» الذي لا مصداقية له على الإطلاق لدرجة أن السياسي المرحوم محمد بن الحسن الوزاني كتب في سنة 1955، رسالة إلى الملك المرحوم محمد الخامس، يطالبه فيها بمساءلة الفرنسيين عن وثيقة الحماية التي يطالب بإلغائها، جاء فيها: ((إنني حرصت على لفت نظر الحكومة المغربية الأولى في عهد الاستقلال، وذلك أثناء قيام وفدها بمهمة المفاوضات برئاسة محمد الخامس، إلا أنه كان من الضروري مطالبة الحكومة الفرنسية بإحضار النص العربي لتلك المعاهدة، التي هي على وشك الإلغاء، ليس من المعقول التفاوض في أمر مجهول الأصل والحقيقة، وكان هذا خلاصة الرسالة التي وجهتها إلى رئيس الحكومة مبارك البكاي ونحن في باريس، وقد اهتمت بها جميع الصحف الفرنسية فعلقت عليها بعناوين بارزة في صفحاتها الأولى، ومن المؤسف أن هذه المحاولة الوطنية والسياسية قد باءت بالفشل، لسبب غير معلوم، فضاعت معها حتى اليوم حقيقة تاريخية مغربية، كما ضاعت مع عبد الحفيظ يوم 13 أبريل 1937 وقتما غيب جثمانه في التراب بمقبرة مولاي عبد لله بفاس، وهكذا بقي الأصل العربي الرسمي لمعاهدة الحماية لغزا مغلقا، وحقيقة مختفية إلى أجل غير معلوم، ولصالح فرنسا التي خلصها «الموت الفجائي» لعبد الحفيظ من مطالبتها بحق عودته إلى العرش لو بقي على قيد الحياة)).

سياسي آخر عايش نفس الظروف عن كثب، وسجل نفس الغموض حول ما يسمى بـ«وثيقة الحماية»، الأستاذ الشيخ المكي الناصري، سجل في كتابه: «موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية» (إصدار: دار الوحدة المغربية، تطوان سنة 1946)، وكتب ما يلي: ((ماذا وقع جلالة السلطان عبد الحفيظ؟ هل وقع نفس النص الذي وضعته وزارة الخارجية الفرنسية ووافق عليه مجلس الوزراء وحمله رينيو من باريس إلى فاس دون زيادة ولا نقص، أم هل وقع نصا جديدا حاويا جميع الضمانات التي طالب بها ومحيطها بكل الملاحظات التي لاحظها على النص الأول؟ وهل وقع نص المعاهدة باللغة الفرنسية، أم وقع فقط ترجمتها العربية؟ وإذا كان قد وقع الترجمة العربية وحدها، فهل كانت ترجمة حرفية ملائمة للنص الفرنسي الأصلي لفظا ومعنى، أم كانت ترجمة مائعة الألفاظ مبهمة المعاني ؟)).

يتبع